المملكة العربية السعودية.
وزارة التعليم العالي.
جامعة أم القرى.
كلية اللغة العربية وآدابها.
قسم الدراسات العليا.

مخالفات الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) للنّحاة وموقف أبي حيّان منها من خلال البحر المحيط

دراسة وتحقيقًا

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

مقدم من الطالبة: نوال بنت طالب بن فرج الصعيدي

(٤٢٩٨٠٢٥٤)

بإشراف الأستاذ الدكتور:

سعد بن حمدان الغامدي.

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــــداء

إلى ضيـــاء عمري ونـــوره، إلى من أوصـــاني ربيّ بهما خيـــرا، وكانت دعواتهما لي في الســـر والعلـــن خيـــر زاد، والدي ووالدتي أطال الله عمـــرهما في طاعته.

ملخص البحث

عنوان البحث: مخالفات الفرّاء للنحاة، وموقف أبي حيان منها من خلال البحر المحيط،دراســـة وتحقيقًا."

يتناولُ هذا البحثُ مسائل الخلافِ بين الفرّاء والنحاة في إعراب آيات القرآن الكريم، من خلال كتاب (البحر المحيط) وموقف أبي حيان منها.

والبحث يشتملُ على مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وخمسة مباحث، ثم خاتمةٍ، وفهارس للآيات، والشواهد الشعرية، والموضوعات.

أمّا **المقدمة:** فكان الحديث فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج الباحثة فيه.

وجاء **التمهيد:** للتعريف بالفرّاء، وآثاره العلمية الموجود منها والمفقود، ثم الحديث عن أسباب الخلاف وثمراته.

أمّا **المباحث**، فكانت على النحو التالي:

المبحثالأول: مسائل الألفاظ، وفيه ثماني مسائل.

المبحث الثاني: العمل والعوامل والإعراب، وفيه إحدى عشرةمسألة.

المبحث الثالث: التقديم والتأخير، وفيه خمس مسائل.

المبحث الرابع: الحذف والاختصار، وفيه ثماني مسائل.

المبحث الخامس: اشتراطات الأبواب، وفيه أربع مسائل.

أمّا **الخاتمة:** ففيها نتائج البحث ومنها:

١- أنّ الفرّاء لم يخالف النحاة في شروط ضمير الفصل المتفق عليها.

٢- عدم مخالفة الفرّاء للنحاة في إعراب المستثنى بـــ (إلا) في الاستثناء المفرّغ.

٣- أثبت البحث موافقة الفرّاء للنحاة في جوازه حذف واو الحال والاستغناء عنه بالضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالًا.

٤- من خلال مسائل البحث اتضح أنّ أبا حيّان في كثير منها كان ناقلًا لآراء الفرّاء من الزجّاج والنحّاس وغيرهما.

الباحثـــة: نوال بنت طالب الصعيديّ

المشرف على البحث: أ.د. سعد بن حمدان الغامديّ.

Abstract

Research Title: Irregularities of Farra of the grammarians , Abu Hayyan position through the book (Oceanic Sea), study and investigation

This paper deals with issues of dispute between Farra and grammanans in the epression of the verses of the Qur'an, through the book (Oceanic Sea) and the point of view of Abu Hayyan and research include introduction , preface, and five sections, and conclusion, and indexes comprehensive technical .

The Introduction :it was about in which the reasons for selecting the topic, objectives, and previous studies, and the methodology of the reasons it.

The preface: The definition of Farraa, and his scientific effect (the existing ones and the last),then talk about the reasons for dispute and it's achievement the topics of the research were as follows:

First topic issues ters, in which eight issues.

Second topic: work factors and express, in which eleven issues.

Third topic: the presentation and delay, in which five issues.

Fourth topic :deletion and the shortcut ,in which eight issues.

Fifth topic: requirements of categories , in which four issues.

The conclusion: where in the search results, including :

1 - that Farraa and Alkoviin did not violate the grammarians in the terms of the conscience of the chapter agreed .

2- Do not violate the Farraa with the grammarians in the expression of excluded b (only) in the exception vacuum.

3- Research has proven the approval of the Farraa with the grammarians in the permissibility deletion of adverb letter (waw), and dispense it with pronoun in case Nominal sentence that located as adverb.

4- through the research questions it became clear that Abu Hayyan in many of them citing the views of the Farraa of glass, copper and others, without verification of it's corrected attribution to him.

The research: NawalTaleb Al-Saedy. The Supervisor: A.D. Saad Bin Hamdan Al-Ghamdi.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات والأرض وما بينهما، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأنام، محمد- ﷺ- وعلى آله وصحبه الأطهار رضوان الله عليهم أجمعين.

أمّا بعدفإنّ الدينَ الإسلامي، والقرآنَ الكريمَ كانا نقطتي تحول عظيمتين في حياة العرب نحو الأفضل،ولم يكن هذا التحول على المستوى العقدي فحسب، بل شَمَل كُل نواحي الحياة، وكل ما يهتمُ له المسلمون من أمورِ دينهم ودنياهم، فتفانواعلى مختلفِ مستوياتهم في نشرِ دينهم العظيم، وإيصالِ رسالتهم لكل بقاعِ الدنيا، ومع تحقق هذا الهدف ودخول الكثير من العرب والعجم في الإسلام، زادت الحاجة لفهم القرآن الموصل لفهم شعائر الدين، فنشأتْ علومٌ عدةٌ في ظله؛ لخدمته والمحافظة على نصّه، وإنّي في هذهِ المرحلةِ- مرحلة إعداد البحث التكميلي للماجستير- حَرصْت أشدَّ الحرص على أن يكون موضوع بحثي في النحو وثيق الصلة بالقرآن الكريم، فمالت نفسي- بفضل الله- لما يتصل بإعراب القرآن الكريم، الذي عني به النحاة قاصدين الحفاظ على لغة القرآن، فكثرت فيه التآليف، حيث أشارت كتب التراجم لعشرات الكتب المؤلفة في هذا المجال، لكثير من عباقرة النحو أمثال: الفرّاء، والأخفش، والزجّاج، والنحّاس، وابن خالويه، والعكبريّ، وغيرهم، وزَخِرت هذه الكتبُ بالمسائل والقضايا النحوية، والخلافات، والشواهد الشعرية والنثرية، وكذا القراءات، مما جعلها مجالاً خصباً للبحث والتنقيب والكشف عمّا فيها من كنوزٍ لغويةٍ، ونحويةٍ، وصرفيةٍ، فاتجهت نحوها أنظارُ الباحثين والدارسين المعاصرين، متناولينَ ما فيها، من مسائل وقضايا وخلافات وغيرها.

من هنا شرعتُأقرأُ أهمَّ الكتبِ المؤلفةِ في الإعراب، وأبحثُ فيها علّني أجدُ ما يستحق الوقوفَ عنده بالدراسة، مما لم يحظَ بالدراسة من قبل، وانتقلتُ من كتابٍ إلى آخر حتى وصلتُ إلى كتاب "البحر المحيط" لأبي حيان، ووجدتني بعد إنعامِ النظر فيه أقفُ على أنفس كتبِ علوم القرآن والعلوم اللغوية والتفسير والقراءات وتوجيهها إلى غير ذلك من العلوم، ووجدته يحوي مناقشات كثيرة لعلماء أجلاء أمثال: الأخفشِ، والفرّاءِ، وابن عطيةَ،والحوفيّ،

والزمخشريّ، وأبي البقاء، وابنِ مالك، وغيرهم ممن كان لهم أثر واضح في مسيرة النحو العربي، وليس من المبالغةِ القولُ بأنّه موسوعة في علم النحو وفي إعراب القرآن؛ فقد ضُمّن فيه جلُّ كتبِ إعراب آي القرآن الكريم المؤلفةِ قبل عصره، ومن أهم ما ذُكر في أثناء تفسيره: آراء الفرّاء الإعرابية، فلا تكاد تخلو سورة من ذكر آرائه اللغوية والنحوية والصرفية، وقد لفت انتباهي كثيرٌ من المواضع التي نصّ فيها أبو حيان على مخالفة الفرّاء لجمهور البصرة أو الكوفة أو كليهما في إعرابه، وهي مواضع أرى أنّها حقيقةٌ بالوقوفِ عليها ببحثٍ ودراسة.

أهميـــة البحث:

تكمنُ في مكانةِ الفرّاءِ العالمِ النحويّ الإمام، وواضعِ الصورةِ النّهائيةِ للنحوِ الكوفيّ، كما أنّ اجتهادَه وتفردَه ببعضِ الآراءِ الإعرابيةِ النّحويةِ دونَ غيره من النحاةِ جديرٌ بالوقوفِ عليه ودراسته، فالفرّاء لم يكن نحويًا عاديًا بل هو إمام بارع، وزعيمُ مدرسةٍ كانت تحاولُ أن تكونَ نداً لمدرسة البصرة، وقد قيل عنه إنّه أميرُ المؤمنين في النّحو.

ومما يميز هذا البحث ويزيد من قيمته العلمية موقفُ أبي حيان من الطرفين، فتارة ينتصر للفرّاء وأخرى للجمهور، ونقطةٌ ثالثة تُميز الموضوع وهي أنّالأبحاث والدراسات السابقة كان المصدرُ الأساسُ فيها كتابمعاني القرآن للفرّاء مع كتابٍ للطرفِ الآخر، أمّا هذا الموضوع فالمصدرُ الأساسُ فيه " البحر المحيط"، فهو بمثابة الحكمِ بين الطرفين، وممّا يميزه أيضًا تسجيلُ موقفَ الفراء من المدرستين،فهو وإن كان كوفيًا إلا أنّه خالفهم في كثير من المواقف، حتى أستاذه الكسائيّ لم يسلم من بعض هذه المخالفات، وخلافه مع الكوفيين في بعض الأحيان أوسعُ من خلافِ بعضِ البصريين الكبارِ معهم، كالأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه.

تساؤلات البحث وأهدافه: الهدفُ الأسمى من هذا البحث هو: خدمة كتاب الله - عزّ وجلّ- إلى جانب أهداف أخرى هي:

١- الإسهام في الدراساتِ النحويةِ القرآنية.

٢-التحقق من مخالفةِ الفرّاء للجمهور في إعراب القرآن، ومعرفةِ موقف أبي حيان من الطرفين. ٣- إغناء الدرس النحوي من خلالِ دراسةِ آراءِ أعلامٍ بارزين في إعرابِ القرآن.

٤- الكشف عن حججِ كلِّ فريقٍ، وهذا يُعدُّ مطلبًا مهمًّا في البحثِ، خاصة أنّ أبا حيان لا يذكرُ في أغلبِ الأحيان حُججَهم بل يكتفي بالإشارة لوجود خلاف، ويحيلُ القارئَ لكتب النحو.

٥- بيان أثرِ اختلافِهم في الإعرابِ على المعنى.

٦- مثلُ هذه الموضوعات تتضمنُ مسائلَ نحوية خلافية شتى، وقد تشملُ جُلَّ أبوابِ النحو، ممّا يقوي ملكةَ البحثِ والاستنباطِ، ومثلي تحتاجُ لشيءٍ من هذا.

الدراسات السابقة: هذا البحثُ لم يتناوله باحثٌ قبلي- حسب اطلاعي- وإنّما هناك بعضُ الأبحاثِ المشابهة التي تناولتْ دراساتٍ نحويَّة وصرفية في كتاب "معاني القرآن للفراء" مثل:

١- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية بين النحاس والفراء في كتابيهما معاني القرآن وإعراب القرآن : جمعا ودراسة،لإبراهيم حمد المحيميد،للحصول على درجة الماجستير منجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية بالرياض،في العام ١٤١٦هـ.

٢- الخلاف النحوي بين الفراء وسيبويه من خلال معاني القرآن،للمصطفى أيتزراف،للحصول على درجة الماجستير من جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب بمراكش،في المغرب في العام١٩٩٥م.٣- مآخذ الزجاج النحوية على الفراء في كتابه معاني القرآن وإعرابه، لعلي بن حسين بن يحيى الأمير، للحصول على درجة الماجستير منجامعة أم القرى ،كلية اللغة العربية بمكة المكرمة،في العام ١٤٣٠هـ.

منهج البحث:

المنهج الذي اتبعته في البحث،هو المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في:

١- حصرِ المواضع التي خالف الفرّاءُ فيها النحاة من كتاب (البحر المحيط) ثم عرضها على كتاب معاني القرآن؛ للتحقق من صحة ورودها عن الفرّاء، وكذا بقية الآراء بالرجوع إلى مظانّها الأصلية، ومن ثمّ تصنيفها تصنيفًا مناسبًا.

٢- دراسةِ هذه المسائل على النحو التالي: - وضعِ عنوانٍ مناسبٍ لكلٍ مسألةٍ.- عرضِ الآيةِ المقصودةِ بالإعراب مع بيانِ رقمِها واسمِ السورةِ التي منها.- عرضِ قولِ الفرّاءِ، ثُمّ قولَالنحاةِ مع التوثيق،بعدها تُذكر آراءُ أشهرِ النحاةِ ومعربي القرآن من المدرستين وبعد عصْرِهما، يليها رأيُ أبي حيان وترجيحُه إنْ وجد، مع مراعاةِ التسلسلِ التاريخي في سردِ المصادرِ والمراجعِ والتوثيق.- مناقشةِ الآراءِ؛ للوصول لرأي علمي حيادي راجح في المسألة.- العنايةِ بالشواهدِ الشعريةِ، وذلك بتخريجِها ونسبتها لقائليها ما أمكن ذلك.

خطة البحث:

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أن يكون في مقدمةٍ وتمهيدٍ وخمسة مباحث، تتلوها خاتمةٌ فيها نتائجُ البحثِ،والفهارسَ الفنيةِ، التي تشتمل على: فهرسِ الآيات الكريمة، والشواهد الشّعرية، والمصادر والمراجع، وأخيرًا فهرس الموضوعات.

التمهيـــــد: (والحديثُ فيه بإيجاز عن: (أ- الفرّاءِ وآثاره، والحديث عن كتابه "معاني القرآن"، ب- الخلافِ النّحوي، وأسبابه وثمرته)

المبحث الأول:(مسائل الألفاظ)

وفيه سرد للمسائل وبيان لأثر الخلاف في المعنى إن وجد، وما الذي روعي عند المخالف من معنى وأدلة، ووقفت فيه على ثماني مسائل.

والمباحث الأربعة الباقية تُدرس فيها قضايا التركيب واختلافُ الأعاريب، والتقديم والتأخير والحذف، وغيرها، وتُتَلمسُ دوافعُ وأدلةُ الطرفين وأثر ذلك في المعاني، وتوضيح ثمرات الخلاف إن وجدت،ووقفت فيه على سبع وعشرين مسألة نحوية، وهي كالتالي:

المبحث الثاني: العمل والعوامل والإعراب، وفيه إحدى عشرة مسألة.

المبحث الثالث: التقديم والتأخير، وفيه خمس مسائل.

المبحث الرابع: الحذف والإضمار، وفيه ثماني مسائل.

المبحث الخامس: اشتراطات الأبواب، وفيه أربع مسائل.

وبعدُ فما أجمل أن يُنسبَ الفضلُ لأهله! فالفضلُ أولًا وأخيرًا لله عزّ وجلّ، الذي يسّرَ لي اختيارَ موضوعِ هذا البحث، ووفقني لإتمامه، ثُمّ لوالديّ الكريمين اللذين لم يألُوَا جهدا في الوقوف معي، ومدّ يد العونِ لي في كلِ أمْري، ولأُستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: سعد بن حمدان الغامديّ، مرشدي في اختيار موضوع بحثي، والذي شرفتُ بإشرافه على البحث، فكان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى برعاية هذا البحث، وقد أفاض عليه من آرائه السديدة، وتوجيهات القيمة، فله مني أوفر الشكر وأجزله، وللمناقشين الكريمين: الأستاذ الدكتور: محسن بن سالم العميري، والدكتور: ياسين

محمد ياسين أبو الهيجا، اللذين تفضلا بقراءة البحث وتقويمه، ولا يفوتني تسجيل شكري لجامعةأمّ القرى ممثلة في كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا؛ على تهيئة الفرصة لي لإكمال مسيرتي العلمية، وتذليلهم كافة الصعاب أمامي وأمام طلاب وطالبات هذه المرحلة، وللأخوات الفاضلات في المكتبة المركزية، ولكل من أسدى إليّ توجيهًا أونصحًا، وقدم لي عونًا، أو أبدى تشجيعًا ومساعدة، فللجميع مني أوفر الشكر وأجزله، والدعاءُ من الله أن يحفظهم ويرعاهم، ويسدد على الخير خطاهم، وأن يجزيهم عني خير الجزاء.

وإني لأرجو من العلي القدير أن يُسدّ بهذا البحثِ ثغرةٌ في الدراسات النحوية القرآنية، ويُسْهم في إغناءِ المكتبةِ العلميةِ النحويةِ العربيةِ في هذا المجال، وأختم بما قاله الإمام القلقشندي في مقدمة كتابه (صبح الأعشى): " وليعذِرِ الواقفُ عليه فنتائج الأفكار على اختلاف القرائح لا تتناهى وإنما يُنفق كل أحد على قدر سعته ﴿لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها﴾ ورحم الله من وقف فيه على سهو أو خطأ فأصلحه عاذرًا لا عاذلًا ومنيلًا لا نائلًا فليس المبرأ من الخطل إلا من وقى الله وعصم"[1]

[1]- أحمدبن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: د.يوسف علي طويل (ط١؛ دمشق: دار الفكر، ١٩٨٧م) ٣٦/١.

التمهيـــد

أ) الفرّاء وآثاره.

ب) الخلاف النّحوي، وأسبابه وثمرته.

التمهيـــد

أ- الفرّاء وآثاره، والحديث عن كتابه "معاني القرآن"

أَسْهب المترجمون في الحديث عن الفرّاء، فلا تكاد تخلو تراجمهم منه، وقد خصّه بعضُ الباحثين بدراساتٍ مستفيضةٍ، أشهرُها دراسة الأستاذ الدكتور: أحمد بن مكي الأنصاري[١]؛ لذا سيكون الحديث عنه باقتضاب.

الاسم واللقب:

هو أبو زكريا يحيي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلميّ الديلميّ الكوفيّ، مولى بني أسد، وقيل مولى بني مِنْقر، المعروف بالفرّاء[٢]، ولقب بالفرّاء؛ "لأنّه كان يفري الكلام"[٣]، أو "لأنّه كان يُحسن نظم المسائل"[٤]، أو "لقطعه الخصوم بالمسائل التي يعنت بها"[٥].

مولده ونشـــأته:

ولد الفرّاء بالكوفة في السنة الرابعة والأربعين بعد المائة على الأرجح[٦]، وكانت نشأته فيها، وقد نقلت كتب التراجم كثيرًا من رحلاته العلمية والتي كان أبرزها رحلته إلى بغداد، واتصاله بالمأمون عن طريق ثمامة بن أشرس المعتزلي[٧]، وقد وَكل إليه المأمون تأديب ابنيه، " فلمّا كان يومًا أراد الفرّاء أن ينهض إلى بعض حوائجه، فابتدرا إلى نعل الفرّاء يقدمانه له،

---

١ - الدكتور أحمد بن مكي الأنصاري، أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة (القاهرة؛ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٤ هـــ)، يُنظر أيضا: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، الأعلام ، (الطبعة: الخامسة عشر؛ دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م) ٨/١٤٥ – ١٤٦.

٢ - يُنظر: ياقوت بن عبد الله الروميّ الحموي، معجم الأدباء، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـــ) ٥/٦١٩، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر) ٦/١٧٦.

٣ - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (صيدا: المكتبة العصرية) ٢/٣٣٣، احمد بن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري (الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٨٩م) ٢/٦٧، الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، الأنساب، تعليق: عبد الله عمر البارودي (ط؛ ١، بيروت: دار الجنان، ١٩٨٨م) ٤/٣٥٢.

٤ - الأضداد لابن الأنباري، ص ١٣، نقلًا عن كتاب أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو للأنصاري، ٣١.

٥ - المرجع السابق، ٣١.

٦ - يُنظر: أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو، ٤٨.

٧ - يُنظر: معجم الأدباء، ٥/٦٢٠، وفيات الأعيان، ٦/١٧٧.

فتنازعا أيّهما يقدمه، فاصطلحا على أن يقدم كلُّ واحدٍ منهما فردًا فقدماها، وكان المأمون له على كل شيء صاحب خبر، فرفع ذلك الخبر إليه، فوجه إلى الفرّاء فاستدعاه، فلما دخل عليه، قال: من أعزّ الناس؟ قال: ما أعرف أعزّ من أمير المؤمنين، قال: بلى مَنْ إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه وليا عهد المسلمين حتى رضي كل واحد أن يقدم له فردًا، قال: يا أمير المؤمنين، لقد أردت منعهما عن ذلك، ولكن خَشِيتُ أنْ أدفعهما عن مكرمة سبقا إليها، أو أكسر نفوسهما عن شريعة حرصا عليها"[1].

وقد أحسن المأمون مقامه وأكرمه أيما إكرام وأفرد له حجرة ووكل به خدمًا وجواري يخدمنه ويقمن بكل شأنه، وصيّر له الوراقين، فكان يملي وهم يكتبون[2]، وكان أكثر مقامه في بغداد وبها أملى أغلب كتبه، فإذا جاء آخر السنة "أتى الكوفة فأقام بها أربعين يومًا يفرّق في أهله ما جمعه"[3].

وكانت وفاته في سنة ٢٠٧هـ في طريق عودته من مكة، وقيل في بغداد[4].

مكانته وشيوخه وتلاميـــذه:

كان الفرّاء إمامًا من أئمة الكوفيين، ويُعد واضع الصورة النهائية للنحو الكوفي[5]، وكان يُقال عنه إنّه أمير المؤمنين في النحو[6]، وكان أبو العباس يحيي بن ثعلب يقول:" لولا الفرّاء ما كانت اللغة؛ لأنّه حصّلها وضبطها، ولولاه لسقطت العربية؛ لأنّها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب."[7]

وقد تتلمذ الفرّاء على يد كثيرٍ، وأخذ علمه عنهم، ومن أشهرهم: علي بن حمزة الكسائيّ (١٨٩هـ)، وأبو جعفر الرؤاسيّ (٢٠٦هـ)، ويونس بن حبيب البصريّ (٢٧٠هـ)[8]، وأمّا تلاميذه، فأشهرهم: سلمة بن عاصم (٢٧٠هـ) ومحمد بن الجهم (٢٧٧هـ)[9].

---

١ - وفيات الأعيان، ٦/١٧٨.

٢ - يُنظر: المرجع السابق، ٦/١٧٧.

٣ - بغية الوعاة، ٢/٣٣٣، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب العلمية)١٤/١٤٩.

٤ - يُنظر: معجم الأدباء، ٥/٦٢١، وفيات الأعيان، ٦/١٨١، بغية الوعاة، ٢/٣٣٣، الأنساب، ٤/٣٥٢.

٥ - يُنظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية (ط٧؛، القاهرة: دار المعارف)١٩٦.

٦- يُنظر: معجم الأدباء، ٥/٦٢١.

٧ - السابق، ٥/٦٢٠، وفيات الأعيان، ٦/١٧٦.

٨ - يُنظر: معجم الأدباء، ٥/٦١٩، أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو، ١٢٤، ١٢٥، المدارس النحوية، ١٩٢.

٩ - يُنظر: أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو، ١٤١، ١٤٦.

آثاره العلمية: (وبخاصة معاني القرآن)

للفرّاء مؤلفات كثيرة أثرى بها المكتبة العربية والإسلامية، وتنقسم إلى قسمين هما :

أولاً: المطبوع:

أ- الأيام والليالي والشهور: حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري، وطبع سنة ١٩٥٦م، بالمطبعة الأميرية، وكانت طبعته الثانية ١٩٨٠، بمطبعة نهضة مصر.

ب- المذكر والمؤنث: حققه مصطفى أحمد الزرقا، ونشر سنة ١٣٤٥، ثم حققه د. رمضان عبد التواب، ونشر بالقاهرة سنة ١٩٧٥.

ج- معاني القرآن: وهو أشهر كتبه التي وصلت إلينا، وقد قام بتحقيق الجزء الأول منه أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وقام بتحقيق الجزء الثاني محمد علي النجار أما الجزء الثالث فقد حققه الأستاذان عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف.

وهذا الكتاب هو أشهر كتاب وصل إلينا للكوفيين، إذ وضع فيه الفرّاء جلّ آرائه النحوية، والتي تُمثل معظم آراء المدرسة الكوفية، كما شرح فيه كثيراً من المصطلحات النحوية والصرفية التي تخص الكوفيين، وقد ذكر الدكتور أحمد مكي الأنصاري أهمية معاني القرآن[١]، أُجْمِلُها في نقاط:

* ترجع قيمته التاريخية إلى أنّه من أوائل الكتب التي عَنيت بدراسة القرآن الكريم من حيث التراكيب والإعراب إلى جانب الشرح والتفصيل.

* كما ترجع قيمته إلى أنّه حفظ لنا أول حديث مستفيض عن القراءات والاحتجاج لها.

* كما أنّه أثار فكرة جديرة بالاهتمام وهي أسبقية الفرّاء إلى وضع الأصول قبل ابن السرّاج، هذا إلى جانب ثروة من المصطلحات المبتكرة التي اصطنعها الفرّاء وتأثر بها الكوفيون والبغداديون من بعده.

* وتبرز أهمية المعاني أيضًا في أنّه يمثل مرحلة القمة والنضج الفكري عند الفرّاء، حيث ألفه قبل وفاته بثلاث سنين.

د- المنقوص والممدود: نشر مرتين، الأولى بتحقيق د. عبد العزيز الميمني مع التنبيهات لعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥) سنة ١٩٦٧م. والثانية بتحقيق عبد الإله النبهان،

---

١ - يُنظر: أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو، ١٤١، ١٤٦.

ومحمد خير البقاعي سنة ١٩٨٦م باسم المقصور والممدود، وقد جاء في مقدمة الكتاب قول الفرّاء (هذا الكتاب المنقوص والممدود).[١]

ثانياً: المفقود:

١- الأبنية: نسبه للفراء د. رمضان عبد التواب في مقدمة (المذكر والمؤنث) المتقدم ذكره، وعزا ذلك لاقتباس ابن ولاد منه في كتابه (المقصور والممدود).[٢]

٢- اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف.[٣]

٣- آلة الكتّاب.[٤]

٤- البهي.[٥]

٥- التحويل: نسبه للفراء تلميذه محمد بن الجهم السمري في قصيدة رثاه بها.[٦]

٦- التصريف.[٧]

٧- الجمع والتثنية في القرآن.[٨]

٨- الجمع واللغات.[٩]

٩- الحدود.[١٠]

١٠- حروف المعجم.[١١]

١١- الكافي في النحو.[١٢]

---

١ - المنقوص والممدود، الفرّاء، تحقيق: عبد العزيز الميمني مع التنبيهات لعلي بن حمزة البصري (مصر: دار المعارف، ١٩٦٧م)، والمقصور والممدود، تحقيق عبد الإله النبهان، ومحمد خير البقاعي،(دمشق: دار قتيبة، سنة ١٩٨٦م)

٢ - المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٥م) ص ٢٤.

٣ - يُنظر: الفهرست لابن النديم، ٥٤/١، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

٤ - يُنظر الفهرست، ٩٩/١، وبغية الوعاة، ٣٣٣/٢، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

٥ - يُنظر الفهرست، ٩٩/١، ووفيات الأعيان، ١٨١/٦.

٦ - يُنظر: تاريخ بغداد، ١٥٤/١٤.

٧ - يُنظر: خزانة الأدب، ٤/ ٣٧٩.

٨ - يُنظر: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م) ١٧/١، وبغية الوعاة، ٣٣٣/٢، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

٩ - يُنظر: المذكر والمؤنث، ص١٠١.

١٠ يُنظر: الفهرست، ٩٩/١، وبغية الوعاة، ٣٣٣/٢، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

١١ يُنظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: د. عبد الحليم نجّار (مصر: دار المعارف)

١٢ - يُنظر: المرجع السابق.

١٢- الفاخر.[١]

١٣- فعل وأفعل.[٢]

١٤- الكتاب الكبير.[٣]

١٥- لغات القرآن.[٤]

١٧,١٦- مشكل اللغة الكبير ومشكل اللغة الصغير.[٥]

١٨- المصادر في القرآن.[٦]

١٩- ملازم.[٧]

٢٠- يافعة ويفعة.[٨]

٢١- الندبة.[٩]

٢٢- النوادر.[١٠]

٢٣- الهاء.[١١]

٢٤- الواو.[١٢]

٢٥- الوقف والابتداء.[١٣]

وقد نسب الأستاذ الأبياري للفراء ثلاثة كتب أخرى، هي : ما تلحن فيه العامة، ومجاز القرآن، ومختصر في النحو.[١٤]

---

١ - يُنظر: الفهرست، ٩٩/١، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥، ومصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ) ٣١٧/٤.

٢ - يُنظر: الفهرست، ٩٩/١، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥، وبغية الوعاة، ٣٣٣/٢.

٣ - يُنظر: تهذيب اللغة، ١٧/١.

٤ - يُنظر: البحر المحيط، ٢٠٣/٣، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

٥ يُنظر: تاريخ بغداد، ١٥٠/١٤.

٦ - يُنظر: الفهرست، ٩٩/١، وتهذيب اللغة، ١٧/١، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

٧ - يُنظر: معجم الأدباء، ٦٢١/٥.

٨ - يُنظر: تهذيب اللغة، ١٧/١،و تاريخ بغداد، ١٥٣/١٤، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

٩ - يُنظر: أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجّاجي، مجالس العلماء تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط ٣؛ القاهرة: مكتبة الخانجي) ٨٠.

١٠ - يُنظر الفهرست، ٩٩/١، وتهذيب اللغة، ١٧/١، وبغية الوعاة، ٣٣٣/٢، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

١١ - يُنظر: بغية الوعاة، ٣٩٦/١.

١٢ - يُنظر: معجم الأدباء، ٦٢١/٥.

١٣ - يُنظر: الفهرست، ٩٩/١، ومعجم الأدباء، ٦٢١/٥.

١٤ - يُنظر: مقدمة الأيام والليالي والشهور، ص ١٣.

ب- الخلاف النّحويّ، وأسبابه وثمرته

مقدمـــة:

ظاهرة الخلاف النحوي من أبرز ما تناوله الدرس النحوي على مرّ العصور، فقد كثرت فيه التآليف، وأشهر ما وصلنا منها: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ، وكتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين للعكبريّ، وأول ما بدأ الخلاف بدأ بين المدرستين الرائدتين في النحو، المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، و لم يأت خلافهم هذا من فراغ و لم يقم على هوى، بل كان مضبوطًا بشروط، قائمًا على أسباب كثيرة لعل بعضها يعود إلى ما تحول عن هذه القواعد وخرج منها، وما من ناظر في كتب التفسير والإعراب إلا ويلحظ امتداد اختلافهم النحوي على إعراب آي القرآن، وتعدد المعاني عن تلك الاختلافات وتنوعها، وسنذكر في هذا المقام أهم أسباب الخلاف النحوي بشكل عام، والخلاف في إعراب آي القرآن بشكل خاص.

أسباب الخلاف:

تضافرت عوامل عدة وهيأت جو الخلاف النّحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، وقد ناقش المحدثون أسباب هذا الخلاف، وأحسن ما قَرأْتُ فيها ما قاله الشيخ محمد الطنطاوي[1]، والدكتور السيد رزق الطويل[2]، إذ أنّهما أرجعا معظم أسباب الخلاف لعوامل بيئية تتصل بطبيعة المدينتين وتكوينهما السكاني، وعوامل أخرى تتصل بالاتجاه السياسيّ، والتعصب بين البلدين الذي كان نتيجة للاختلاف السياسيّ، وكان من شأن هذه العوامل أنْ ساهمت وبشكل كبير في اتخاذ كل مدرسة منهجًا مختلفًا عن أختها في دراساتهم النحوية واللغوية، فالكوفيون كانوا يحترمون كل مسموع ولا يتحرجون من القياس عليه حتى لو كان شاهدًا واحدًا، والبصريون يعتمدون على كثرة المسموع؛ لتطرد عليه قواعدهم، وحُكم على غير ذلك عندهم بالشذوذ والقلة؛ ولأجل ذلك نجد كثرة الشاذ والنادر في المدرسة البصرية بعكس الكوفية، وكثيرًا ما يلجأ البصريون للتأويل والتقدير من أجل الحفاظ عل أقيستهم وقواعدهم، فكانت تأويلاتهم على قدر النصوص والروايات العربية المخالفة لأقيستهم،

---

١ - يُنظر: الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (ط؛ ٢، القاهرة: دار المعارف) ١٢٢- ١٤١.

٢ - يُنظر: د. السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين (مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٩٨٤م) ٧١ – ٧٤.

بعكس الكوفيين الذين يقبلون النصوص على ظاهرها، ويفسرون الظواهر اللغوية تفسيرًا يتمشى مع طبيعة اللغة.

وكما ذُكر آنفا فقد امتدّ خلافهم في كثير من المسائل إلى إعرابهم وتفسيرهم لآي القرآن الكريم، وقد أَرْجع الأستاذ عُضيمة هذا الاختلاف لأمرين هما:

"١- أسلوب القرآن معجز، لا يستطيع أحدٌ أن يحيط بكلّ مراميه ومقاصده، فاحتمل كثيراً من المعاني وكثيراً من الوجوه.

٢- يحتفظ النّحويّون لأنفسهم بحريّة الرّأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحجر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد، مهما علت منزلته[١] "

وأضاف باحثان محدثان أسبابًا أُخرى لاختلاف المعربين والمفسرين في إعراب آي القرآن الكريم[٢]، أُجملها في الآتي:

التقديم والتأخير:

"يعدّ التّقديم والتّأخير من مصادر اللّبس الكبرى؛ لذلك كان من وصايا النقّاد للكتّاب أَنْ يتجنّبوا ما يكسب الكلام تعمية، فيرتّبوا ألفاظهم ترتيباً صحيحاً، ولا يُكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن، أمّا إذا خيفَ اللّبس وهدّد القصد وأمكن للسّامع أَنْ يَحمل الخطاب على غير المراد، فينتقض العهد وينحلّ العقد وتتبدّل القضيّة والحكم، فلا مناص من إيفاء اللّغة أقدارها وإحلال الكلمات محالّها."[٣]

مقام النصّ:

ولعلّ خيرَ مثال على ضرورة التّيقّظ وعدم التّسرع ومراعاة مقام النصّ القرآنيّ والنّظر إلى المعنى، لا الجري وراء ظاهر اللّفظ وحسب، قولُه تعالى:{لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا}النساء/١٦٢، فمجيء "المقيمين" بالياء خلافاً لنسق

١- محمّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القاهرة:دار الحديث) القسم الأول، ج١، ص١٤.

٢- يُنظر: الدكتور سامي عوض، ياسر محمّد مطره جي، أثر تعدّد الآراء النّحويّة في تفسير الآيات القرآنيّة (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٩) العدد (١)٢٠٠٧) ص ٧١-٨١.

٣- المرجع السابق.

ما قبله لفتَ أنظار النحويّين والمفسّرين والقُرّاء، فأكثروا القول في توجيهه، مع إجماعهم على صحّته، ومن هنا اختلفت آراؤهم فيه.

التّنغيم، وكيفيّة النّطق أو الأَداء:

إنّ لطبيعة أداء العبارة، ولطريقة النّطق بها، أثراً واضحاً ومهمّاً في صياغة المعنى، وتوجيه الدّلالة، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَّ بَنِيْ إِسْرَائِيلَ}الشّعراء/٢٢، حيث يتوقّف معنى الآية الكريمة، وتأويلها النّحويّ، على طريقة نطقها؛ فإذا كانتِ اللّهجة الخطابيّة مرتفعةً فهذا يعني أنّ في الكلام حذفا لهمزة الاستفهام، والكلامُ بذلك إنشائيٌّ بالاستفهام، والتّقدير:"أَو َتِلْكَ نعمةٌ تمنُّها عليَّ"، وإذا كانت النّغمة منخفضةً هادئةً لا انفعال فيها، كانت الجملة خبريّة يُراد بها التّهكم والسّخرية؛ أي: "إِنْ كان ثَمَّ نعمةٌ، فليستْ إلاّ أنّك جَعَلْتَ قومي عبيداً".

الحمل على التوهّم:

من القضايا المهمّة التي أحدثت اختلافاً بين النَّحْوِيّين في أثناء التفسير، مسألة الحمل على التوهّم أو على المعنى.

حذف حرف من الحروف:

من الأسباب التي ساعدت على نشوب بعض الاختلافات بين النَّحْوِيّين-في أثناء تفسيرهم لبعض آي الذّكر الحكيم-حذفُ بعض الحروف من الجملة، وهو أمر يشيع في التّنزيل في مواضعَ كثيرةٍ، ويؤدِّي إلى اختلافٍ في التّأويل، ينتج عنه اختلافٌ في الإعراب.

وسيمر علينا في البحث مواضع خلاف تؤيد ما ذكره الباحثان، وأضف لما ذكراه سببين مهمين هما: مخالفة الفرّاء للبصريين في إعراب بعض آي القرآن الكريم كان نتيجة لاختلاف مذهبيهما في كثير من المسائل، ويرجع كذلك إلى أنّه لا يلجأ إلى التأويل والتقدير ويقبل النصّ على ظاهره ما أمكنه ذلك، بعكس البصريين الذين يلجؤون لتأويلات وتقديرات

تناسب المألوف من قواعدهم، وقد ذكرنا أنّ هذا من أسباب الخلاف العام بين المدرستين الكوفية والبصرية.

ثمـــرة الخلاف:

ما من خلاف علمي إلا وله ثمرات تؤثر على العلم، سواء أكانت هذه الثمرات إيجابية أم سلبية، وهو ما كان في خلافاتهم النحوية، وبقدر الأثر السلبي على مسيرة النحو جرّاء هذه الخلافات التي يرى كثير من الدارسين ألّا طائل من ورائها سوى إثقال الدرس النحوي، إلا أنّها لا تخلو من أثر إيجابي نتج عنه ثمرات هي من صالح الدرس النحويّ، وسيكون تركيزنا على الثمرات الإيجابية من اختلافهم في إعراب بعض آي القرآن الكريم.

أولى هذه الثمرات التي رأيتها من اختلافهم في الإعراب، هي زيادة الوجوه الإعرابية التي من شأنها الإسهام في تعدد المعاني، فالتركيب الذي يحتمل أكثر من وجه إعرابي تتعدد معانيه ممّا يجعله أكثر بلاغة في المعنى، كذلك يترتب على تعدد الوجوه الإعرابية في بعض آيات الأحكام، تعدد الأحكام الفقهية، فكل وجه إعرابي قد يمثل حكمًا فقهيًا مختلفًا، ويرى أحد الباحثين في بعض آيات الأحكام أنّ" الفقهاء والمفسرين قد اعتمدوا على رأي النحاة في رأيهم الفقهي، فكان الرأي النحوي دعامة لهم تشدّ من رأيهم"[1]. وكذا زيادة بعض التراكيب، فالبصريون أجازوا تراكيب منعها الكوفيون والعكس، وهذا من شأنه إثراء اللغة، خاصة إن كان لها سند من شعر العرب ونثرها، من ذلك أيضًا التوسع في القواعد، ففي حين تشدد البصريون؛ لتطرد قواعدهم توسع الكوفيون في إجازة كثير من القواعد، فكان فيما أجازوه من قواعد توسيع لمجالات التعبير أمام المتكلمين، وتيسير عليهم، ومراعاة لتطور اللغة، وستتجلى هذه الثمرات في مسائل البحث[2].

---

١ - د. شريف النجار، أثر الخلاف النحوي في توجيه آيات القرآن الكريم على الحكم الفقهي (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٨، ع٣٨، رمضان ١٤٢٧هـ) ص ٤٦١.

٢ - يُنظر مزيد من الثمرات في : د. محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م).

المبحث الأول: مسائل الألفاظ

[١] إدغام ياء (يُحْيِي) في: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى)

﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ القيامة/٤٠.

قرأ الجمهور بفتح الياء الثانية من (يُحْيِيَ)، وذكر أبو حيّان أنّه جاء" عن بعضهم (يُحِيَّ) بنقل حركة الياء إلى الحاء وإدغام الياء في الياء، قال ابن خالويه: لا يجيز أهل البصرة سيبويه وأصحابه إدغام(يُحْيِيَ)، قالوا لسكون الياء الثانية، ولا يعتدون بالفتحة في الياء؛ لأنها حركة إعراب غير لازمة، وأمّا الفرّاء فاحتج بهذا البيت:

تَمْشي بسُدَّة بَيتها فتُعِيُّ

يريد : فتُعْيِيُ ، والله تعالى أعلم."[١]

اتفق النحاة على جواز إدغام وإظهار ياء (حَيّ وعَيّ) إذا بُنيا للماضي، فتقول: حَيّ الفتى، وحَيِيَ، وإنما جاز الإدغام للزوم الفتحة آخر (فَعَلَ) فَقِيس على غير المعتل نحو: ردّ وكرّ[٢]، وجاز ترك الإدغام؛ قياسًا على الفعل المضارع، فالياء في (يَحْيِي ويَعْيِي) لا تلزمها الحركة، ففي الرفع تقول: هو يَحْيِي زيدًا، وتُحذف في: لم يَحْيِ؛ للجزم، وعليه جاز في قوله تعالى: {وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ } الأنفال/٤٢، (حَيَّ) بالإدغام، و(حَيِيَ) بالإظهار[٣].

أما إن بُني الفعل للمضارع فهو على حالتين إمّا: أن تكون الياء الثانية متحركة وما قبلها مفتوح، فتُقلب الياء الثانية ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيزول بذلك الإدغام؛ لاختلاف الحرفين، نحو: يحْيَا، ويَعْيَا، أو تكون الياء الثانية متحركة أيضًا لكن ما قبلها غير مفتوح، ولا يكون إلا من الثلاثي المزيد بالهمزة نحو: (أُحْيِيَ يُحْيِي) فحينئذ لم يُجز النحاة الإدغام[٤]، فلا

---

١ - البحر المحيط، (ط:٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م) ٨/ ٣٨٢.

٢ - يُنظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٤؛ القاهرة:مكتبة الخانجي،٢٠٠٦م) ٤/٣٩٥، ٣٩٦، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب) ١/١٨١.

٣ - يُنظر: المرجعين السابقين، قرأ نافع والبزيّ وأبو بكر بالفك، وباقي السبعة بالإدغام، يُنظر: البحر ٤/٤٩٧، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تصوير: دار الكتب العلمية) ٢/ ٢٧٦.

٤ - يُنظر: ابن عصفور الأشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، د. فخر الدين قباوة (ط؛ ١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م) ٣٦٥.

تقول فيهما (يُحِيّ ويُعِيّ)، للسبب المذكور آنفا، وهو عدم لزوم الحركة، وعليه منع النحاة إدغام الياء في قوله تعالى: {أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى}؛ لأنّ حركة (يُحْيِيَ) للنصب وليست لازمة.[1]

والفرّاء وافق النحاة فيما ذهبوا إليه، إلا أنّه خالفهم في جواز إدغام (حَيِيَ وعَيِيَ) إن بُنيا للمضارع، في حالة النصب والرفع والجزم، ويقول في ذلك:" اجتمعت العرب على إدغام التحيّة والتحيّات بحركة الياء الأخيرة فيها كما استحبّوا إدغام (عَيَّ وحَيَّ) بالحركة اللازمة فيها، وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في (يَحْيا ويَعْيا) وهو أقل من الإدغام في (حَيّ)[2]؛ لأنّ (يَحْيا) يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع[3]، فالحركة فيها ليست لازمة، وجواز ذلك أنّك إذا نصبتها كقول اللّه تبارك وتعالى: {أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى} استقام إدغامها هاهنا ثم نؤلّف الكلام ، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام فتقول (هو يحيّ ويميت)، أنشدني بعضهم :

فكَأَنَّها بينَ النّساء سَبيكةٌ تَمْشي بسُدَّة بَيتها فتُعِيُّ[4]

وكذلك يحيّان ويحيّون."[5]

والظاهر من كلامه أنّه يرى جواز ذلك على قلة، محتجًا عليه بشاهد شعري وإن كان شاذًّا، ورأيه هذا يُعتبر مخالفًا لآراء البصريين جميعهم[6]، كما اتضح آنفا، فهو خطأ عند الخليل وسيبويه[7]؛ لئلا يلتقي ساكنان وهما الحاء الساكنه، والياء الساكنة أيضًا حال الإدغام في

---

١ - يُنظر: الكتاب، ٣٩٧/٤، والمقتضب، ١٨٢/١،

٢ - يقصد به: الفعل الماضي.

٣ - الظاهر من كلامه أنّه يقصد: أن الفعل المضارع من (حيي) تسكن لامه إذا كانت في موضع رفع، وعلة السكون ثقل الضمة على الياء.

٤ - البيت بلا نسبة في: المنصف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى – وعبد الله أمين (القاهرة، ١٩٥٤م) ٢٠٦/٢، الممتع لابن عصفور، ٣٦٩، وتهذيب اللغة، ١٦٥/٣، ١٨٤/٥، وتوضيح المقاصد، ١٦٤٤/٣، واللسان، ٣٢٠١/٤، مادة(عيا)، ونُسب للحطيئة في تاج العروس، ١٣٨/٣٩، وسدة البيت: فناؤها، والمقصود: أن المرأة من شدة نعيمها لو مشت بفناء بيتها لتعبت.

٥ - معاني القرآن، ٤١١/١، ويُنظر ٢١٣/٣.

٦ - يُنظر: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٤م) ٣٣٨/٢-٣٣٩، و: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد (ط؛ ٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م)، ٩٤/٥.

٧ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٩٤/٥.

(يُحْيِيَ)، ولأنّ الحركة عارضة ليست بأصل[1]؛ "ولأنّ المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح فلا تعل"[2]، وعدّوا ما استشهد به شاذًا[3] لا يعول عليه، ويبدو" أنّ الفرّاء يسعى فيما يسعى إليه إلى طرد المعتل على قواعد الصحيح، فأراد أن يُجيز الإدغام في (يُحْيِيَ) ونحوه، كما هو جائز بل واجب في (يَعَضُّ ويَمَسُّ) وهذا منهج له سار عليه"[4].

موقف أبي حيّان والترجيح:

لم يكن لأبي حيّان في تفسيره رأيٌ في المسألة بل اكتفي بعرض آراء النحاة والمفسرين[5]، وذهب في الارتشاف مذهب البصريين[6]، ويترجّح عندي ما ذهب إليه جمهور النحاة؛ فالفرّاء نفسه يرى قلة ما ذهب إليه، والبيت الذي استشهد به متفق على شذوذه، هذا فضلًا عن أنّه لا توجد قراءة تُعضّد ما ذهب إليه.

---

١ - يُنظر: الكتاب، ٣٩٧/٤، والمقتضب، ٤٠/١، وأبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، والأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م) ٢٤٩/٣، ومعاني الزجّاج، ٣٣٨/٢-٣٣٩، وإعراب النّحاس، ٩٤/٥، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي(الناشر: عيسى البابلي الحلبي وشركاه)، ٢٧٥/٢،و مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم الضامن (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ٧٨٠/٢.

٢ - الإمام جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبد العال سالم مكرم(القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠١م)، ١٨٥/١.

٣ - يُنظر: الممتع لابن عصفور،٣٦٩، والهمع للسيوطيّ، ١٨٥/١.

٤ - د. مؤمن بن صبري غنام، منهج الكوفيين في الصرف (ط؛ ١، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٥م) ٦٧٧/٢.

٥ - يُنظر: البحر المحيط، ٣٨٢/٨.

٦ - يُنظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب تحقيق: رجب عثمان محمد (ط١؛ القاهرة: مكتبة الخانجي،١٩٩٨م)، ٣٤٥/١، ٣٤٦.

[٢] حذف الألف من (ما) الاستفهاميـــة

﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ يس/٢٦-٢٧.

تُحذف ألف (ما) الاستفهامية إذا اتصلت بحرف جر؛ ليُفرق بينها وبين الخبر[١] - أي الموصولة والشرطية- ، وقد اُختلف فيها في قوله (بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي)، فقد ذكر أبو حيّان أنّ الظاهر كونها مصدرية، وجوزوا فيها كذلك " أن تكون بمعنى (الذي) والعائد محذوف تقديره: بالذي غفره لي ربي من الذنوب، وليس هذا بجيّد، إذ يؤول إلى تمني علمهم بالذنوب المُغْفَرة، والذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه، وجعله من المكرمين، وأجاز الفرّاء أن تكون (ما) استفهامًا، وقال الكسائيّ: "لو صح هذا يعني الاستفهام لقال بم من غير ألف"، وقال الفرّاء: " يجوز أن يقال بما بالألف وأنشد فيه أبياتا " ... والمشهور أنّ إثبات الألف في ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر مختص بالضرورة نحو قوله:

علَى مَا قامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ[٢]

وحذفها هو المعروف في الكلام نحو قوله :

علامَ يَقولُ الرُّمحَ يُثْقِلُ كاهِلي إذا أنَا لَمْ أَطْعُنْ إذا الخَيلُ كَرَّتِ[٣]."[١]

---

١ - يُنظر: عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ٢٠٠٢م) ٢٠/٤، وأبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إميل بديع يعقوب (ط؛ ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م) ٤١٠/٢، والهمع، ٢٤٩/٦.

٢ - البيت لحسّان بن ثابت، يُنظر: ديوانه، (الناشر: مطبعة الدولة التونسية ١٢٨١هـ) ص٣٥، والشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي؛ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب تحقيق عبد العال سالم مكرم (ط١؛القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م)، ٢٩٠/٣، وشرح المفصل، ٤١٠/٢، وأبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح إلفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان(ط؛١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م)، ١٤٨٧/٣، والمغني، ٢١/٤، وعبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، اميل بديع اليعقوب (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٩٤/٦، ٩٥، ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي (القاهرة: دار المعارف) ٣٧٨١/٥، مادة (قوم)، والرواية المذكورة في ديوان الشاعر لم تثبت فيها الألف، وهي: فَفِيمَ تَقُولُ يَشْتِمني لَئِيمٌ.

٣ - البيت لعمرو بن معد يكرب، أحد فرسان العرب المشهورين بالبأس والقوة في الجاهلية، وشهد القادسية، وفتح نهاوند فقتل هناك مع النعمان بن مقرن المزني، يُنظر: ديوانه، جمعه: مطاع الطرابيشي، (ط؛ ٢، دمشق: مطبوعات مجلة اللغة العربية، ١٩٨٥م) ص٧٢، والمغني، ٣٧٦/٢، وأبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له: حسن محمد (ط؛١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م) ٣٧٥/١، ٩١/٢، الهمع، ٢٤٦/٢، وشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزا الحارثيّ (ط؛١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م) ٦٦٧/٢، والخزانة،

أجاز الفرّاء في (بما) أن "تكون في موضع (الذي)، وتكون (ما) و(غفر) في موضع مصدر، ولو جعلت (ما) في معنى (أيّ) كان صوابا، يكون المعنى: ليتهم يعلمون بأيّ شيء غفر لي ربّي، ولو كان كذلك لجاز له فيه: (بِمَ غَفَرَ لِي رَبِّي) بنقصان الألف، كما تقول: سلْ عمّ شئت، وكما قال:{فَناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ} النمل/ ٣٥، وقد أتمّها الشاعر وهى استفهام فقال:

إنَّا قَتَلْنا بقَتْلانا سُرَاتكم أَهْلَ اللِّواءِ ففيما يكثُرُ القِيل[٣]"[٢]

فظاهر كلامه أنّه يُجيز مجيء (ما) الاستفهامية - إذا وصلت بحرف خفض- بالألف، إذا أتت في سياق تحتمل فيه معنى الاستفهام، كقوله تعالى: (بِمَ غَفَرَ لِي رَبِّي)، مستدلًا على الجواز بالشواهد الشعرية المذكورة آنفًا.

وليس الفرّاء وحده من أجاز ذلك في الآية فالزجّاج[٤] أجاز كونها استفهامية، وأجاز أن تكون بإثبات الألف، وكذا الزمخشريّ أجاز ما أجازاه في الآية[٥]، و لم تأتِ قراءة لهذه الآية على الاستفهام، إلا أنّه في موضع آخر من الكتاب الكريم قرأ كل من[٦]: أُبي بن كعب، وابنُ مسعود، وعكرمة، وعيسى {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} النبأ/١، بإثبات ألف (عَمَّ)، ووصفت هذه القراءة بالندرة والشذوذ من قبل بعض النحاة[٧]، و لم يعرض الفرّاء لهذه القراءة في معانيه، وقيل إنّ إثبات هذه الألف لغة من لغات العرب[٨]، ووصف ابن جني هذه اللغة بأنّها ضعيفة[٩].

٣٨٦/٢، واللسان، ٣٧٧٩/٥، مادة (قوم). و(أطْعُن) بضم العين هو الطعن بالرمح، وبفتحها، الطعن بالقول، يُنظر: اللسان، ٢٦٧٦/٤، مادة (طعن).

١ - البحر المحيط، ٣١٦/٧.

٢ - البيت لكعب بن مالك، يُنظر: ديوانه، تحقيق: مجيد طراد، (ط١؛ بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م) ص٨٣، والمغني، ٢٢/٤، والخزانة، ٩٦/٦، ١٠٠، ١٠١.

٣ - يُنظر: معاني القرآن، ٣٧٤/٢ – ٣٧٥.

٤ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢١٣/٤- ٢١٤.

٥ - يُنظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ١٤/٤، ١٥.

٦ - يُنظر: أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،تحقيق: محمد عبد القادر عطا (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م) ٤١٠/٢ ، والقاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد (لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية) ٣٩٥/٥، والبحر المحيط، ٤٠٢/٨، وتفسير الفخر الرازي، ٤٦٣٧/١.

٧ - يُنظر: المراجع السابقة، والمغني لابن هشام، ٢١/٤.

٨ - يُنظر: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزفزاف ومحمد يحيى عبد الحميد (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت) ١٩٧٥م، ٢٩٧/٢، والخزانة، ٩٦/٦.

٩ - يُنظر: المحتسب، ٤١٠/٢.

في المقابل نجد من البصريين ومؤيديهم من ضعّف رأي الفرّاء والزجّاج في الآية، وقصروا عدم حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة على ضرورة الشعر، ورأوا في الآية أنّ (ما) إما أن تكون مصدرية، أو بمعنى (الذي) نحو: النّحاس[١]، والقيسيّ[٢]، والعكبريّ[٣]، وابن هشام[٤]، والسيوطيّ[٥].

موقف أبي حيّان، والترجيح:

وقف أبو حيّان من المسألة، ومن إعراب الآية موقف جمهور النحاة الرافض مجيء (ما) الاستفهامية دون حذف الألف، وقصر ذلك على ضرورة الشعر فقط[٦]، وذكر قول الفرّاء وردّه بردّ النحاة عليه، واختار في الآية كونها مصدرية.[٧]

ويجوز عندي ما ذهب إليه الفرّاء مِن جواز مجيء (ما) الاستفهامية بالألف، بدليل قراءة {عمّ يتساءلون}، وبِما ذكر من الشواهد الشعرية، وبما ذكره غيره أنها لغة، وإن كانت قليلة، والأقرب عندي في الآية ما ذهب إليه الفرّاء والزجّاج والزمخشري[٨]؛ لأنّها حملت معنى الاستفهام، "وقد يكون للتنغيم أثر في ذلك فقراءتها بالاستفهام تختلف عن الإخبار."[٩]

---

١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣/٣٩٠.

٢ - يُنظر: مشكل إعراب القرآن، ٢/٦٠١.

٣ - يُنظر: التبيان، ٢/١٠٨٠.

٤ - يُنظر: المغني، ٤/٢٠-٢٤.

٥ - يُنظر: الهمع، ٦/٢٤٨.

٦ - يُنظر: الارتشاف، ١/٢٩٤- ٢٩٥، والبحر، ٧/٣١٧.

٧ - يُنظر: المرجعين السابقين.

٨ - يُنظر: الكشاف، ٣/٣٢٠.

٩ - عبد الهادي كاظم الحربيّ، الشاهد النحوي عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن، إشراف أ. د. صباح عطيوي عبود (جمهورية العراق: جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٥م) ٢٦٨، ويُنظر: ص٨.

[٣] مجيء (قعد) بمعنى صار

﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ الإسراء/٢٢.

قال أبو حيّان: "(فَتَقْعُدَ) قال الزمخشري: من قولهم شحذ الشفرة حتى قعدت كأنّها حربة، بمعنى صارت، يعني: فتصير جامعاً على نفسك الذم، وما يتبعه من الهلاك من الذل والخذلان والعجز عن النصرة ممن جعلته شريكاً له انتهى، وما ذهب إليه من استعمال (فَتَقْعُدَ) بمعنى فتصير لا يجوز عند أصحابنا، و(قعد) عندهم بمعنى (صار) مقصورة على المثل، وذهب الفرّاء إلى أنّه يطرد جعل قعد بمعنى صار،... وحكى الكسائيّ: قعد لا يسأل حاجة إلاّ قضاها بمعنى (صار)، فالزمخشريّ أخذ في الآية بقول الفرّاء ."[١]

لم يكن تعقيب أبي حيّان في الآية على الفرّاء إنّما كان على الزمخشريّ، الذي أخذ برأي الفرّاء، فالفرّاء أجاز مجيء (قعد) بمعنى (صار) في أحد الشواهد الشعرية المذكورة في معانيه فقال إنّ:" يقعد كقولك: يصير"[٢]، ومنه قول الأعرابي:" قعد فلان أميرًا بعد ما كان مأموراً "، بمعنى: صار، وقولهم:" شحذ شفرته حتى قعدت كأنّها حربة"[٣] أي صارت، وحكى الكسائيّ: "قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها" أي: صار[٤]، وقال ابن الإعرابي في (اليواقيت) لأبي عمر الزاهد[٥]: القعد: الصيرورة."[٦]، والزمخشريّ أيضًا أجاز ذلك[٧]. وألحق ابن مالك[٨]، وابن يعيش[٩] (قعد) بـــ

---

١ - البحر المحيط، ١٩/٦.

٢ - معاني القرآن، ٢٧٤/٢.

٣ - يُنظر: الكشاف للزمخشريّ، ٦١٤/٢.

٤ - الارتشاف، ١١٦٥/٣.

٥ - هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المطرز المعروف بالزاهد صاحب أبي العباس ثعلب، واسم كتابه: (الياقوت في اللغة) يُنظر: الفهرست، ١١٣/١.

٦ - البحر المحيط، ٤٩/٣.

٧ - يُنظر: الكشاف، ٦١٤/٢.

٨ - يُنظر: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: د. محمد عبد القادر عطا، د. طارق فتحي السيد (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م) ٣٢٩/١، و شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري (ط٢، بيروت: دار صادر، ٢٠١٠م) ٧٠/١.

٩ - يُنظر شرح المفصل، ٣٣٧/٤.

(صار) وكل ما كان بمعنى (صار) من الأفعال نحو: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحالَ، وتحوّل، وغيرها.

ورأى عباس حسن أنّ استعمال هذه الأفعال بمعنى (صار) قياسيّ، وقد ذكرها في كتابه واستشهد عليها، نحو: رجع، مثل: قوله عليه الصلاة والسلام: " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقابَ بعض "[1]، واسْتَحَال، مثل: استحال الخشب فحمًا، وحار، مثل:

ومَا المَرءُ إلا كالشّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رمادًا بَعْدَ إِذْ هوَ سَاطِعُ [2]

وارتدّ، مثل قوله تعالى: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا} يوسف/٩٦، وغيرها.[3]

وذكر السيوطي أنّ من ألحْق (قعد) بـــ (صار) جعل ذلك مطردًا؛ لقوة الشبه بينهما في المعنى[4]، وعند ابن الحاجب يقتصر ذلك إذا كان الخبر مُصدّرًا بـــ (كأنّ) فيُقال: "قعد كأنّه سلطان؛ لكونه مثل: قعدت كأنّها حربة"[5]، ولا يُقال قعد كاتبًا ، بمعنى صار كاتبًا[6]، والأزهريّ في التهذيب نقل عن العرب قولها: "قعد فلانٌ يشتُمني وقام يشتُمني، بمعنى (طفِق)"[7]، وفي اللسان أيضًا (قعد) بمعنى (طفِق)[8].

---

١ - يُنظر: صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا (ط؛ ٣، بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٧م) ١/٥٦.

٢ - البيت للشاعر لبيد بن ربيعة العامريّ، يُنظر: شرح ديوانه، ص١٦٩، والزاهر في معاني كلمات الناس، ١/٢٦، وتهذيب اللغة، ٥/١٤٦، الهمع، ٢/٦٩، اللسان، ٢/١٠٤٢، مادة (حور).

٣ - يُنظر: النحو الوافي، ١/٥٥٧.

٤ - يُنظر: الهمع، ٢/٧٠.

٥ - شرح الرضي، ٤/١٩٩.

٦ - المرجع السابق،

٧ - تهذيب اللغة، ١/١٣٧.

٨ - يُنظر: اللسان، ٥/٣٦٩٠، مادة (قعد).

وذكر أبو حيّان عن البصريين أنّهم قصروا ذلك على لغة شاذة لا تتعداها، وأنّ ما جاءت فيه (قعد) بمعنى (صار) بمثابة الأمثال لا تُغيّر عمّا وضعت له، ورأى ابنُ عصفور رأيَهم[1].

ومن المفسرين من جعل (فتقعد) في الآية بمعنى (فتصير)، نحو: الطبريّ[2]، والبيضاويّ[3]، والنسفيّ[4]، والثعالبيّ[5].

موقف أبي حيّان، والترجيح:

اعترض أبو حيّان على من جعل (قعد) بمعنى (صار) مطلقًا، وقصر ذلك على لغة شاذة، وأنّه لا يتعدى الأمثال التي ذُكرت فيها، وذكر أنّ ذلك مذهب البصريين[6]، وجعلها في الآية بمعنى المكوث[7] وتعقّب الزمخشريّ الذي جعل ذلك مطردًا، وذكر أنّه متبع للفرّاء في رأيه[8]، والحقّ أنّ الفرّاء لم يذكر أن إجراء (قعد) مجرى (صار) مطرد، إنّما جعل ذلك في قول الراجز[9]؛ حيث أنّ المعنى يؤيد ذلك، وهو كالأمثال التي استشهد بها البقية وجعلوا (قعد) فيها بمعنى (صار) مقتصرًا عليها، وليست (قعد) وحدها من تجيء بمعنى (صار) كما اتضح آنفا، بل كل فعل فيه معنى التحول والانتقال يجيء بمعناها، ويترجح عندي مما سبق أنه يتوسع في إجراء (قعد) وغيرها مجرى (صار) في المواضع التي يكون معناهما قريبًا.

---

١ - يُنظر: أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له:فواز الشعار (ط؛ ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م) ١/٣٦٨.

٢- يُنظر: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر(ط؛١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م) ١٧/٤١٢.

٣ - يُنظر: تفسير البيضاوي(بيروت: دار الفكر) ٣/ ٤٣٨، ٤٤٢.

٤ - يُنظر: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تفسير النسفي، تحقيق الشيخ : مروان محمد الشعار (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٥م) ٢/٢٥٨، ٢٥٩.

٥ - يُنظر:عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات) ٢/٣٣٧.

٦ - يُنظر: البحر المحيط، ٣/٤٩، والارتشاف، ٣/١١٦٥.

٧ - يُنظر: البحر المحيط،، ٦/١٩.

٨- يُنظر: المرجع السابق، ٦/٢٠.

٩ - يُنظر: معاني القرآن، ٢/٢٧٤.

[٤] مجيء لام (كي) بمعنى (أنْ)

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ البقرة/١٨٥.

ذكر أبو حيّان أنّ الكسائيّ والفرّاء "زعما أنّ العرب تجعل لام كي في موضع (أنْ) في (أردت) و(أمرت) قال تعالى:{يُرِيدُ اللَّه لِيُبَيّنَ لَكُمْ}{يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُواْ} {وَأَنْ يُطْفِئُواْ} {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرّجْسَ}، وقال الشاعر:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَها

وقال تعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ) و (أَنْ أُسْلِمَ) وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن اللام هنا باقية على حالها و(أن) مضمرة بعدها، لكن الفعل قبلها يُقدره بمصدر، كأنه قال: الإرادة للتبيين، وإرادتي لهذا، وذهب بعض الناس إلى زيادة اللام، وقد أمْعنّا الكلام على هذه المسألة في كتاب (التكميل في شرح التسهيل) فتطالع هناك."[١]

أجاز الكسائيّ، والفرّاء جعل لام (كي) في موضع (أنْ) بعد (أردت) و(أمرت)[٢]، بحجة أنّ العرب تجعلُ ذلك، فَمِنْ شأنها التعقيبُ بين(لام كي) و(أنْ)، ووضْعُ كل واحدة منهما موضع أختها معَ (أردت) و(أمرت)[٣]، وعَضّدا ما ذهبا إليه بآياتٍ من القرآن الكريم، كقوله تعالى: {وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ}الأنعام/ ٧١، وقوله تعالى: {وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}غافر/٦٦، وقوله: {يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا}الصف/٨، وقوله: و{أَنْ يُطْفِؤُا} التوبة/٣٢ ، فمرة جاء الفعل المضارع بـــ (أن) وأخرى باللام، ومن العرب أيضًا من جعل اللام بمعنى (أن) فيما أشبه (أردت) و(أمرت) كقول الأنفِيِّ (من بني أنف الناقة من بني سعد)[٤]:

ألم تسألِ الأَنفِيَّ يومَ يسوقني ويزعـــم أَني مُبْطـــــلُ القولِ كاذِبُـــه

---

١ - البحر المحيط، ٢/٤٩-٥٠.

٢ - يُنظر: معاني القرآن، ١/٢٦١، ٣/٢٨٢.

٣ - يُنظر: تفسير الطبري، ٨/٢١٠.

٤ - أبو الجرّاح الأنفى من بني تميم، وسُمُّوا أَنْفِيِّينَ لقول الحُطَيْئةِ فيهم: قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ والأَذْنابُ غَيْرُهُمُ ومَنْ يُسَوِّي بأَنْفِ الناقةِ الذَّنَبا ؟، ويُنظر: البيت في: الخزانة، ٨/٤٨٨، والزاهر في معاني كلام الناس، ١/٢٩٠، ولسان العرب، ٤/٣١٢١، مادة (عَنَت).

أُحَاوِلُ إِعْناتِي[1] بما قَالَ أَم رَجَا ليضْحكَ مِنّى أوْ ليضْحك صاحبُه

والتقدير : رجا أن يضحك منى.[2]

فليس الأمر عند الفرّاء على إطلاقه بل لا يكون إلا مع (أردت وأمرت) الدالينِ على المستقبل ولا يصلحان مع الماضي[3]، "ألا ترى أنّك تقول: أمرتك أنْ تقوم، ولا يصلح أمرتك أنْ قمت"[4] ، وقد تجئ (أنْ) مع غير هذين الفعلين فتكون للماضي والمستقبل فعندئذ يُؤكد معنى الاستقبال بـــ (كي) و(لام كي) اللذين لا يكون معهما إلا معنى الاستقبال[5] وقد يُجمع بين اللام و (كي)، كقوله تعالى:{لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلى ما فاتَكُمْ} ٢٣/الحديد، وقد يُجمع بين اللام و(كي) و(أنْ) كقول أحدهم:[6]

أردتَ لِكيما أَنْ تَطِير بِقِرْبتِي فتتركها شنّا ببيداءِ بلْقعِ

وإنّما جاز الجمع بينهن؛ للاتفاق في المعنى والاختلاف في اللفظ، فإن جاز الجمع بين هذه الأحرف فمن باب أولى جواز مجيء أحدها مكان الآخر.

وما ذهب إليه الفرّاء خُطّئ من قِبل بعض النحاة، وضُعّف من بعضهم كما سيتضح لاحقًا، ووجد قبولًا عند آخرين نحو الطبري[7] الذي رجّح ما ذهب إليه الفرّاء على ما ذهب إليه غيرُه.

والبصريون منعوا ما ذهب إليه الفرّاء، بل إنّ الزجّاج خطّأ الكوفيين فيما ذهبوا إليه؛ بحجة أنّ اللام لو كانت بمعنى (أنْ) لما دخلت على ما كان بمعناها، كقولك: جئتك لكي تفعل كذا وكذا،[8]، وأنْشد عن العرب قولهم:

---

١ - معناه: (أحاول التشديد عليّ وما يؤدي إلى هلاكي).

٢ - يُنظر: معاني القرآن، ٢٦٣/١.

٣ - يُنظر: المرجع السابق، ٢٦١/١.

٤ - المرجع السابق، ٢٦١/١.

٥ - يُنظر المرجع السابق، ٢٦٢/١.

٦ - مجهول القائل، يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٢٦٢/١، وشرح المفصّل، ٢٣٠/٤، ١٣١/٥، وشرح الرضي، ٤٩/٥، وتوضيح المقاصد، ١٢٣٢/٣، مغني اللبيب، ٣٤/٣، وخالد بن عبد الله الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (ط٢؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م) ٣٦١/٢، الخزانة، ٣٨/١، ٤٨٢/٨.

٧ - يُنظر: تفسير الطبري، ٢١٢/٨.

٨ - يُنظر: معاني القرآن للزجاج، ٣٤/٢-٣٥، وإعراب القرآن للنحاس، ٤٤٧/١، والمغني، ٣٣/٣.

أَردتَ لِكَيْما لا تَرَى لِيَ عَثْرَةً ومَنْ ذا الذي يُعْطَى الكَمال فيَكْمُلُ [1]

والشاهد: إدخال اللام على (كي) لأنها بمعنى (أنْ)[2]، فدخلت اللام عليها كما دخلت على (أنْ) نحو: أردتُ لأنْ تقوم، وأُمْرتُ لأنْ أكون مطيعًا، وهي عنده لام التعليل، وهي نفسها الداخلة على فعل التبيين في قوله:{يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيّنَ لَكُمْ}، فلو كانت اللام بمعنى (أنْ) لصحّ دخول لام أخرى عليها، وهذا محال؛ لعدم دخول حرف على حرف.

وذهبوا في تأويل الآية وما أشبهها تأويلين، الأول: وهو محكي عن سيبويه وهو أنّ الفعل مقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء والتقدير: إرادة الله للتبيين، وأمْرُنا للإسلام في قوله تعالى: {وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ} فيكون المصدر في محل رفع مبتدأ والجار والمجرور بعده خبرًا له[3]، وأوّلوا الشاهد المذكور عند أبي حيّان على ما أولوا عليه الآية والمعنى: إرادتي لنسيان ذكرها[4]، والثاني: على أنّ المفعول محذوف أي: يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأُمرنا بما أُمرنا لنسلم، والبيت الشعري على أنّ التقدير: أُرِيدُ السُّلُو لِأَنْسَى ذِكْرَها [5].

وفريق ثالث يرى أن هذه اللام زائدة و(أنْ) مضمرة بعدها وهذا الرأي أحد رأيي الأخفش[6] ورأي العكبري[7]، والزمخشري[8]، وابن مالك[9] والرضيّ[10]؛ "لأن اللام حرف جر، فهي

---

١ - منسوب لأبي ثروان في معاني الفرّاء، ٢٦٢/١، والخزانة، ٤٨٦/٨، وبلا نسبة في معاني الزجّاج، ٣٥/٢، والهمع، ١٠١/٤، واللسان، ٢٠/١، مادة (أثل).

٢ - يُنظر: معاني القرآن للزجّاج، ٣٥/٢.

٣ - يُنظر: الارتشاف، ١٦٦٠/٤، وأبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، (ط؛ ١، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م) ٣٣١/٦.

٤ - يُنظر: الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة (ط؛ ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م) ص ١٢١.

٥ - يُنظر: معاني القرآن للزجّاج، ٣٥/٢، والإمام أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، معاني القرآن ، تحقيق: د. فائز فارس (ط؛٣، دار البشير، ١٩٨١م) ١٥٩/١، ٢٣٣، وإعراب القرآن للنحاس، ١٤٨/١، والمغني، ١٨٥/٣، واللباب لابن عادل، ٣٣١/٦.

٦ - يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ١٥٩/١، ٢٣٣.

٧ - يُنظر: التبيان، ١٧٦/١.

٨ - يُنظر: الكشاف، ٥٣٣/١.

٩ - يُنظر: شرح التسهيل، ٣٧٠/٣.

١٠ - يُنظر: شرح الرضي، ٦٤/٥.

كسائر عوامل الأسماء في امتناع دخولها على الأفعال، فإذا وليها الفعل وجب أن يكون مقدرًا بأن؛ ليكون معها اسمًا مجرورًا باللام، فنصبوه بها"[1]

موقف أبي حيّان والترجيح:

عرض أبو حيّان في تفسيره بإيجاز مواقف النحاة من مجيء لام (كي) بمعنى (أنْ) وأحال القارئ لكتابه التذييل، حيث فصّل المسألة ورجّح أحد الآراء وهو رأي الفريق الثاني من البصريين القاضي بحذف المفعول واللام لام (كي)، و لم يتخذ في تفسيره موقفًا حيال ما ذهب إليه الفرّاء ويترجّح عندي ما ذهب إليه الفرّاء؛ إذ لا مانع مما قاله وما جاء به كان من كلام العرب الذي تؤيده آي الكتاب، ولا يحتاج ما ذهب إليه لتأويل، بعكس ما ذهب إليه غيرُه المقتضي تأويلًا، وما لا يحتاج تأويلًا مقدم على ما يحتاج.

١ - شرح التسهيل، ٣/٣٧٠.

[٥] مجـــيء (اللام) بمعنى (إلا) بعد (إنْ)

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ البقرة/١٩٨.

اختلف النحويون في اللام الآتية بعد (إنْ)، فمنهم من عدّها لامًا فارقة باعتبار أنّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة وليست نافية، والبعض جعلها بمعنى (إلا) باعتبـــار أنّ (إنْ) نافية[١]، وقد تعرض أبو حيّان للخلاف في هذه اللام فذكر أنّ" (إنْ) هنا عند البصريين هي التي للتوكيد المخففة من الثقيلة، ودخلت على الفعل الناسخ كما دخلت على الجملة الابتدائية، واللام في: (لَمِنْ)، وما أشبهه فيها خلاف: أهي لام الابتداء لزمت للفرق؟ أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ ومذهب الفرّاء، في نحو هذا هي النافية بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلاّ)، وذهب الكسائيّ إلى أنّ: (إنْ) بمعنى: قد، إذ دخل على الجملة الفعلية، وتكون اللام زائدة، وبمعنى: ما، النافية إذا دخل على الجملة الاسمية، واللام بمعنى إلاّ، ودلائل هذه المسألة تذكر في علم النحو.
فعلى قول البصريين: تكون هذه الجملة مثبتة مؤكدة لا حصر فيها، وعلى مذهب الفرّاء: مثبتة إثباتاً محصوراً، وعلى مذهب الكسائيّ: مثبتة مؤكدة من جهة غير جهة قول البصريين."[٢]

لا خلاف عند النحاة في مجيء (إنْ) نافية[٣]، لكنهم اختلفوا فيها في نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ}، وقوله تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} الأعراف/١٠٢، فمذهب الفرّاء المذكور عند أبي حيّان في (إنْ) و(اللام) بعدها، أنها النافيـــة، واللام بمعنى (إلا)[٤]، ومذهب الكسائيّ فيها أنها بمعنى (قد) و (اللام) زائدة في حال دخولها على الجملة الفعلية، أوبمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى (إلا) في حال دخولها على الجملة الاسمية، وبالرجوع لمعاني القرآن نجد الفرّاء يُجيز كون قول: (إنْ زيد لقائم) بمثل: (ما زيد إلا قائم) ولا يجوز ذلك مع الجملة الفعلية؛ لأنه لا يصح قول: ما زيدًا إلا أضربُ؛ لأن ما بعد (إلا) لا يعمل

---

١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٢٦٩، ٢٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، ١/٤١٥.
٢ - البحر المحيـــط، ٢/١٠٧.
٣ - يُنظر: شرح التسهيل، ١/٤١٦.
٤ - يُنظر: هذا الرأي للفرّاء في: إعراب القرآن للنحاس، ١/٢٦٩.

فيما قبلها[1]، فقياسه (إنْ زيد لقائم) على (ما زيد إلا قائم) يُفهم منه أنه يجيز كون (اللام) بمعنى (إلا).

وما ذهب إليه منعه وضعّفه بعض النحاة مثل الأخفش[2]، والعكبريّ[3]، السيوطيّ[4]؛ بحجة أنّ ما ذهب إليه لم يشهد له سماع أو قياس[5]، ولو كانت (اللام) بمعنى (إلا) لاستعملت مع حروف النفي غير (إنْ) لأنها أنصّ على النفي منها، فلا يصح أن يُقال لم يقم لزيد، ونحن نريد لم يقم إلا زيد[6]، وفي ذلك دليل على أن اللام لم يُرد بها إيجاب إنما قُصد بها التوكيد.

والبصريون منعوا ما ذهب إليه الفرّاء، فذكر سيبويه أنهم يقولون:" إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـــ(إن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفى بها. ومثل ذلك: {إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ} إنما هي لَعلَيْها حافظٌ."[7]

والزجّاج يرى في قوله تعالى:{وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ} أنّ (اللام) "من التوكيد للأمر، كأنه قيل وما كنتم من قبله إلا ضالين"[8]، ورأيه هنا في المعنى لا الإعراب، والنّحاس ذكر أن اللام في الآية "لام توكيد، إلا أنها لازمة؛ لئلا تكون (أن) بمعنى (ما)"[9]، فمذهبهم فيها أن (اللام) لام توكيد لازمة لـــ (إنْ) لتفرق بين (إنْ) النافية، وبين (إنْ) المخففة من الثقيلة[10]،

---

١ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ٢/٣٠.

٢ - يُنظر: رأي الأخفش في شرح التسهيل،١/٤١٦.

٣ - يُنظر: التبيان، ١/٦٧.

٤ - يُنظر: الهمع، ٢/١٨٤.

٥ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٦٧.

٦ - يُنظر: شرح التسهيل، ١/٤١٦.

٧ - الكتاب، ٢/١٣٩.

٨ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/٢٧٣.

٩ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٢٩٧.

١٠ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس،١/٢٩٧، مشكل إعراب القرآن للقيسي،٢/٦٢١، التبيان للعكبري، ١/٦٧.

والطبريّ[1] ذكر توجيه الكوفيين وهو إما أن تكون (إنْ) بمعنى قد، أو بمعنى (ما) النافية، والرازيّ[2]، والألوسيّ[3]، ذكرا التوجيهين فيها و لم يرجحا واحدًا على الآخر.

وكل توجيه من التوجيهات الثلاث المذكورة له ميّزة تميزه عن غيره وتضفي معنى ذا فائدة على الآية، فتكون على توجيه الفرّاء مثبتة إثباتًا محصورًا، والمعنى:" وما كنتم - من قبل هداية الله إياكم لما هداكم له من ملة خليله إبراهيم التي اصطفاها لمن رضي عنه من خلقه - إلا من الضالين."[4] وعلى التوجيه الآخر للكوفيين مثبتة مؤكدة، والمعنى:" واذكروا الله أيها المؤمنون كما ذكركم بالهدى، فهداكم لما رضيه من الأديان والملل، وقد كنتم من قبل ذلك من الضالين."[5] ، وهي على توجيه البصريين أيضًا مثبتة مؤكدة[6].

موقف أبي حيّان والترجيح:

ذكر أبو حيّان التوجيهات الثلاث في تفسيره وأحال القارئ لكتب النحو وذكر ثمرة الخلاف وتعدد التوجيهات المتمثلة في تعدد المعنى[7]، ونسب للفرّاء في تفسيره التوجيه القائل بأنّ (إنْ) بمعنى (ما) النافية، ونسب للكسائي أنها بمعنى (قد)[8]، ونسب له في الارتشاف أنّه القائل بأنّ (إنْ) بمعنى (قد)، وأنّ الكسائيّ هو من يرى أنّها بمعنى (ما)[9]، وهو في نقله الثاني كان ناقلًا عن ابن السرّاج[10] الذي قال: "ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إنْ) التي تجاب باللام، يقولون: هي بمنزلة (ما) و(إلا) وقد قال الفرّاء: إنّها بمنزلة (قد) وتدخل أبدًا على آخر الكلام، نحو قولك: إن زيدًا لقائم، تريد: ما زيد إلا قائم، وقد قيل: إنّه يريد: قد قام زيد"[11]، واتضح رأي الفرّاء في المسألة فـــ(اللام)عنده بمعنى (إلا) بعد (إن) النافية، وما ذهب إليه جائز عندي.

---

١ - يُنظر: تفسير الطبري، ١٨٣/٤ – ١٨٤.

٢ - يُنظر: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، تفسير مفاتح الغيب للفخر (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م) ١٥٣/٥.

٣ - يُنظر: محمود الألوسي أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (بيوت: دار إحياء التراث العربي) ٨٩/٢

٤ - تفسير الطبري، ١٨٤/٤.

٥ - المرجع السابق، ١٨٤/٤.

٦ - يُنظر: تفسير البحر المحيط، ١٠٧/٢.

٧ - يُنظر: المرجع السابق، ١٠٧/٢.

٨ - يُنظر: المرجع السابق، ١٠٧/٢.

٩ - يُنظر: الارتشاف، ١٢٧٤/٣.

١٠ - يُنظر: الأصول لابن السراج، ٢٦٠/١.

١١ - المرجع السابق، ٢٦٠/١.

[٦] مجيء (لّما) بمعنى (إلا)

﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود/١١١.

تعددت القراءات في الآية الكريمة وحُكم على بعضها بالشذوذ، واختُلف في تأويله[١]، من ذلك قراءة أُبيّ ومن ذكر معه[٢] فقد ذكرَ أبو حيان فيها أنّ" (إنْ) نافية و(لّـــا) بمعنى (إلا)، والتقدير: ما كل إلا والله ليوفينهم، وكل مبتدأ، والخبر الجملة القسمية وجوابها التي بعد (لـــمَّا) كقراءة من قرأ {وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ} {إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} ولا التفات إلى قول أبي عبيد والفرّاء من إنكارهما أن (لـــمَّا) تكون بمعنى (إلا)، قال أبو عبيد: لم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أن يقول: رأيت القوم لما أخاك يريد إلا أخاك، وهذا غيره موجود، وقال الفرّاء: أمّا من جعل (لـــمَّا) بمعنى (إلا)، فإنّه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب مع اليمين: بالله لـــمَّا قمت عنا، وإلا قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم ننقله في شعر، ألا ترى أنّ ذلك لو جاز لسمع في الكلام: ذهب الناس لما زيدا؟ والقراءة المتواترة في قوله: وإنْ كل لما، وإن كل نفس لما، حجة عليهما، وكون لما بمعنى إلا نقله الخليل وسيبويه والكسائيّ، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء، فكم من شيء خص بتركيب دون ما أشبهه."[٣]

قبل الحديث عن الخلاف في القراءة المذكورة في نص أبي حيّان، يجدر بنا التطرق للقراءات الأخرى بإيجاز، فقد قُرئت الآية بتشديد (لـــمَّا) وتخفيفها، وتشديد (إنّ) وتخفيفها، فقراءةٌ أتت فيها (إنْ) المخففة مع (لـــمَّا) المشددة، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، وبالعكس في قراءة ابن كثير والكسائيّ وأبي عمرو، وثالثة خُففت فيها (إنْ) و (لـــَا) وهي قراءة أبي بكر

---

١ - الطبري، ١٥/٤٩٥- ٤٩٦، التبيان للعكبري، ٢/٤٦.

٢ - وقراءة ابن مسعود والأعمش أيضًا، يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢/٣٠٥، وإعراب القرآن للعكبري ٢/٤٦، ومشكل القرآن للقيسي، ١/٣٧٥، والمحتسب، ١/٤٥١، والكشاف للزمخشري، ٢/٤٠٧، والبحر المحيط، ٥/٢٦٦.

٣- البحر، ٥/٢٦٨.

والحرميين[1]، والرابعة شُددتا فيها وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص وأبو جعفر، هذه هي المتواترة، وفيها أربعة أُخرى حُكم عليها بالشذوذ (القلة)، وهي: قراءة أُبي والحسن وإبّان بن ثعلب، وفيها: (إنْ) بالتخفيف و (كلٌّ) بالرفع و(لـــمَّا) بالتشديد، وقراءة الزهري وسليمان بن أرقم، بتشديد الميم وتنوينها، و لم يتعرضوا لتخفيف (إن) وتشديدها، وقراءة أُبي {وإنْ كلٌّ إلّا ليُوفّينّ ربُّكَ أعْمالَهُمْ}[2]، والأعمش في حرف ابن مسعود {وإنْ كلٌّ إلّا ليُوفّيَنَّهُمْ ربُّكَ أعْمالَهُمْ}[3].

والفرّاء في معانيه ذكر المتواتر منها فقط و لم يتطرق للشاذ، فذكر أولًا تشديد (إنّ) مع تخفيف (لـــمَّا) وتشديدها مع ذكر تخريج كل منها[4]، فخرّج قراءة تشديدهما على أنّ المراد" لمن ما ليوفّينّهم، فلمّا اجتمعت ثلاث ميمات حذف واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبتها كما قال الشاعر[5]:

وَإِنِّي لَمِمَّا أُصْدِرُ الأَمْرَ وَجْهَهُ إِذَا هُوَ أَعْيَى بالسَّبِيلِ مَصَادِرُهُ"[6]

و لم يقرّ من جعل (لـــمَّا) المشددة مع (إنّ) المشددة بمنزلة (إلا)، فقال في ذلك: " وأمّا من جعل (لـــمَّا) بمنزلة (إلا) فإنّه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: باللّه لـــمَّا قمت عنا، وإلّا قمت عنا، فأمّا في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره ألا ترى أنّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لـــمَّا زيدا."[7] فظاهر كلامه أنّ (لـــمَّا) لا تكون بمعنى (إلا) مع (إنّ) المشددة فلم يرد عن العرب الاستثناء بـــ (لـــمَّا) وأجاز مجيئها بمعنى (إلا) في أسلوب القسم،

---

١ - يُقصد بالحرميين: ابن كثير وعاصم.

٢ - وفي البحر المحيط: (وإن من كل إلا ليوفينهم) ٥/٢٦٦.

٣ - يُنظر: هذه القراءات بالتفصيل في: إعراب القرآن للنحاس، ٢/٣٠٥، وتفسير الطبري، ١٥/٤٩٥-٤٩٨، والتبيان للعكبري، ٢/٧١٦ - ٧١٧، والدر المصون، ٤/ ١٣٥- ١٤٠، وغيرها.

٤ - يُنظر: معاني القرآن، ٢/٢٨.

٥ - قائله مجهول، يُنظر: تفسير الطبري، ١٥/٤٩٤، وأبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري (الرياض: عالم الكتب، ٢٠٠٣م) ٩/١٠٥، واللباب لابن عادل، ١/٢٩٠٧.

٦ - معاني القرآن للفرّاء، ٢/٢٩.

٧ - المرجع السابق، ٢/٢٩.

على نحو ما نقله عن العرب من قولهم: بالله لمّا قمت عنّا، و لم يمنع الفرّاء مجيء (لـــمَّا) بمعنى (إلا) مطلقًا كما نُقل عنه، فقد أجاز ذلك مع (إنْ) المخففة – النافية - وذكر أنّها لغة هذيل، حيث قال عن قوله عزّ وجل:{إنْ كُل نفْسٍ لَمَّا عَلَيْها}الطارق/٤ "قرأها العوام (لَمَّا)،وخففها بعضهم... ونرى أنّها لغة في هذيل، يجعلون إلّا مع إن المخففة (لـــمَّا)، ولا يجاوزون ذلك، كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ."[١] ويقول في موضع آخر في قوله تعالى:{وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} يس/٣٢، إنّ "الوجه الآخر من التثقيل أن يجعَلوا (لـــمَّا) بمنزلة (إلّا) مع (إنْ) خاصة"[٢]، فهذان نصّان صريحان على عدم منعه مجيء (لـــمَّا) بمعنى (إلا)، لكنه منعها مع (إنّ) المشددة وعلّل الطبريّ ذلك بـــ " أنّ (إنّ) إثبات للشيء وتحقيق له، و(إلا) تحقيق أيضًا، وإنما تدخل نقضًا لجحد قد تقدَّمها"[٣] فلم يكن حديث الفرّاء إذن عن قراءة أُبي كما ذكر أبو حيّان، إنما كان عن قراءة تشديد (إنّ) و(لـــمَّا)، وقد أخذ برأيه الطبري٤، والجوهريّ٥.

والبصريون أجازوا أن تكون (لـــمَّا) المشددة مع (إنّ) المشددة بمعنى (إلا)[٦]، بحجة أنّ (إنْ) وإن شُددت فإنّها بمعنى (ما) النافية[٧]، ورُدّ ذلك ووصم بالفساد؛ لأنّه "يصير حينئذ ناصبًا "لكل" بقوله: ليوفينهم، وليس في العربية أن ينصب ما بعد "إلا" من الفعل، الاسم الذي قبلها، لا تقول العرب: "ما زيدًا إلا ضربت"، فيفسد ذلك إذا قرئ كذلك من هذا الوجه ، وإن قُرئ برفع (كل) فإنه يخالف بذلك قراءة القراء وخط مصاحف المسلمين، ولا يخرج بذلك من العيب لخروجه من معروف كلام العرب."[٨] وقيل إن ذلك محكي عن الخليل وسيبويه والكسائيّ[٩].

---

١ - معاني القرآن، ٢٥٤/٣.

٢ - المرجع السابق، ٣٧٧/٢.

٣ - تفسير الطبري، ٤٩٦/١٥.

٤ - يُنظر: تفسير الطبري، ٤٩٦/١٥.

٥ - يُنظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م) ٢٠٣٣/٥.

٦ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣٠٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٦٦/٣.

٧ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣٠٦/٢.

٨ - تفسير الطبري، ٤٩٦/١٥.

٩ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣٠٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٦٧/٣، ويُنظر: رأي سيبويه في الكتاب، ١٣٨/٢.

موقف أبي حيّان والترجيح:

ذكر أبو حيّان في تفسيره القراءات الواردة في الآية وتناولها بالردّ والنقاش[1]، ومما ردّ عليه تخريج الفرّاء لقراءة تشديد (إنّ) و(لـــمَّا) فقال إنّه تخريج ضعيف؛ لأنّه "لم يعهد حذف نون (من) إلا في الشعر، إذا لقيت لام التعريف أو شبهها غير المدغمة نحو قولهم: ملمال، يريدون: من المال."[2]، واستحسن تخريجها على أن" (لـــمَّا) جازمة حُذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه... التقدير وإن كلا لما ينقص من جزاء عمله"[3].

وفي تعليقه على قراءة أُبي وابن مسعود: {وَإِنْ كُلاًّ إلا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ} نسب للفرّاء رفضه مجيء (لـــمَّا) بمعنى (إلا)، والحقّ أنّ الفرّاء لم يتعرض لقراءة أُبي في معانيه، إلا أنّه أجاز ذلك مع (إنْ) المخففة[4] وهو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون، كما أجازه مع القسم، على ألّا تتجاوز التراكيب التي وردت فيها، وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان نفسه، إذ أنّه قصر مجيء (لـــمَّا) بمعنى (إلا) على التراكيب التي وقعت فيها.[5]

ويترجّح عندي ما ذهب إليه الفرّاء من منع مجيء (لـــمَّا) بمعنى (إلا) مع (إنّ) المشددة.

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ٥/٢٦٦- ١٦٨.

٢ - المرجع السابق، ٥/٢٦٧.

٣ - المرجع السابق. ٥/٢٦٧.

٤ - يُنظر: معاني القرآن، ٢/٢٨-٢٩.

٥ - يُنظر: الارتشاف، ٣/١٥٥٥.

[٧] وزن (التوراة)

﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ﴾ آل عمران/٣.

ذكر أبو حيّان في وزن (التوراة) أنها "اسم عبراني، وقد تكلف النحاة في اشتقاقها وفي وزنها، وذلك بعد تقرير النحاة أنّ الأسماء الأعجمية لا يدخلها اشتقاق، وأنّها لا توزن، يعنون اشتقاقاً عربياً.

وأمّا وزنها فذهب الخليل، وسيبويه، وسائر البصريين إلى أنّ وزنها: فوعلة، والتاء بدل من الواو، كما أبدلت في: تولج، فالأصل فيها ووْرية، وولج، لأنهما من ورى، ومن ولج، فهي: كحوقلة، وذهب الفرّاء إلى أن وزنها: تفعلة، كتوصية، ثم أبدلت كسرة العين فتحة والياء ألفا، كما قالوا في: ناصية، وجارية: ناصاة وجاراة، وقال الزجّاج: كأنه يجيز في توصية توصاة، وهذا غير مسموع وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها: تَفْعَلة، بفتح العين من: وريت بك زنادي."[١]

اختلف النحاة في (التوراة) هل هي اسم عربي، أو أعجمي لا يدخله الاشتقاق والتصريف؟، فذهب إلى أنّه أعجمي جماعة نحو: الزمخشري[٢]، والبيضاوي[٣]، ومن قال بعربيته اختلف في اشتقاقه ووزنه، والجمهور ومنهم الفرّاء ذهبوا إلى أنّه مشتق من وَرِيَ الزندُ، إذا أخرج النار؛ وذلك لأنّ كتاب الله تعالى يُهتدى به، والنار مصدر النور الذي يُهتدى به[٤]، ثم اختلفوا في وزنها فذهب الفرّاء في كتابه (المصادر)[٥] أنّها مأْخوذة من (أَوْرَيتُ الزنادَ ووَرَّيْتُها) على وزن (تَفْعِلة) بكسر العين التي فُتحت وقلبت ياؤها ألفًا للتخفيف، كما قالوا: في التوصية: توصاة، وللجارية جاراةٌ، وللناصِيةِ ناصاةٌ، وهي لغة طيِّء[٦]، فهم يبدلون االكسرة التي قبل الياء

---

١ - البحر المحيط، ٢/٣٨٦-٣٨٧.

٢ - يُنظرالكشاف، ١/٣٦٣.

٣ - يُنظر: تفسير البيضاوي، ٢/٤.

٤ - يُنظر: البحر المحيط، ٢/٣٨٦، والدر المصون، ٢/٩.

٥- من كتبه المفقودة فيما أعلم، وقد ذُكر رأيه نقلًا عن كتابه (المصادر) في: أدب الكاتب ١/٤٩، والزاهر في معاني كلمات الناس، ١/٧٢، والتهذيب، ١٥/٢٢١.

٦ - يُنظر رأيه في: المراجع السابقة.

فتحة فتقلب ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها[1].
وذهب ثعلب وبعض الكوفيين، والبغداديين إلى أنّ وزنها (تَفْعَلَةٌ) بفتح العين[2].

أمّا سيبويه والخليل وبقية البصريين وأتباعهم، فذهبوا إلى أنّ الأَصل: (وَوْرَيَة)، على وزن (فَوْعَلة) قلبت الياء ألفًا، ثم قُلبت الواو تاءً، كما في (تَوْلج)؛ لأن (فَوْعَلة) في الكلام أكثر من (تَّفْعِلة) مثل: الحوصلة والجوهرة والدوخلة والحوقلة، وهو مصدر قياسيّ لكل فعل على مثال(فَوْعَل)[3].

وفُضّل مذهب البصريين عند: ابن الحاجب[4]، والفارسيّ[5]، وابن جني[6]، وابن يعيش[7] وابن عصفور[8]، وأبي حيّان[9]، والأزهريّ[10]، ورَدّ الزجّاج ما ذهب إليه الفرّاء، فقال: "وكأنّه يجيز في (توصية) (توصاة)، وهذا رديء، ولم يثبت في (توفية) (توفاة)، ولا في (توقية) (توقاة)."[11] يعني أن هذا لا يطرد، وإنما هو موكول إلى السماع عن هؤلاء القوم، فالزجّاج لا ينكر مجيئه عن العرب، وإنّما يُنكر القياس عليه، في حين أنّ الفرّاء أعتمد على المسموع وقاس عليه، وما قاس عليه هو لغة طيِّء كما اتضح آنفًا، والشواهد على هذه اللغة كثيرة منها ما أنشده الفرّاء[12]:

وَمَا الدُّنيَـــا بِبَاقاةٍ عَلَيْنَا وَمَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ

---

١ - يُنظر: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (ط؛ ١بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م) ٦٣/١، وشرح المفصل، ٣٥٠/١، والممتع، ٥٧٧.

٢ - يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ٧٢/١،و شرح المفصل لابن يعيش، ٥/ ٣٩٦، وأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي (بيروت: دار صادر) ٢/٣.

٣- يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٣١٧/١، ومعاني القرآن للنحاس، ٣٤١/١.

٤ - يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ٨٢/٣.

٥ - يُنظر: تاج العروس، ١٩٠/٤٠.

٦ - يُنظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي(دمشق: دار القلم، ١٩٥٨م)، ١٤٦/١.

٧ - يُنظر: شرح المفصل، ٣٩٦/٥.

٨ - يُنظر: الممتع في التصريف، ٢٥٤.

٩ - يُنظر: الارتشاف، ١/ ٣٢٠.

١٠ - يُنظر: التهذيب، ٢٢١/١٥.

١١ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٣١٧/١.

١٢ - مجهول القائل يُنظر:الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٣/١، شرح المفصل، ٣٥٠/١، والزاهر في معاني كلمات الناس، ٧٢/١، الدر المصون، ٦٦٥/١، ١٠/٢.

ورُدّ كذلك من وجهين: الأول: أنَّ وزن (تَفْعِلة) قليل في الكلام بخلاف (فَوْعَلة) فإنه كثير كما ذُكر آنفا، والحَمْلُ على الأكثر أولى[1]، وليس الأمر كذلك؛ فـــ (توْرِية) عند الفرّاء مأخوذة من الفعل (ورّى) على وزن (فعّل) ومن المصادر التي تجيء من هذا الفعل ما كان على وزن (تَفْعِلة) نحو: توْصِية وتزْكِية وتكْرِمة وتَعْزِية وغيرها، وهذا كثير وهو قياس مُطرد في الكلام[2].

والثاني: أنّه يلزمُ في بناء (تفْعِلة) زيادة التاء أولاً، والتاء لم تُزَدْ أولاً إلا في مواضعَ ليس هذا منها بخلافِ الواو فإنّ قَلْبها في أولِ الكلمة ثابت، وذلك أنَّها إذا وَقعتْ أولاً قُلِبَتْ: إمَّا همزةً نحو: (أُجوه) و(أُقِّتَتْ) في: (وجوه) و(وُقِّتَتْ)، وإمَّا تاء نحو:(تُجاه) و(تُخَمة)، واتِّباع ما عَهِدَ أولى من اتِّباع ما لم يُعْهَدُ[3]، وليس الأمر كذلك؛ فـــ (تَفْعِلة) كما اتضح هي مصدر من الفعل المضعف العين (فَعّل) وزيادة التاء في مصادر هذا الفعل زيادة مطردة في المعتل، نحو: وصّى توصيةً، وقليلة في الصحيح نحو: قَدّم تَقْديمًا، وتَقْدِمة، وغيرها[4]، والواضح مما سبق أن ما ذهب إليه الفرّاء كثيرٌ في المصادر، ورأي الكوفيين الثاني عند المانعين هو دعوى لا دليل عليها ولا حاجة لها.[5]

موقف أبي حيّان والترجيح:

اكتفي أبو حيّان في تفسيره بنقل الآراء في اشتقاق (التوراة) ووزنها، وذهب في كتابه الارتشاف مذهب البصريين، حيث قال: "والتاء عندنا بدل من الواو"[6]، ويترجّح لي فيما سبق أنّ ما ذهب إليه الفرّاء قليل في الأسماء، كثير في المصادر، على نحو ما اتضح آنفا.

---

١ - يُنظر: سر صناعة الإعراب، ١/١٤٦،و الممتع في التصريف، ٢٥٤، والدر المصون، ٢/١٠.

٢ - يُنظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني المفتاح في الصرف ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد (ط؛ ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م) ١/٦٤، يُنظر كذلك: حاشية شرح شافية ابن الحاجب، ١/٨٣.

٣ - يُنظر: الدر المصون، ٢/١٠.

٤ - يُنظر: شرح المفص لابن يعيش، ٥/ ٣٣٧، الارتشاف، ١/٢١١، د. محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال (ط؛ ٣، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٥م) ص ١٠٦.

٥ - يُنظر: الدر المصون، ٢/ ١٠.

٦ - الارتشاف، ١/٣٢٠.

[٨] وزن كلمـــة (صيّب)

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ البقرة/١٩.

يقول أبو حيّان في وزن (صَيّب) إنّها" فَيعِل عند البصريين، وهو من الأوزان المختصة بالمعتل العين، إلا ما شذّ في الصحيح من قولهم : صيقِل بكسر القاف - علم لامرأة -، وليس وزنه فَعِيلاً ،خلافا للفراء، وقد نسب هذا المذهب للكوفيين وهي مسألة يتكلم عليها في علم التصريف."[١]

الكلام على (صيّب) في هذه الآية هو نفسه الكلام في (سيّد وميّت وما أشبههما) في علم التصريف، والحديث في هذه المسألة سيكون عنهما، وستُقاس (صيّب) عليهما.

لم يكن للفراء رأيٌ في المسألة في معاني القرآن فيما أعلم، و لم يتفق الناقلون عنه على رأيٍ محدد له، فابن قتيبة نقل عنه أنّها على وزن " (فَيْعَل) واحتج بأنّه لا يعرف في الكلام (فَيْعِل) إنّما جاءَ (فَيْعَلٌ) مثل صَيْرَف وَخَيْفَق وَضَيْغَمٍ"[٢]، والنّحاس نقل عنه أنّ (قيِّم) – وهي مثل ميِّت وصيِّب – على وزن (فَعِيل)[٣]، وأنّ أصل (صيِّب) عند الكوفيين (صَوِيب)[٤]، وابنُ عصفور نقل ما نقله النّحاس، وأنّ الأصل في (سيِّد وميِّت) (سَوِيد ومَويت) كـــ (طَوِيل) ثم قدمت الياء على الواو فصارت (سَيْوِدًا ومَيْوتًا) فقلبت الواو ياءً عند الكوفيين؛ لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الواو في الياء[٥]، والحجة المنقولة عنه في هذا الرأي هي نفسها المنقولة عند ابن قتيبة، وهي:عدم سماع (فيعِل) بكسر العين في الصحيح، وحكى عنه الرضيّ "وإنّما صار

١- البحر المحيط، ١/٢١٨.

٢- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي، أدب الكاتب (الطبعة الرابعة؛ مصر: المكتبة التجارية، ١٩٦٣م) ص ٤٨٥.

٣- يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٣٥٤.

٤ - يُنظر: المرجع نفسه، ١/١٩٤.

٥ - يُنظر: هذا الرأي أيضًا في: شرح المفصل لابن يعيش،٥/٤٧٢.

هذا الإعلال قياسا في الصفة المشبهة؛ لكونها كالفعل وعملها عمله، فإن لم يكن صفة كعويل لم يعل هذا الإعلال"[1].

وذهب بعض الكوفيين - في المنقول عنهم في الإنصاف للأنباري[2] - إلى أن الأصل فيها (سَوِيْد ومَوِيْت) فلما أرادوا أن يعلوا (الواو) كما أعلوها في (ساد، ومات) قلبوها، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تحذف؛ لسكونها وسكون الياء بعدها، وحتى لا يلتبس (فعْل) بـــ (فَعِيل) زادوا ياءً على الياء؛ ليكمل بناء الحرف.

والكوفيون متفقون على أن وزنها (فَعِيل)، والفرق بينهما أن في الأول قلبًا مكانيًا، وفي الثاني إعلالًا بالحذف ولا قلبًا[3]

أمّا البصريون[4] فذهبوا إلى أنّ أصل (سيِّد وميِّت وصيِّب) (سَيوْد، ومَيْوت وصيْوب) على وزن (فَيْعِل) اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو إلى ياء، وأدغمت الياء في الياء، وهذا الوزن – بكسر العين - خاص بالمعتل ولا يكون في الصحيح، ولا يجئ المعتل مفتوح العين إلا شاذًا نحو قول العرب:

ما بالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّنِ[5]

فـــ (العَيَّنِ) كان القياس فيها أن تكون بتشديد الياء مكسورة لا مفتوحة، وحملهم على ذلك؛ أن "الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب[6]"، وأن المعتل قد ينفرد ببناء ليس في الصحيح[7]،

---

١ - يُنظر: شرح شافية بن الحاجب للرضي، ٣/١٥٤.

٢ - يُنظر: الإنصاف، مسألة (١١٥) ٢/٦٥٦.

٣ - يُنظر القلب المكاني والإعلال، في: شرح الشافية، ١/٢١، ٣/٦٦.

٤ - يُنظر: رأيهم في: الكتاب، ٤/٣٦٥، والمقتضب، ١/٩٠، والأصول لابن السرّاج، ٣/٣١٠، وإعراب القرآن للنحاس، ١/١٩٤، الإنصاف للأنباري، ٢/٦٥٦.

٥ - الرجز لرؤبة، يُنظر: ديوانه، جمع: وليم بن الورد، (ليبسك، ١٩٠٣م، نسخة مصورة عنها، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م) ص ١٦٠، الكتاب، ٤/٣٦٦، وأدب الكاتب، ١/٤٨٤، الخصائص، ٢/٢٤١، ٤٢٧، شرح الشافية في التصريف، ١/ ١٥٠، ٣/ ١٥٣، ١٥٤، ٣٠٧، المزهر للسيوطي، ٢/٦١، اللسان، ٤/ ٣١٩٨، مادة (عين).

٦ - الإنصاف، ٢/٦٥٦، ويُنظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي (ط؛١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٢/٤٢٧، شرح الشافية الكافية، ٣/٣٠٧.

٧ - يُنظر: الكتاب، ٤/٣٦٥، والإنصاف، ٢/٦٥٦.

كاختصاص جمع (فَاعِل) بـــ (فُعَلَة) كـــ (قُضَاة ورُمَاة) في جمع(قَاضٍ ورَامٍ)[1].
وقد تبع البصريين في رأيهم الطبريّ[2]، والقيسيّ[3]، والعكبريّ[4]، وابن يعيش[5]، وابن عطية[6]، والقرطبيّ[7].

وما نسبه ابن قتيبة للفرّاء، نسبه ابنُ عصفور للبغداديين، وهو أنّهم يرون أنّ الأصل في وزن (سيّد، وميّت) (فَيْعَلٌ) بفتح العين؛ لوجود نظير له في كلام العرب كـــ (صَيْرَف وصَيْقَل)، ثم كسرت العين كما قالوا في النسب إلى بَصرة بِصْرِي.[8]

وقد رُدّ على من يرى أنّه على وزن (فَيْعَلٌ) بأنّه لو كان بفتح العين لقيل: (سيَّد وميَّت) كما قيل (عيَّن)[9]، ورُدّ على من يرى أنّه على وزن (فَعِيْل) بأن القلب هنا على غير القياس، إذ لا نظير له في الصحيح فياء (فَعِيْل) لا تتقدم على عينه في الصحيح[10]، وإن كان كمثل (طَوِيْل) فإنه لا يجوز إدغامه، كما لم يجز إدغام (طَوِيْل)[11]، ورُدّ على من قال بحذف الألف في (سَوِيد)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتعويض الياء مكانها حتى لا يلتبس (فعْل) بـــ (فَعِيل)، بأنّ الأمر لو كان كما زعموا، لما صحّ التخفيف في (سَيّد ومَيّت)؛ لأنّه يؤدي إلى الالتباس، وتخفيفهما جائز بالإجماع، نحو: (سَيْد، ومَيْت) فدل ذلك على فساد ما ذهبوا إليه.[12]

---

١ - يُنظر المفصل لابن يعيش، ٤٧١/٥.
٢ - يُنظر: تفسير الطبري، ٣٣٤/١.
٣ - يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ٨١/١.
٤ - يُنظر: التبيان، ٢٢/١.
٥ - يُنظر: شرح المفصل، ٤٧٢/٥.
٦ - يُنظر: المحرر الوجيز، ٨٩/١.
٧ - يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، ٢١٦/١.
٨ - يُنظر: الممتع، ٣٢١.
٩ - يُنظر: الإنصاف، ٦٦١/٢، والممتع، ٣٢١.
١٠ - يُنظر: المرجعين السابقين.
١١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١٩٤/١، لأن شرط الإقلاب في مثل هذه الحالة أن تجتمع الياء والواو، فتسبق إحداهما بالسكون كـــ (سَيْود)، فإن لم يكن لم تعل كـــ (طَوِيْل).
١٢ - يُنظر: الإنصاف، ٦٥٨/٢، ٦٦١.

موقف أبي حيّان والترجيح:

لم يبدِ أبو حيّان رأيًا في وزن (صَيِّب) واكتفى بإحالة القارئ على كتب التصريف[1]، ويتأكد موقفه من المسألة في مواضع أُخر من تفسيره، إذ يرى في إحداها أنّ وزن (أيِّم)[2] (فَيْعِل) وأنّ هذا الوزن مختص بالمعتل، وهو مثل موقف البصريين منها[3]، أمّا موقفه من الفرّاء، فقد اكتفى بذكر ما نُسب إليه فقط، و لم يكن للفرّاء فيما سبق رأيٌ محدد؛ فقد اختلفت النقول عنه، و لم يذكر في معانيه رأيًا في المسألة، وكلا الرأيين سواء صحّ نقلهما عنه أم لم يصحا، فيهما تكلّف واضح، ويترجح عندي رأي البصريين؛ لبعده عن التكلف، ولأنّه قد يأتي وزن للمعتل ولا يكون مثله في الصحيح.

---

١ - يُنظر: البحر، ١/٢١٨.

٢ - يُنظر: المرجع السابق، ٣/٣٨٧.

٣ - يُنظر: السابق، ١/٣٦٤ – ٢/٤٥١ – ٣/٣٧٨، والارتشاف، ١/٤٣٢.

المبحث الثاني: العمل والعوامل والإعراب

[٩] (مَنْ) شرطية مبتدأ في ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾

﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ البقرة/ ١٠٢.

ذكر أبو حيّان في إعرابها وجهين قال: "{مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ} في موضع الخبر، واللام في (لقد) للقسم، هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين، وجملة (وَلَقَدْ عَلِمُواْ) مقسم عليها، والتقدير: والله لقد علموا، والجملة الثانية عنده غير مقسم عليها، وأجاز الفرّاء أن تكون الجملتان مقسماً عليهما، وتكون (مَن) للشرط، وتبعه في ذلك الحوفي وأبو البقاء، قال أبو البقاء: اللام في (لَمَنِ اشْتَرَاهُ) هي التي يوطأ بها القسم مثل: (لَئِن لَّمْ تَنتَهِ)، و(من) في موضع رفع بالابتداء، وهي شرط، وجواب القسم (ماله في الآخرة من خلاق)، انتهى كلامه، فاشتراه في القول الأول صلة، وفي هذا القول خبر عن (من) ويكون إذ ذاك جواب الشرط محذوفاً يدل عليه جواب القسم؛ لأنّه اجتمع قسم وشرط، و لم يتقدّمهما ذو خبر، فكان الجواب للسابق، وهو القسم، ولذلك كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ، هذا هو تقرير هذا القول وتوضيحه، وفي كلا القولين يكون: (لمن اشتراه)، في موضع نصب بـــ(علموا) ، وقد نقل عن الزجّاج ردّ قولِ من قال (مَنْ) شرط، وقال هذا ليس موضع شرط، و لم ينقل عنه توجيهُ كونِه ليس موضع شرط، وأرى المانع من ذلك أن الفعل الذي يلي (مَنْ) هو ماض لفظًا ومعنى؛ لأنّ الاشتراء قد وقع، وجعله شرطاً لا يصح، لأنّ فعل الشرط إذا كان ماضيًا لفظًا، فلا بد أن يكون مستقبلاً في المعنى، فلما كان كذلك، كان ليس موضع شرط ."[١]

يرى الفرّاء أن (مَنْ) في قوله تعالى (لَمَنِ اشْتَرَاهُ) شرطية في موضع رفع بالابتداء، واللام في (لمن) موطئة للقسم[٢]، وافقه فيما ذهب إليه الحوفيّ[١]، والعكبريّ الذي يرى أيضًا جواز كونها موصولة[٢].

---

١ - البحر المحيط، ١/٥٠٢.

٢ - يُنظر: معاني القرآن، ١/٦٥- ٦٦.

وذهب جمهور النحاة كسيبويه[٣]، والمبرد[٤]، والأخفش[٥]، والزجّاج[٦]، والفارسيّ[٧] وابن جني[٨]، وأبو حيّان[٩]، وغيرهم[١٠]، إلى أن (مَنْ) موصولة واللام الداخلة عليها هي لام الابتداء، وليست هي اللام الموطئة للقسم كما صرّح بذلك الفرّاء، و لم يكتف بعضهم بجعل (مَنْ) موصولة، بل عمد لتخطئة الفرّاء فيما ذهب إليه، بحجة أنّ هذا "ليس بموضع شرطٍ ولا جزاء"[١١].

ورأى أبو حيّان أنّ المانع من ذلك كون الفعل الذي يلي (مَنْ) ماضيا لفظًا ومعنى، فَجعْلُه شرطًا لا يصح؛ إذ لا بد من أن يليها فعل ماض لفظًا، مستقبل في المعنى، وإن وليها ماض لفظًا ومعنى تعينت (مَنْ) أن تكون موصولة[١٢].

ويرى ابن جني ضعف كونها شرطية من جهة" أن (علموا) تقتضي مفعوليها فإذا أوقعت القسم بعدها حتى يصير كأنه قال: ولقد علموا والله لئن اشتراه أحد ما له في الآخرة من خلاق، وأصل والله كما علمت أحلف بالله، فقد صار التقدير والله أعلم: ولقد علموا أحلف بالله لئن اشتراه أحد ليكونن كذا وكذا، وإذا تأدّى الأمر إلى هذا قبح أن يلي (علمت) فعل القسم؛ لأن علمت وأخواتها إنما تدخل على المبتدأ وخبره لا على الفعل وفاعله "[١٣] إلا أنّه يجيز كون (مَنْ) شرطية، إن جُعلت "(علموا) نفسُها قسمًا، وقد استعملتها العرب بمعنى القسم"[١٤]، وهذا ما

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ١/٥٠٢.

٢ - يُنظر: التبيان للعكبري، ١/١٠١.

٣ - يُنظر: الكتاب، ٣/ ١٤٧- ١٨٤.

٤ - يُنظر: المقتضب، ٣/٢٩٧.

٥ - يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ١/١٤٢.

٦ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/١٦٥.

٧ - يُنظر: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، الإغفال، المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق:عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م) ١/٣٩٧.

٨ - يُنظر: سر صناعة الإعراب، ١/٣٩٨.

٩ - يُنظر: البحر المحيط، ١/٥٠٢.

١٠ - نحو: الألوسي، ويُنظر رأيه في: روح المعاني، (بيروت: دار إحياء التراث) ١/٣٤٥، ٣٤٦.

١١ - عمد لذلك الزجّاج، يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/١٦٥.

١٢ - يُنظر: البحر المحيط، ١/٥٠٢.

١٣ - سر صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ٣٩٩

١٤ - المرجع السابق، ١/٤٠٠.

عناه الفرّاء أيضًا إذ ذكر أن (علم) هنا بمعنى اليمين[1]، وليس في ذلك دخول قسم على قسم؛ لأن (علموا) فيها معنى القسم وليست قسمًا صريحًا[2].

وقد ذكر الرضيّ عن (علم) أنّها قد تجري مجرى القسم، نحو قول لبيد:[3]

وَلَقدْ عَلِمْتُ لَتأْتِيَنّ مَنِيّتِي إِنّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

والشاهد فيه إجراء" (لقد علمت)، مجرى القسم، لتأكيده للكلام؛ لأنّ فيه اللام المفيدة للتأكيد، مع (قد) المؤكدة"[4]، وهو ما أجازه سيبويه قبلهما.[5]

موقف أبي حيّان:

ذكر أبو حيّان في إعراب الآية، موقف الفريقين، وتَلمّس سببًا لتخطئة الزجّاج لما ذهب إليه الفرّاء، وهو في تلمسه ذلك كأنّه يمنع ما ذهب إليه الفرّاء، فكانت حجته أنّه إذا وقع الشرط ماضيًا لفظاً فلا بد أن يكون مستقبلًا في المعنى بعد (مَنْ) لتكون شرطية، وإن كان الفعل بعدها ماضيا لفظًا ومعنى، كانت (مَنْ) موصولة، ولكن أبا حيّان في الحقيقة في عدد من الآيات الواردة فيها (مَنْ) تحتمل أن تكون فيها إما موصولة أو شرطية، رجّح في كثير منها كونها شرطية[6]، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى:{ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ} من كون اللام هي الموطئة للقسم و (مَنْ) شرطية في موضع رفع على الابتداء وهو الظاهر عنده، ويجوز أن تكون اللام للابتداء، و(مَنْ) موصولة[7]، فأجاز في مثيلاتها الأمرين، و لم يشر لضرورة كون الفعل بعد (مَنْ) إذا كان ماضيا لفظًا أن يكون مستقبلًا في المعنى.

وأرى جواز كون (مَنْ) في قوله (لمن اشتراه) موصولة وشرطية؛ لورود نظير لها في القرآن، ولإجازة أبي حيّان نفسه ذلك في مثيلاتها، ولموقف كبار المعربين فهم يجيزون في مثل ما سبق

---

١ - معاني القرآن للفراء، ٢/٤٤

٢ - يُنظر: سر صناعة الإعراب، ١/٤٠١.

٣ - يُنظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: د. إحسان عباس (الكويت: سلسلة التراث العربي، ١٩٦٢م)، ص ٢٠٨، وصدر البيت المذكور في الديون: صَادَفْنَ منْها غِرَّة فَأَصبْنها، سر صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ٣٩٩، وشرح شذور الذهب، ١/ ٤٧١، وخزانة الأدب، ١٠/٣٩٥.

٤ - شرح الرضيّ، ٥/١٧١.

٥ - يُنظر الكتاب، ٣/١١٠.

٦ - يُنظر: البحر المحيط، ٢/٨٤، ٢/٥٠٢، ٢/٥٢٦، ٤/٢٧٨، ٦/٢٠٠.

٧ - يُنظر: البحر المحيط، ٦/٢٧٨.

كون (مَنْ) موصولة أو شرطية، فالنّحاس ذكر رأيي الفرّاء والزجّاج و لم يُعقّب[1]، والعكبريّ[2]، رأى جواز الأمرين في كثير من آي الكتاب، والطبريّ وهو من كبار المفسرين رجّح كون (مَنْ) في قوله تعالى (لمن اشتراه) شرطية[3]، ويرى الشيخ محمد الطاهر بن عاشور أنّ الاحتمالين حاصلان "في كل كلام صالح للقسم وليس فيه قسم، فإنّ حذف لفظ القسم مشعر في المقام الخطابي بأنّ المتكلم غير حريص على مزيد التأكيد، كما كان ذكر (إن) وحدها في تأكيد الجملة الاسمية أضعف تأكيداً من الجمع بينها وبين لام الابتداء لأنهما أداتا تأكيد"[4] وأَرْجَع خلافهم في إعراب الآية لما ذكره الرضيّ وهو أنّه يرجع أساسًا لخلافهم في لام القسم ولام الابتداء فمواقع" لام القسم في نظر الجمهور هي كلها لامات الابتداء، والكوفيون لا يثبتون لام الابتداء ويحملون مواقعها على معنى القسم المحذوف"[5] والأجود عندي من جهة المعنى كون (مَنْ) شرطية في الآية؛ "لأن معنى الاشتراء إن قدرته جزاءً يكون: لئن اشتراه زيد أو عمرو أو إنسان أو شيطان ماله في الآخرة من خلاق، وذلك غير ممتنع "[6] فكلٌّ من اشترى ما يضره ولا ينفعه من السحر، ما له في الآخرة من خلاق ونصيب.

---

١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٢٥٣.

٢ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/١٠١، ١٥٢.

٣- يُنظر: تفسير الطبريّ، ٢/٤٥٢.

٤ - الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (الطبعة التونسية؛ تونس: دار سحنون، ١٩٩٧م) ١/٦٤٦.

٥ - التحرير والتنوير، ١/٦٤٦.

٦ - الإغفال للفارسي، ١/٤٠٣

[١٠] العامل في نصب خبر (كان)

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ البقرة/١٦.

العوامل والمعمولات التي فرضها النحاة قديمًا، تُعد من أهم قضايا النحو العربي، فهم جعلوا لكل عاملٍ عملًا ومعمولًا، واتفقوا في تحديد عوامل بعض المعمولات، وافترقوا في أكثرها، وذكر أبو حيّان في تفسيره، في إعراب قوله تعالى:{وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ} البقرة/١٦، افتراقهم في تحديد عامل نصب خبر (كان)، فنصّ على أن "انتصاب (مهتدين) على أنه خبر كان، فهو منصوب بها وحدها خلافاً لمن زعم أنه منصوب بكان والاسم معاً، وخلافاً لمن زعم أن أصل انتصابه على الحال، وهو الفرّاء، قال: لشغل الاسم برفع كان، إلا أنه لما حصلت الفائدة من جهته كان حالاً خبراً، فأتى معرفة، فقيل: كان أخوك زيداً تغليباً للخبر، لا للحال."[١]

الفرّاء يرى أن أصل انتصاب خبر (كان) على الحال، كما ذكر أبو حيّان، أو أنّه نُصب لخلوه من العامل؛ لأنّه مشتغل برفع الاسم[٢]، أو أنّه نصب تشبيهًا له بالحال[٣]، ويرى الكوفيون أنه نصب على الحال[٤]، مستدلين[٥] على ذلك، بأن (كان) فعل غير متعد؛ ذلك أن فعل الاثنين إن كان متعديًا فإنّه يتعدى على الواحد والجمع، نحو: ضربا رجلًا، وضربا رجالًا، ولا يجوز ذلك في كان، كما أنّه لا يكنى به، مثلما يكنى عن الفعل المتعدي، نحو: ضربت زيدًا، تقول فيه: فعلت بزيد، ولا تقول في كنت أخاك: فعلتُ بأخيك.

---

١ - البحر المحيط ١/٢٠٧.

٢ - معاني القرآن ١/ ١٣.

٣ - يُنظر رأي الفرّاء في: معاني القرآن للنحاس ١ /١٩٣، أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق الدكتور حسن هنداوي(دمشق: دار القلم) ٤/١١٦، والارتشاف، ٣/١٥٦٠.

٣/١١٤٦، حاشية الصبان، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي (ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٤م) ١/ ٣٣٣، وهمع الهوامع، ٢/٦٢، ومدارس نحوية، ٢٠٦.

٤ - يُنظر: المراجع السابقة.

٥ - يُنظر أدلتهم في: المراجع السابقة، الإنصاف ٦٧٦- ٦٧٧.

وكون الخبر قد يأتي معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة؛ فإن ذلك عندهم يشبه قيام الآلة مقام المصدر، نحو: ضربت زيدًا سوطًا، فسوطًا عن (ضربًا)، وقام مقامه، ومن الحال المعرفة، ما جاء في قول الشاعر[1]:

فأَرْسَلَها العِراكَ و لم يَذُدْها و لم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

ومنه قولهم: طلبته جهدك، ورجع عوده على بدئه، وغير ذلك.

ومن أدلتهم أيضًا، مجيء الجمل الاسمية، والفعلية، والظرف، والمجرور في موضع الخبر؛ كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به، وبدليل أن الماضي لا يحسن وقوعه خبرًا لـــ (كان) إلا مع (قد)، كما لا يحسن وقوعه حالا إلا مع قد[2].

وجمهور البصرة، على أنّه نُصب تشبيهًا بالمفعول، فسيبويه يرى أنّ الخبر نصب بـــ (كان) فهو بمثابة المفعول، والاسم بمثابة الفاعل[3]، فعملت (كان) فيهما، عمل الفعل المتعدي لفاعله ومفعوله، والمبرد يذهب مذهب سيبويه في ذلك[4]، ورأى رأيهم، النّحاس[5]، والزمخشريّ[6]، والأنباريّ الذي فصّل القضية، بين الفريقين، وردّ على احتجاجات الكوفيين[7] - وهو أول من ردّ عليهم - وابن مالك[8]، وابن الحاجب[9]، وأبو حيّان[10]، والصّبان[11]، والأزهريّ[12]،

---

١ - لبيد بن ربيعة العامري، يُنظر: ديوان لبيد، تحقيق: إحسان عباس (الكويت، ١٩٦٢م) ٨٦، الكتاب، ١/٣٧٢، والمقتضب، ٣/٢٣٧، وشرح الرضي، ٢/٥٥، والإنصاف، ٦٧٧، وتوضيح المقاصد، ١/٢٢٨، ٢/٦٩٩، وشرح التصريح، ١/٥٧٩، والهمع، ٤/١٩، والخزانة، ٣/١٨٣.

٢ - يُنظر: التذييل والتكميل ٤/١١٦، وحاشية الصبان ١/ ٣٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ٦٤.

٣ - يُنظر: الكتاب ١/٤٥.

٤ - يُنظر: المقتضب، ٤/١٠٢.

٥ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٩٣.

٦ - يُنظر: المفصل ١٢٥.

٧ - يُنظر: الإنصاف المسألة ١١٩ ص ٦٧٦.

٨ - يُنظر:شرح التسهيل ١/ ٣٢٠.

٩ - يُنظر: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي (العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: إحياء التراث الإسلامي) ١/ ٣٨٠.

١٠ - يُنظر: الارتشاف، ٣/١١٤٦، ١٥٦٠، والتذييل والتكميل ٤/١١٦.

١١ - يُنظر: حاشية الصبان ١/ ٣٣٢.

١٢ - يُنظر: شرح التصريح، ١/ ٢٣٣.

ويستدلون على أنّه فعل له ما للأفعال الصحيحة، بوقوع الضمير فيه الذي لا يكون إلا في الأفعال الحقيقية[1]، كما في قول أبي الأسود الدؤلي[2]:

فإنْ لا يَكُنْها أو تكُنْه فإنّه أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلبـــانِها

والشاهد فيه تصرف (كان) تصرف الأفعال الحقيقية في عملها، فيتصل بها ضمير خبرها، اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي، نحو: ضربني.[3]

وجوابهم عن كونه نصب على الحال، هو أن خبر (كان) قد يأتي مضمرًا، ومعرفة، وجامدًا، ولا يُستغنى عنه، وليس ذلك من شأن الحال، والخبر يجيء مضمرًا ومعرفة، كما يجيء المفعول، وأنّ الجملة تقع موقع المفعول به نحو قال زيد: عمرو منطلق، والمجرور في موضع المفعول نحو: مررت بزيد[4]، وفي ردّهم على أن الحال قد يأتي معرفة، قياسًا على قيام اسم الآلة مقام المصدر، أن في قوله: ضربت زيدًا سوطًا، نكرة قامت مقام نكرة، فأفادت فائدة، لا ينطبق ذلك على ما أجازوه من قيام المعرفة مقام الحال؛ لعدم الإفادة[5]، وأنّ ما استدلوا به من قول الشاعر: (أرسلها العراك) وقولهم: طلبته جهدك، و رجع عوده على بدئه، هذه الأقوال على قلتها، وشذوذها، ليست أحوالا إنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال، فأرسلها العراك، على تقدير:أرسلها تعترك العراك، بمعنى: تعترك الاعتراك، فأقاموا العراك مقام الاعتراك، ثم حذفوا تعترك، وهي جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلًا عليه، وكذا بقية ما استدلوا به.[6]

---

١ - يُنظر: الكتاب ١/٤٦.

٢ - قاله لمولى له ينهاه عن شرب الخمر، وقبل هذا البيت: دع الخمرَ يشربْها الغواةُ فإنَّني رأيتُ أخاها مُجْزياً لمكانِهَا، يُنظر: الكتاب، ١/٤٦، والمقتضب،٣/٩٨، والأصول لابن السراج، ١/٩١، الزاهر في معاني كلمات الناس،١/٣٣٦، والخزانة، ٥/٣٢٠.

٣ - يُنظر: الكتاب هامش ١/٤٦.

٤ - يُنظر: التذييل والتكميل ٤/١١٧، حاشية الصبان ١/٣٣٢، شرح التصريح ١/ ٢٣٣، همع الهوامع ٢/٦٤.

٥ - يُنظر:المقتضب، ٣/٢٣٧، وشرح الرضي، ٢/٥٥، والإنصاف،٦٨٠، وتوضيح المقاصد، ١/٢٢٨، ٢/٦٩٩، وشرح التصريح، ١/٥٧٩، الخزانة، ٣/١٨٣.

٦ - الإنصاف، ٦٨٠.

وكون الماضي لا يحسن وقوعه خبرًا لـــ (كان) إلا مع (قد)، كما لا يحسن وقوعه حالا إلا مع (قد)، فإن وقوع الماضي خبرًا لـــ (كان) جاء في القرآن الكريم، وكلام العرب، ولو سُلّم بأن ما احتجوا به صحيح، من كونه شبيهًا بالحال، فلا يكون هذا السبب بل" من حيث أن (كان) يدل على المضي، فإن كان الخبر ماضيًا، لم يكن للإتيان بـــ (كان) كبير فائدة؛ لأن المضي قد فُهم من الخبر، فإن أتيت بـــ(قد) حسُن ذلك لتقريبها من الحال"[1].

إذن لم يتفق الكوفيون على رأي واحد، بل كانت آراؤهم بين أن يكون منصوبا بخلوه من العامل، أو لأنّه شبه بالحال، أو أنّه انتصب على الحال، بينما البصريون اتفقوا على أنّه منصوب تشبيها له بالمفعول.

موقف أبي حيّان والترجيح:

وقف أبو حيّان من المسألة موقف الجمهور، وانتصر لرأيهم[2] فرأى نصب خبر (كان) على أنّه شبيه بالمفعول به، والعامل فيه (كان) وحدها، وخالف الفرّاء والكوفيين فيما ذهبوا إليه، وردّ على الفرّاء مذهبه[3]، بالأدلة المذكورة آنفا، ويترجّح لي مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ لأدلتهم السديدة الراجحة، وجوابهم عن كل ما جاء به الكوفيون في هذه المسألة.

---

١ - التذييل والتكميل ٤/ ١١٦.

٢ - يُنظر التذييل والتكميل، ٤/ ١١٦.

٣ - يُنظر المرجع السابق ٤/١١٦.

[١١] مجيء كان زائدة

﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ هود/١٥.

تجيء (كان) زائدةً إذا كانت بلفظ الماضي، وتوسطت بين شيئين متلازمين، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، و الموصول وصلته، أو الموصوف وصفته، وغيرها[١]، وحكى أبو حيّان عن الفرّاء في إعرابه للآية، أنّه يرى" أنّ كان زائدة، ولهذا جزم الجواب، ولعله لا يصح، إذ لو كانت زائدة لكان فعل الشرط (يريد)، ولكان مجزوماً، وهذا التركيب من مجيء فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ليس مخصوصاً بكان ، بل هو جائز في غيرها، كما روي في بيت زهير[٢]:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ وَإِنْ يَرْقَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ"[٣]

يرى الفرّاء كغيره من النحاة جواز زيادة (كان)، ففي قوله تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} آل عمران/١١٠، حيث قال: " ومعناه: (أنتم خير أمة)...فإضمار كان فِي مثل هذا وإظهارها سواء."[٤]

لكنه في قوله تعالى: { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ...} لم يقل بزيادة (كان) فيها، وهذا نصّه" قال: (نُوَفِّ) لأن المعنى فيها بعد كان، و(كان) قد يبطل في المعنى؛ لأن القائل يقول: إن كنت تعطيني سألتك، فيكون كقولك: إن أعطيتني سألتك."[٥]، ويبدو لي أنّه كان يخبر عن (كان) أنّها قد تأتي زائدة لكنه لا يقصد زيادتها في الآية، ويتأكد موقفه في موضع آخر إذ يقول: " قال اللّه (مَنْ كانَ يُرِيدُ الْحَياةَ الدُّنْيا وَزِينَتَها نُوَفِّ إِلَيْهِمْ) فقال (نُوَفِّ) وهى جواب

---

١ - يُنظر (كان) الزائدة، في: شرح الجمل، ١/٣٩٧، وشرح التسهيل، ١/٣٤٢، والهمع، ٢/٩٩، والنحو الوافي، ١/٥٧٩.

٢ - يُنظر: ديوان زهير، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠) ص٣٠، ومعاني القرآن للفرّاء، ٢/٦، الخصائص، ٢/٥١٤، سر صناعة الإعراب، ١/٢٦٧.

٣ - البحر المحيط، ٥/٢١٠.

٤ - معاني القرآن/ ١/٢٢٩.

٥ - معاني القرآن، ٢/٥-٦.

لكان"[1] فهذا نصّ صريح من الفرّاء بأنّ (كان) في الآية فعل الشرط و(نُوَفِّ) جوابها، وهو ما يراه غيره من المعربين، نحو: النّحاس[2].

وأمّا قول أبي حيّان: " وهذا التركيب من مجيء فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ليس مخصوصاً بكان، بل هو جائز في غيرها" فهو ردّ على أبي الحكم بن عذرة الخضراوي[3]، الذي ذكره أبو حيّان في تفسيره فقال عنه: أنّه نقل" عن بعض النحويين، أنّه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع (كان)؛ لأنها أصل الأفعال، ولا يجيء مع غيرها من الأفعال، ونصّ كلام سيبويه والجماعة أنّه لا يختص ذلك بكان، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها"[4]، مستشهدًا على ذلك ببيت زهير المذكور في نصّه، وأبيات أُخر، نحو قول الفرزدق:

دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدِرُوا عليك يَشْفُوا صدوراً ذاتَ تَوْغير[5]

وقولَه أيضاً:

تَعَشَّ فإنْ عاهَـــدْتَني لا تَخُونني نكنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصْطَحِبان[6]

والشواهد في هذه الأبيات هي: مجيء الأفعال الماضية (هاب – قدروا – عاهدتني) شرطًا، وجوابها الأفعال مضارعة (ينلنه – يشفوا – نكن) وهذه الشواهد وغيرها دليل على جواز هذا الأسلوب عند جمهور النحاة[7]، والفرّاء الذي يجيزه أيضًا[8]، وليس خاصًا بـــ(كان).

---

١ - المرجع السابق، ٢/٢٧٦.

٢ - يُنظر: إعراب القرآن للنحّاس، ٢/٢٧٥.

٣ - هو: الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الانصاري، الاوسي، الخضراوي (أبو الحكم) نحوي، أديب، يُنظر: بغية الوعاة، ١/٥١٠، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين (بيروت: دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى) ٣/٢٣٥.

٤ - البحر المحيط، ٧/٤٩٢.

٥ - يُنظر: ديوان الفرزدق، شرح وضبط: الأستاذ علي فاعور (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م) ص ١٨٩، ورواية صدره في الديوان: دَسَّتْ إليّ بأنَّ القوم إنْ قَدِرُوا، الكتاب، ٣/٦٩، والبحر المحيط، ٢/٤٤٦، والهمع، ٤/٣٣٠، والدر المصون، ٦/٧٩، ولسان العرب، مادة (وغر) ٦/٤٨٧٦.

٦ - يُنظر: ديوان الفرزدق، ص ٦٢٨، والمقتضب، ٢/٢٩٥، والكامل في اللغة، ١/٢٨٩، والمغني، ٥/١٣٣.

٧ - يُنظر: الكتاب، ٣/٦٨ – ٦٩، وشرح التسهيل، ٣/٤٠٧، والهمع، ٤/٣٣٠، والنحو الوافي، ٤/٤٧٣.

٨ - يُنظر: معاني القرآن، ٢/٦، ٢٦٧.

موقف أبي حيّان والترجيح:

موقف أبي حيّان من زيادة كان، هو موقف الفرّاء وجمهور النحاة، وهو الجواز[1]، أمّا في الآية فهو كغيره يرى عدم زيادتها وأنّها فعل الشرط وجوابها (نُوَفّ)، وحَكَى عن الفرّاء القولَ بزيادتها، و لم أجد هذا القول عن الفرّاء عند نَحْوي سابق لأبي حيّان، ووجدته عند السمي الحلبي الذي يُكثر النقل عن شيخه أبي حيّان[2]، وفيما سبق اتضح – وترجّح لي - عدم صحة النقل عن الفرّاء بزيادة كان في هذه الآية.

١ - يُنظر التذييل والتكميل، ٤/٢١٢.

٢ - يُنظر: الدر المصون، ٤/٨٤.

[١٢] نصب خبر (ما) الحجازية بعد (إلا)

﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ البقرة/٨٥.

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مسألة إعمال (ما) النافية عمل (ليس)[١]، فالبصريون يرون نصب الخبر بها، والكوفيون يرون نصبه بنزع الخافض[٢]، وأبو حيّان عرض لشيء من خلافهم في المسألة، عند إعرابه كلمة (خِزْيٌ)، فذكر أن (خِزْيٌ):"خبر المبتدأ، ونقضُ النفي هنا نقضٌ لعمل (ما) على خلاف في المسألة، وتفصيل وذلك: أنّ الخبر إذا تأخر وأدخلت عليه (إلا)ّ، فإما أن يكون هو الأوّل، أو منزلاً منزلته، أو وصفاً، فإن كان الأول في المعنى، أو منزلاً منزلته، لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان الثاني فيه منزلاً منزلة الأوّل، وإن كان وصفاً أجاز الفرّاء فيه النصب، ومنعه البصريون."[٣]

لم يكن الخلاف المذكور عند أبي حيّان في إعراب الآية، إنّما كان في رفع خبر (ما) النافية في الآية بعد إبطال عملها؛ لانتقاض النفي بـــ (إلا)، فذكر في هذه الحالة أنّ الجمهور يرى رفع الخبر مطلقًا سواء كان الخبر هو نفسه المبتدأ، نحو: ما زيدٌ إلا أخوك، أو منزلًا منزلته، نحو: ما أنت إلا عمامتك تحسينًا، أو صفة، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، بينما الكوفيون يرون جواز النصب في حالة كان الثاني منزلًا منزلة الأول، والفرّاء يرى جواز نصبه إن كان صفة، وهو ما يمنعه البصريون، هذا ما نقله أبو حيّان عنهم، وبالرجوع للقضية من أساسها – قضية إعمال (ما) النافية عمل (ليس) - نجد الفرّاء في خبر (ما) في نحو قوله تعالى: {ما هذا بَشَرًا}يوسف/٣١، يتعرض للغة أهل الحجاز وبني تميم في خبرها[٤]، فالحجازيون لا يكادون ينطقون خبرها دون الباء، فلما حُذفت كان لا بد من ترك أثر لها؛ فنُصب خبرها، أمّا أهل نجد

---

١ - يُنظر: هذه المسألة في: إعراب القرآن للنحاس، ٣٢٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٤/١.

٢ - يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٤٢/٢، والمراجع السابقة.

٣ - البحر المحيط، ٤٦١/١.

٤ - نقل الفرّاء أنها لغة نجد، يُنظر: معاني القرآن، ١٣٩/٣.

فيتكلمون بالباء وبغيرها، فإن سقطت الباء رفعوا، وهذا أقوى الوجهين عند الفرّاء[1]، فالفرّاء يرى نصبها بحذف الخافض لا بـــ(ما)، لكنه يرى القياس الرفع، فهو أقوى الوجهين.

والبصريون يجيزون النصب بـــ (ما)[2] على لغة أهل الحجاز، لكنّ القياس عندهم ألّا يُنصب بها، قال سيبويه: "لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـــ (ليس)، ولا يكون فيها إضمار."[3]

موقف أبي حيّان والترجيح:

ذُكر آنفًا أنّ الخلاف المذكور في كلامه ليس عن إعراب الآية، إنّما كان عن إبطال عمل (ما) النافية في الآية لانتقاض النفي بـــ (إلا)، فذكر أنّ الجمهور يرون الرفع مطلقًا، والكوفيون يجيزون النصب إن كان الخبر مترلًا مترلة الأول، نحو ما أنت إلا عمامتَك تحسينًا، والفرّاء يُجيز النصب إن كان ما بعد (إلا) صفة، نحو: ما زيدٌ إلا قائمًا، وكل هذا ممتنع عند البصريين[4]، وذُكر ذلك في الارتشاف[5]، والجواب عمّا نقله أبو حيّان عنهم، أنّ الفرّاء والكوفيين لا يرون النصب قياسًا[6] مع النفي وهو أقرب في معناه لـــ (ليس) فكيف يرونه مع نقض النفي، بـــ (إلا)، هذا فضلًا عن أنّهم يرون ما يراه البصريون في إضمار ناصب إن كان الخبر مترلًا مترلة الأول[7]، فقد ذَكر الفرّاء أنّه "قد روى {وما أمرنا إلّا وحدة} بالنصب وكأنّه أضمر فعلا ينصب بِهِ الواحدة، كما تَقُولُ للرجل: ما أنت إلا ثيابَك مرة، وَدابتك مرة، وَرأسك مرة أي: تتعاهد ذاك."[8]

فلم ينصبها على أنها خبر (ما)، إنما مفعول به لفعل مُضمر، ومع تخريجه النصب في (واحِدة) إلا أنه لا يشتهيها[9]، هذا غير أنّ أبا حيّان في الارتشاف ذكر أنّ الفرّاء والكسائيّ يجيزان

---

١ - يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٢/٤٢، ٣/١٣٩

٢ - يُنظر: الإنصاف، ١/١٣٤ وما بعدها.

٣ - الكتاب، ١/٥٧.

٤ - يُنظر: البحر المحيط، ١/٤٦١.

٥ - يُنظر: الارتشاف، ٣/١٥٦٠، ٣/١١٩٧.

٦ - يُنظر: الإنصاف، ١/١٣٤.

٧ - يُنظر رأي البصريين في: الارتشاف، ٣/١٥٦٠، ٣/١١٩٩.

٨ - معاني القرآن، ٣/١١١.

٩ - يُنظر: المرجع السابق، ٣/١١١.

النصب في نحو: ما أنت إلا راكبًا[1]، وهو في ذات المصدر ينقل عن ابن عصفور أنهما لا يجيزان نصب الخبر إن دخلت عليه (إلا)[2]، وعليه فالفرّاء لم يُخالف البصريين في عدم إجازة نصب الخبر بعد (إلا) الناقضة لعمل (ما) النافية، ويجوز عندي ما ذهب إليه الفرّاء من جواز نصب ما بعد (إلا) بفعل مضمر.

١ - يُنظر: ٣/١٥٦٠، ١١٩٩.

٢ - يُنظر: المرجع السابق، ٣/١٢٠٠.

[١٣] مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون

﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ الصافات/٦.

ذكر أكثرُ النحاة أنّه يطرد حذف الفاعل في مواضع عدة[١]، من ذلك حذفه بعد المصدر المنون، وهذا موضع خلاف بين البصريين والفرّاء، نصّ عليه أبو حيّان في تعليقه على قراءة زيد بن علي[٢] بتنوين (زينةٍ) ورفع (الكواكب)، فقال " رفْعُ الفاعلِ بالمصدر المنون، زعم الفرّاء أنّه ليس بمسموع، وأجاز البصريون ذلك على قلة."[٣]

ذكر أبو حيّان أنّ مذهب الفرّاء[٤]، في المصدر المنون أنّه لا يجيء بعده فاعله مرفوعًا؛ معولًا في ذلك على عدم السماع؛ إذ أنّه لم يسمع عن العرب، وبالرجوع لمعاني القرآن لم أجد للفرّاء رأيًا صريحًا في منعه المسألة، ففي موضع من معانيه أجاز رفع الفاعل بالمصدر المنون، إذا فُصِل بينه وبين معموله بالصفة، يتضح ذلك جليًا في قوله: " ولا يصلح أن تذكر الفاعل بعد المفعول بِهِ فيما ألقيت منه الصفة، فمن قَالَ: عجبتُ من سؤال نعجتك صاحبُك، لَمْ يَجز لَهُ أن يقول: عجبت من دعاء الخير الناسُ؛ لأنك إِذَا أظهرت الآخر مرفوعًا فإنَّما رَفعُه بنيَّةِ أن فَعل أو أن يفعل، لا بدّ من ظهور الباء وما أشبهها من الصّفات، فالقول في ذلك أن تقول: عجبت من دعاءٍ بالخير زيدٌ ، وعجبت من تسليمٍ على الأمير زيدٌ"[٥]، وثعلب في مجالسه يجيز رفع الاسم في هذه الحالة إذا نويت ما لم يُسم فاعله، فيكون المرفوع نائب الفاعل، أمّا إن كان

---

١ - يُنظر: أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى إلفية ابن مالك (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م) ٨٠/٢، وقطر الندى ص٢٠٧، التذييل والتكميل لأبي حيّان ٢١٨/٦، الهمع، ٢٥٥/٢.

٢ - يُنظر: البحر المحيط، ٣٣٨/٧، وروح المعاني للألوسي، ٦٨/٢٣، ونُسبت لابن عباس وابن مسعود، في: الدر المصون، ٤٩٥/٥، واللباب لابن عادل، ٢٧٦/١٦.

٣ - البحر المحيط، ٣٣٨/٧.

٤ - يُنظر رأي الفرّاء في: شرح الجمل لابن عصفور، ١١٥/٢- ١١٦، والبحر المحيط، ٣٣٨/٧، والارتشاف، ١٥٦٠/٣، ٢٢٦٠/٥ ، والهمع، ٧٥/٥.

٥ - معاني القرآن، ٤٠٤/٢.

فعلًا مبنيًا لفاعله فالاسم حينئذ منصوب، إذ نقل عن العرب قولهم: " عجبت من قراءةٍ في الحمام القرآنُ، و(القرآن) إذا نويت ما لم يسم فاعله رفعت، وإذا أشرت إلى الفعل[1] نصبت."[2]

والفرّاء في قراءة زيد بن عليّ المذكورة في نصّ أبي حيّان، أجاز رفع (الكواكب) بالمصدر فذكر أنّه: "ولو نصبت (الْكَواكِبِ) إذا نوّنت في الزينة كان وجها صوابا، تريد: بتزييننا الكواكب، ولو رفعت (الكواكب) تريد: زيّناها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هي التي زيّنت السّماء."[3] وجواب لو في كلامه محذوف تقديره (كان صوابًا)، وممّا سبق يُفهم أن الفرّاء لا يمنع رفع الفاعل بمصدر منون، بل أجازه في حالة الفصل بينهما بصفة، وقَبِل رفعه دون الفصل في قراءة زيد بن عليّ؛ إذ أنّه لو منعها مطلقًا لما قاس على المثالين اللذين فُصل فيهما بين المصدر وفاعله بجار ومجرور، وفيما سبق ردّ على من ذكر أن الفرّاء والكوفيين منعوا إعمال المصدر المنون[4].

أمّا البصريون فهم يجيزون رفع الفاعل بعد المصدر المنون مطلقًا، يظهر ذلك جليًا في كلام سيبويه، إذ يقول: "[عجبت من ضرب زيدا، فمعناه أن يضرب زيداً، وتقول: عجبت من ضرب زيداً] بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أن يضرب زيد عمراً، ويضرب عمراً زيد."[5]، معولًا في ذلك على القياس على المصدر المنحل إلى (أن والفعل) واتبعه في رأيه المبرد[6]، وابن السراج[7]، والزجّاج[8]، والنّحاس[9]، واتبعهم في رأيهم،

---

١ - يقصد: إذا بنيته لفاعله.

٢ - مجالس ثعلب، ص٢٠٨.

٣ - معاني القرآن للفرّاء، ٣٨٢/٢.

٤ - يُنظر: الدر المصون، ٥٤٣/٥، الهمع، ٧١/٥، و يُنظر رأي الكوفيين في: شرح التصريح، ٢/٥، والتذييل والتكميل، ٢٢٦٠/٥، والهمع،٧١/٥.

٥ - الكتاب، ١٨٩/١.

٦ - يُنظر: المقتضب للمبرد، ١٤/١.

٧ - يُنظر: الأصول، ١٣٧/١

٨ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢٩٨/٤

٩ - يُنظر: إعراب القرآن، ١١٠/٣.

ابنُ عصفور[1]، وهم بذلك يعولون على القياس وما استشهد به سيبويه من كلام العرب على إعمال المصدر، حُذف منه الفاعل، من ذلك قول الشاعر:

لولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةٌ عقابَك قد صاروا لنا كالموارِدِ[2]

وقول الآخر[3]:

أَخذتُ بسَجْلِهم فنَفحتُ فيه مُحافَظةً لهنَّ إخا الذِّمامِ

وقول الآخر:

يضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قوم أزلنا هامهنّ عن المقيلِ[4]

والشاهد فيها كلها إعمال المصادر المنونة (رهبةٌ، ومحافظةً، وضربٍ) في نصب المفعول، دون ذكرٍ للفاعل، ومنه قراءة الحسن وأبي رجاء[5] لقوله تعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِا مَسْغَبَةٍ ** يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ} البلد/١٤,١٥، ومن التخريجات التي ذُكرت في نصب (ذا) أنّه نُصب لأنه مفعول به للمصدر (إطعامٌ)[6].

إلا أنّ ابن عصفور ذكر بيتًا شعريًا عن الفرزدق ذُكر فيه الفاعل بعد المصدر المنون وهو قوله[7]:

حربٌ ترددُ بينـــهم بتشاجرٍ قد كفّرت آباؤها أبناؤها

بتقدير: بتشاجر أبنائها، قد كفّرت آباؤها، فصرّح بفاعل المصدر المنون(تشاجرٍ)، غير أنّ الأزهري في تهذيب اللغة، ذكر أنّ (أبناؤها) مرفوع بـــ (تردد) لا بالمصدر، و(آباؤها) مرفوع بـــ (كفّرت)[8].

---

١ - يُنظر: شرح الجمل، ٢/ ١١٥.

٢ - بلا نسبة في الكتاب، ١/١٨٩، وشرح ابن يعيش، ٤/٧٦.

٣ - بلا نسبة في الكتاب، ١/١٨٩.

٤ - هذا البيت للمرّار بن منقذ التميمي في: محمود بن أحمد العيني، المقا صد النحوية في شرح شواهد شروح الإلفية، (دار صادر، مطبوع مع خزانة الأدب) ٣/٤٩٩، وبلا نسبة في الكتاب، ١/١٩٠، وشرح ابن يعيش، ٤/٧٦، وشرح التسهيل، ٢/٤٥٦، وشرح الأشموني، ٢/١٩٩، شرح ابن عقيل، ٢/٨٩.

٥ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٥/٢٣٢، المحتسب لابن جني، ٢/٤٢٨، البحر المحيط، ٨/٤٧١، اتحاف فضلاء البشر في القراءات للدمياطي، ١/٥٨٥.

٦ - يُنظر: المحتسب لابن جني، ٢/٤٢٨.

٧ - يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٢/١١٦، وتهذيب اللغة للأزهريّ، ١٠/١١٤، ولسان العرب، ٥/١٤٤، مادة (كفر).

٨ - يُنظر: تهذيب اللغة، ١٠/١١٤.

فالبصريون إذن يجيزون المسألة معولين على القياس، وقد يكون دافعهم إلى ذلك أيضًا، وجود قراءات لبعض الآيات، كقراءة زيد بن علي السالفة الذكر، على تقدير رفع (الكواكب) على الفاعلية عند الأكثر منهم[١].

موقف أبي حيّان والترجيح:

وقف أبو حيّان من المسألة موقفًا مخالفًا لما نقله عن البصريين، في منعه رفع فاعل بعد المصدر المنون، وذكر أنّه ليس للبصريين حجة في ذلك من السماع[٢]، وفي مواضع أُخر من تفسيره ذكر الرأيين و لم يُرجح[٣]، ويؤخذ عليه في الارتشاف أنّه ذَكر عن الفرّاء عدم جواز ذِكر الفاعل بعد المصدر المنون البتة[٤]، وفيما ذُكر سالفًا[٥] دليل على عدم منع الفرّاء للمسألة مطلقًا.

أمّا في رفع المصدر لنائب الفاعل كما عند ثعلب، فإنّه يجيز ذلك إذا كان الفعل ملازمًا للبناء للمجهول نحو: عجبت من جنونٍ بالعلم زيدٌ[٦].

ولا دليل فيما سبق على أنّ الكوفيين يمنعون إعمال المصدر المنون مطلقًا، وعندي أنّ الفاعل لا يُذكر بعد المصدر المنون، في غير قراءة زيد بن عليّ، والحالة المذكورة عند الفرّاء؛ ذلك أنّ من التنوين ما يكون عوضًا عن محذوف، وهو مؤذن بتمام الكلمة، ودخوله على المصدر يؤذن بتمامه وعدم حاجته للفاعل، ولإجماع أغلب النحاة على اطراد حذف الفاعل من المصدر المنون[٧].

---

١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣/٤١٠، والبحر المحيط، ٧/٣٣٨، والدر المصون، ٥/٤٩٥.

٢ - البحر المحيط، ١/٦٣٥.

٣- السابق، ٧/ ٣٣٨- ٣٩٠.

٤ - يُنظر: الارتشاف ٣/١٥٦٠، ٥/٢٢٦٠، والدر المصون، ٥/٤٩٥.

٥ - يُنظر: ص ٥٠ – ٥١.

٦ - يُنظر: الارتشاف، ٣/١٥٦٠، ٥/٢٢٦٠.

٧ - يُنظر: أوضح المسالك ٢/٨٠، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، (ط؛ ٣، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٨م) ٢٠٧، والتذييل والتكميل ٦/٢١٨، والهمع ٢/٢٥٥.

[١٤] (ما) في (بئسما) بين الإعراب وعدمه

﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ البقرة/٩٠.

ذكر أبو حيّان في إعراب (بئسما) اختلاف النحاة في (ما) "ألها موضع من الإعراب أم لا، فذهب الفرّاء إلى أنّه بجملته شيء واحد ركب، كـــ (حبذا)، هذا نقل ابن عطية عنه، وقال المهدوي: قال الفرّاء يجوز أن تكون ما مع (بئس) بمنزلة (كُلّما) ، فظاهر هذين النقلين أن (ما) لا موضع لها من الإعراب، وذهب الجمهور إلى أن لها موضعاً من الإعراب."[١]

لاتصال (ما) بـــ (بئس) عند الفرّاء حالتان: الأولى أن تكون (ما) موصولة ولها محل من الإعراب بشرط اكتفاء (بئس) بها، ويَقصِد به الاستغناء عن المخصوص بالاسم الموصول الذي يرتفع بها، مثل قولهم: بئسما صنعت، فهذه مكتفية بالاسم الموصول مرفوعًا بها[٢] إذا لم يأت بعدها سم مرفوع، والحالة الثانية ألّا تكون (بئس) مكتفية، فتحتاج لمخصوص ترفعه كقوله تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيِ) فـــ (هي) رفعت (بنعمّا) و (ما) هنا بمنزلة (ذا) من (حبذا)[٣]، ففي الحالة الأولى (ما) اسم موصول في محل رفع فاعل (بئس)، وفي الثانية لا محل لها من الإعراب، وهي مثل (ذا) من حبذا، وعليه تكون (ما) في قوله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا) لها موضع من الإعراب، ؛ لأن (بئس) مكتفية، وعليه أيضًا جعل الفرّاء (أن يكفروا) في محل رفع على أنها بدل من موضع (ما) في بئسما.[٤]

ويتضح ممّا سبق أن الفرّاء لم يجعل (بئسما) بمنزلة (حبذا) و (كلما) مطلقًا كما نُقل عنه، بل جعل ذلك في حالة كون (بئس) غير مكتفية بها كما اتضح آنفا، هذا فضلًا عن أنّ ثعلبًا ذكر في مجالسه أنّ الفرّاء "يكره أن يجعل (بئسما) و(لعلما) حرفًا واحدًا"[٥]، وذكر رأي

---

١ - البحر المحيط، ١/٤٧٢.

٢ - يُنظر: معاني القرآن، ١/٥٧.

٣ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٥٧.

٤ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٥٦.

٥ - مجالس ثعلب، ٢/٣٤٣.

الفرّاء في قوله تعالى:{لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ} المائدة/٨٠، أن (ما) مرفوعة بـــ (بئس)[١].

وليس الفرّاء وحده من رأى أن (نعم وبئس) قد تأتيان بمنزلة (حبذا) فابن السراج في الأصول ذكر ذلك أيضًا فقال إنّه إذا وصلت (ما) بهما " قلت: نعما زيد، ونعما أخوك، ونعما أخوتك وصار بمنزلة حبذا أخوتك"[٢].

أمّا الكسائيّ فقد ذهب إلى أنّ (ما) في بئسما تمييزٌ تقديره: (شيئًا) وأنّ ثمة (ما) أخرى محذوفة موصولة هي المخصوص بالمدح أو الذم[٣]، والتقدير في هذه الآية: (بئس شيئًا الذي قدمت لهم) وفي التي قبلها (بئس شيئًا الذي اشتروا به)، ولم يجز الفرّاء هذا المذهب[٤].

وجمهور النحاة من البصريين وأتباعهم على أنّ (ما) لها موضع من الإعراب إلا أنّه اُختلف فيه فعند سيبويه[٥]، والمبرد[٦] (ما) معرفة تامة أو موصولة وفي كلتا الحالتين هي محل رفع بـــ (بئس) ودخلت عليها (بئس)كما تدخل على أسماء الأجناس والنكرات لما أشبهتها (ما) في الإبهام والتقدير على هذا القول "بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا"، والأخفش[٧]، والزجّاج[٨] يريان أنّها نكرة منصوبة على التمييز، وقد اختار رأيهما النّحاس[٩]، وغير ذلك من الأعاريب الواردة فيها[١٠].

---

١ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٦٢.

٢ - الأصول لابن السراج، ١/١٢١.

٣ - يُنظر: رأيه في: معاني القرآن للفرّاء، ١/٥٧، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط٦، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٦م) ١/٦٢.

٤ - يُنظر: المرجعين السابقين.

٥ - يُنظر: رأيه في: الكتاب، ١/٧٣- ٣/١٥٦، والمحرر الوجيز لابن عطية، ١/١٦٠، وروح المعاني، ١/٤٠٨، والارتشاف، ٤/٢٠٤٥.

٦ - يُنظر: رأيه في: المقتضب، ٤/١٧٥.

٧ - يُنظر: رأيه في: معاني القرآن للأخفش، ١/١٣٩.

٨ - يُنظر: رأيه في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/١٥٢- ١٥٣.

٩ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٢٤٧.

١٠ - يُنظر:: تفسير الطبري، ٢/ ٣٣٨ وما بعدها، التبيان للعكبري، ١/٥١.

موقف أبي حيّان والترجيح:

نقل أبو حيّان في إعراب الآية عن الفرّاء أنّه لا يرى لـــ (ما) محلًا من الإعراب باعتبار أنّها بمنزلة (كلما) و (حبذا) وذكر أنّ هذا النقل عن ابن عطية والمهدوي[1]، و لم يكن الأمر كذلك فالفرّاء يرى أنّ لها محلًا من الإعراب وهو كونها فاعلة بـــ (بئس) كما اتضح آنفًا، وما ذُكر عنه عند ابن عطية والمهدوي ذُكر قبلهما عند النّحاس[2]، فهو من نَسَبَ للفرّاء هذا القول، ، وأبو حيّان في إعراب الآية اكتفى بذكر الآراء و لم يرجّح، وكذا في الارتشاف ذكر جُل الآراء في (ما) المتصلة بـــ (بئس ونعم) وفصّل القول في رأي الفرّاء فيها وهو كما ذُكر في سالف هذه المسألة، و لم يرجّح أيضًا، ويترجّح عندي من الوجوه المذكورة في (ما) أنّها في هذه الآية وما يُشابهها في محل رفع.

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ١/٤٧٢.

٢ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٢٤٧.

[١٥] النصب على القطع

﴿ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ البقرة/ ٢٦.

تعدد توجيه انتصاب (مثلًا) ما بين نصب على التمييز، ونصب على الحال من اسم الإشارة، ووجه ثالث ذكره أبو حيّان عن الكوفيين وهو أنّهم أجازوا "أن يكون منصوباً على القطع، ومعنى هذا أنّه كان يجوز أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله، فإذا لم تتبعه في الإعراب وقطعته عنه، نُصب على القطع، وجعلوا من ذلك:
وَعَالَيْنَ قِنْوَانًا مِنْ البُسْرِ أَحْمَرَا

فأحمر عندهم من صفات البُسر، إلا أنّه لما قطعته عن إعرابه نصبته على القطع وكان أصله من البسر الأحمر، كذلك قالوا: ما أراد الله بهذا المثل، فلما لم يجر على إعراب (هذا)، انتصب (مثلاً) على القطع، وإذا قلت: عبد الله في الحمام عرياناً، ويجيء زيد راكباً، فهذا ونحوه منصوب على القطع عند الكسائيّ، وفرّق الفرّاء فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال، وهذا كله عند البصريين منصوب على الحال، ولم يثبت البصريون النصب على القطع، والاستدلال على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون مذكور في مبسوطات النحو، والمختار انتصاب مثل على التمييز، وجاء على معنى التوكيد لأنه من حيث أشير إليه عُلم أنه مثل، فجاء التمييز بعده مؤكداً للاسم الذي أشير إليه."[١]

قبل الحديث عن رأي الفرّاء في المسألة، لا بد من الإشارة لمفهوم النصب على القطع عنده، فقد ورد هذا المصطلح غير مرة في معانيه، ففي قوله تعالى:{قَائِمًا بِالْقِسْطِ} ذكر أن (قَائِمًا) منصوب على القطع؛ لأنه نكرة نُعت به معرفة؛ وفي قوله تعالى: {ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} الأنعام/١٠٢، ذكر في نصب (خالق) أنك "لو نصبته إذ لم يكن فيه الألف واللام على القطع كان صوابا، وهو مثل قوله: {غافِرِ الذَّنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ}، وكذلك:{فاطِرِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ} لو نصبته إذا كان قبله معرفة تامّة جاز؛ ذلك لأنك قد

١- البحر المحيط، ١/ ٢٦٩.

تقول: الفاطر السموات، الخالق كل شيء"[1]، وذكر في قوله تعالى: (كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) فصلت/٣، أنّ (قُرْآنًا) منصوبة على القطع؛ لأن الكلام تام عند قوله آياته[2].

ويُستنتج مما سبق أنّ مفهوم القطع عنده، هو أن يكون الاسم المنصوب على القطع مفردًا نكرة، يأتي بعد كلام تام، ويصلح أن يكون نعتًا لما قبله، ويشترط فيما قبله – المقطوع عنه - أن يكون معرفة، وذكر ابن السرّاج في الأصول قريبًا من ذلك، فقال أن القطع عند الكوفيين هو: " أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه."[3]

والفرّاء يذلك يخالف أستاذه الكسائيّ، الذي لا يشترط في المقطوع منه أن يكون معرفة، بدليل إعرابه (مثلَ) منصوبًا على القطع[4] في قوله تعالى: (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) الذاريات/٢٣.

وما دل عليه دليل فهو منصوب على القطع عند الفرّاء، وما لا يدل عليه دليل فهو منصوب على الحال[5]، نحو: عبد الله في الحمام عريانًا، وجاء زيد راكبًا، فالأولى منصوبة على القطع، والثانية على الحال، والكسائيّ لا يفرق بينهما بل يجعلهما قطعًا، ويبدو مما سبق أنّ الفرّاء قصد في المنصوب على القطع نصبه بعامل معنوي هو (الخلاف[6])؛ لأنه لما خالف النعت المنعوت في التنكير والتعريف وجب نصبه؛ لأنّه كان يمكن أن يُعرب تابعًا للمنعوت لكنه لما خالفه نُصب عل القطع. وهو ما ذهب إليه في إعراب (مثلًا) من قوله تعالى:{فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا} هو "كأنّه قال - واللّه أعلم - ماذا أراد اللّه بمثل لا يعرفه كل أحد يضل به هذا ويهدى به هذا."[7]

---

١ - معاني القرآن، ١/٣٤٨.

٢ - يُنظر: المرجع السابق، ٣/١١- ١٢.

٣ - الأصول، ١/ ٢١٦، يُنظر أيضًا: أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليموسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي (ط؛ ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م) ص١٠٥.

٤ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤/٢٤١.

٥ - يُنظر: ما اختار نصبه على القطع، ١/١٢، ٢١٣، ٤٤٤، ٢/ ٢٠٥، ٣٢٦، ٣٨٠، وما اختار نصبه على الحال، ١/٣٠٢، ٢/٢١٠، ٢١١، ٢/٤٢٥، ويُنظر البحر المحيط، ١/٢٦٩، والارتشاف، ٣/١٦٠٠.

٦ - يُنظر: مصطلح الخلاف عند الكوفيين في: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو (ط؛ ٢، مصر: مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، ١٩٥٨م) ص ٢٩٣- ٢٩٥.

٧ - المرجع السابق، ١/ ٢٣.

ونقل النّحاس عن ثعلب أنها منصوبة على القطع[1]، ولم يوضح إذا ما كان يقصد به الحال أو النصب بعد تمام الكلام.

أمّا جماهير النحاة فالقطع عندهم مسألة متعلقة بالنعت[2]، وهو قطع النعت عن المنعوت فلا يكون تابعًا له، فينصب أو يُرفع، وجواز ذلك مشروط بشروط[3]، هي: ألّا يكون النعت للتأكيد، نحو (نَفْخةٌ واحِدَةٌ)؛ لأنه يكون قطعًا للشيء عمّا هو متصل به معنًى، وألّا يكون ملتزم الذكر، نحو: الجمّاءُ الغفيرُ، أو يكون مشارًا إليه نحو: مررتُ بهذا الرجل، "وأن يعلم السامع اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة"[4]، وشَرَطَ الزجّاجي في القطع تكرر النعت، وردّ النحاة عليه شَرطَه بقوله تعالى: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} المسد/٤، وبقولهم: الحمدُ لله الحميدَ[5].

وفي حال تكرر النعوت[6] لواحد مُتعين بدونها جاز الإتباع والقطع فيها كلها كقول خِرْنِق[7]:

لاَ يَبْعَدَنْ قومى الذين هُمُ سَـــمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النّازِليـــنَ بكـــلّ مُعْتَـــرَكٍ والطَّيِّبون مَعَاقِـــدَ الأَزْرِ[8]

والشاهد فيه: جواز رفع (النازلين والطيبين) على الإتباع لـــ (قومي) أو القطع بإضمار مبتدأ تقديره: هم، ويجوز نصبهما على القطع، بإضمار فعل تقديره: (أمدح أو أذكر)، وكذا إن كان المنعوت نكرة وتعدد النعت، وجب في الأول الإتباع؛ لأجل التخصيص، وجاز في البقية الإتباع والقطع[9]، كقول أمية بن أبي عائذ الهُذلي:

---

١ - يُنظر: المرجع السابق، ٢٠٤/١

٢ - يُنظر: الكتاب، ٥٧/٢- ٦٠، وشرح الرضي، ٥١/٣، وشرح الجمل، ١٥٦/١، وشرح التسهيل، ١٧٨/١-١٧٩، والأشموني، ٣٢٦/٢، والتصريح، ١٢٣/٢، والارتشاف، ١٩٢٢/٤ وما بعدها، والهمع، ١٨٢/٥.

٣ - يُنظر: شروط جواز القطع في المراجع السابقة.

٤ - شرح الرضي، ٥١/٣.

٥ - يُنظر: السابق، ٥١/٣، وشرح الجمل، ١٥٦/١.

٦ يُنظر: شرح الرضي، ٥٢/٣، وشرح التسهيل، ١٨٠/١، والأشموني، ٣٢٦/٢، والتصريح، ١٢٤/٢، والارتشاف، ١٩٢٧/٤، والهمع، ٥/ ١٨٣.

٧- البيت من الكامل، وخِرْنِق بنت هَفَّان أخت طرفة بن العبد لأمه، تَرْثي زوجَها عمرو بن مَرْثد وابنَها عَلْقَمَة بن عمرو وأخويه حَسَّاناً وشُرَحْبيل، يُنظر: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، الأمالي في لغة العرب (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م) ١٦٠/٢.

٨ - ينظر: الكتاب، ٢٠٢/١، ٢/ ٥٧، ٦٤، والأصول لابن السراج، ٤٠/٢، وشرح التسهيل، ٤٢٥/٢، ١٠٨/٣، وشرح الرضيّ، ٥٢/٣.

٩ - يُنظر: شرح الرضي، ٥١/٣، وشرح التسهيل، ١٧٩/١، والأشموني، ٣٢٧/٢، والتصريح، ١٢٥/٢، والخزانة، ٤١/٥.

ويَأْوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مَراضِيعَ مِثْلِ السَّعالِي[1]

والشاهد فيه: إتباع الأول (عُطلٍ) ونصب (شعثًا) على القطع، ويجوز فيه الإتباع، فتقول: شَعثٍ.

والأكثر في النعت المقطوع أن يكون نعتًا أو ذمًا أو ترحمًا، وقد عقد له سيبويه في الكتاب بابًا بعنوان (ما ينتصب على التعظيم والمدح) فإن شئت جعلت الأول "صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه"[2] هذا في حال الرفع، وإن شئت نصبته، ولا يكون نصبه كنصب الحال[3] واستشهد بالشواهد السابقة الذكر.

فحقيقة القطع إذن هي: أن تجعل النعت خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مفعولًا لفعل محذوف تقديره: (أمدح أو أذم أو أعني أو أرحم، على حسب المناسب للنعت، نحو: الحمد لله الحميدِ أو الحميدُ أو الحميدَ، ومررت بزيدٍ الفاسقِ أو الفاسقَ أو الفاسقُ، وبعمرو المسكينِ أو المسكينَ أو المسكينُ، وإن كان النعت لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وجب الحذف، وإن كان لغير ذلك جاز الحذف، نحو: مررت بزيدٍ التاجرِ، هو التاجرُ، أو أعني التاجرَ[4].

والفرّاء يوافقهم في النصب على المدح والذم فقد قال في قول (خِرْنق): "وربما رفعوا (النازلون) و(الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوّله"[5]، جعل من ذلك أيضًا قوله تعالى: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} البقرة/١٧٧.

أمّا موقف جماهير النحاة من إعراب (مثلًا) فالنّحاس نقل في إعرابها عن ثعلب أنّها منصوبة على القطع، وعن ابن كيسان أنّها منصوبة على التمييز، و لم يُفاضل بينهما[6]، ورأى الطبري[7] أنّها منصوبة على التمييز، والعكبريّ[8]، والقيسيّ[9]، رأيا في نصبها الوجهين، إمّا على

---

١ - يُنظر: الكتاب، ١/٣٩٩، ٢/٦٦، وشرح التسهيل، ٣/١٧٩، وشرح الرضي، ٣/٥٢، والخزانة، ٢/٣٧٦.

٢ - الكتاب، ٢/٦٢.

٣ - يُنظر: المرجع السابق، ٢/٥٨.

٤ - يُنظر: شرح التسهيل، ١/١٧٩، والأشموني، ٢/٣٢٨، والتصريح، ٢/١٢٦.

٥ - معاني القرآن للفراء، ١/ ١٠٥.

٦ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/ ٢٠٤.

٧ - يُنظر: تفسير الطبري، ١/ ٤٠٧.

٨ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٤٤

٩ - يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ١/ ٨٤.

الحال أو التمييز، واختار أبو حيّان النصب على التمييز؛ لأنّه " جاء على معنى التوكيد لأنّه من حيث أشير إليه علم أنه مثل، فجاء التمييز بعده مؤكداً للاسم الذي أشير إليه."[1]

موقف أبي حيّان والترجيح:

الظاهر من تعليق أبي حيّان على تخريج نصب (مثلًا) على القطع أنّه يرفضه؛ إذ أنّه حكم ببطلان كلام الكوفيين، وذكر أنّه لم يثبت عن البصريين النصب على القطع[2]، وأنّ ما ورد من نحو: عبد الله في الحمام عرياناً، ويجيء زيد راكباً، منصوب على الحال، وقد اختار في نصب (مثلًا) النصب على التمييز؛ لأنه " جاء على معنى التوكيد لأنه من حيث أشير إليه علم أنه مثل، فجاء التمييز بعده مؤكداً للاسم الذي أشير إليه."[3]، وهو ما يترجح عندي.

١ - البحر المحيط، ١/ ٢٦٩.

٢ - يُنظر: البحر المحيط، ١/ ٢٦٩.

٣ - البحر المحيط لأبي، ١/ ٢٦٩.

[١٦] تقدير الناصب لكلمة (خيرا) في ﴿ فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ ﴾

﴿يأَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ للَّهِ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾ النساء/١٧٠.

ذكر أبو حيّان في تقدير الناصب لكلمة (خيرا) في هذه الآية والتي بعدها[١] وجوهًا ثلاثة " مذهب الخليل، وسيبويه: وأتوا خيراً لكم، وهو فعل يجب إضماره، ومذهب الكسائيّ وأبي عبيدة: يكن خيراً لكم، ويضمر (إن يكن)، ومذهب الفرّاء: إيماناً خيراً لكم وانتهاءً خيراً لكم، بجعل خيراً نعتاً لمصدر محذوف يدل عليه الفعل الذي قبله، والترجيح بين هذه الأوجه مذكور في علم النحو."[٢]

ذكرنا أن مذهب الكسائيّ[٣]، وأبي عبيدة[٤]، أنّها منصوبة بإضمار (يكن)، ورُدّ هذا من قبل النحويين، فالمبرد يرى أنّ تقديرهما خطأ في العربية؛ لأنّه يضمر الجواب ولا دليل عليه[٥]؛ إذ أنّ من شروط الحذف عندهم أن يدل عليه دليل حالي أو لفظي[٦]، والفرّاء كذلك يخالف أستاذه، ويردّ عليه بأنّ ما قاله يبطله القياس؛ لأنّك "تقول اتق الله تكن محسنًا، ولا يجوز أن تقول اتق الله محسنًا، وأنت تضمر (تكن) ولا يصلح أن تقول: انصر أخانا، وأنت تريد: تكن أخانا."[٧]، وقيل إنّ تقديرهما "ليس بوجه؛ لأنّ (كان) لا يقدّر قياسا فلا يقال: عبدَ الله المقتولَ، أي كن ذلك"[٨]، ورُدّ بأنّ (كان) لا تحذف مع اسمها دون خبرها إلا فيما لا بد منه[٩]،

---

١ - قوله تعالى: (فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) النساء/١٧١.

٢ - البحر المحيط ٣/٤١٦.

٣ - يُنظر رأي الكسائيّ في: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣٨، وشرح التسهيل، ٢/ ٨٩، مجالس ثعلب ١/٣٠٧.

٤ - يُنظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة،(القاهرة، ١٩٥٤م، تحقيق: فؤاد سزكين) ١/١٤٣.

٥ - يُنظر: المقتضب ٣/٢٨٣، وإعراب القرآن للنحاس، ١/٣٣٨.

٦ - يُنظر: شروط الحذف في مغني اللبيب، ٦/٣١٧.

٧ - معاني القرآن للفراء ١/٢٩٦.

٨ - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١/٣٣٨.

٩ - يُنظر: الدر المصون، ٢/٤٦٨، التوضيح بمضمون التصريح، ١/ ٤٧٣.

وذكر الطبريّ " أنّ بعض نحويي الكوفة: نصب (خيرا) على خروجه مما قبله من الكلام؛ لأنّ ما قبله من الكلام قد تم، والعرب تفعل ذلك في كل خبر كان تاما، ثم اتصل به كلام بعد تمامه على نحو اتصال (خيرا) بما قبله، فتقول: لتقومن خيرًا لك، واتق الله خيرًا لك"[١]، ولم يعزُ الطبري هذا الرأي لنحوي بعينه، لكنّ أبا حيّان نسبه للكسائي[٢].

وتفرّد الفرّاء في تقدير ناصب لـــ (خيرا) برأي مخالف لأستاذه، وجمهور البصريين، فيرى أنه" منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر"[٣]، "فكأنه يريد أنه نائب عن المصدر فنصب نصب المصدر كونه إياه"[٤]، والتقدير آمنوا إيمانا خيرًا لكم، وانتهوا انتهاء خيرًا لكم، أي أنّه نعت لمصدر محذوف دل عليه الفعل الذي قبله[٥]، ورأى رأيه محتجًا بأنّ "الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك؛ أي الاتقاء خير لك، فإذا سقطت(هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب"[٦].

وما ذهب إليه رُدّ من قبل بعض النحاة، فالأخفش الصغير[٧] نقلا عن النّحاس يرى "بأنه خطأ فاحش؛ لأنه يكون المعنى انتهوا الانتهاء الذي هو خير لك"[٨] والمقصود منها غير ذلك على نحو ما سيأتي عند البصريين في رأيهم، وضعّف ابن عصفور تقديره، من جهة أنه إن أراد به الصفة، ضعُف لفظًا ومعنى، "أما اللفظ فإنه لا يجيء ذلك - يعني كلمة (خير) التي هي أفعل تفضيل- إلا بحذف (من)، وحذفها قليل، نحو ما جاء من قولهم: الله أكبر[٩]".

---

١ - تفسير الطبري، ٩/٤١٣.

٢ - يُنظر: الارتشاف ٣/١٤٧٥.

٣ - معاني القرآن للفرّاء ١/٢٩٥.

٤ - يُنظر: تعليق المحقق في هامش معاني القرآن للفراء ١/٢٩٥.

٥ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٩.

٦ - معاني القرآن للفراء ١/٢٩٥-٢٩٦.

٧ - أبو الحسن علي بن سلمان بن الفضل الأخفش الصغير، ترجمته في، فهرست النديم ص٩١، ونزهة الألباء ص ١٨٥، وطبقات الزبيدي ص ١٢٥، معجم الأدباء ٥/٢٢٠.

٨ - إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٨.

٩ - شرح الجمل، ٢/ ٥٨٥.

وأمّا المعنى، فالمقصود من الآية لا يلزم فيه تقدير المصدر (انتهاء)؛ لأنّ (أفعل) يقتضي التشريك وليس كذلك في الآية؛ لأنّ النّهي هنا إنّما هو عن الكفر وهو ما دل عليه ما تقدم من قوله تعالى:{ولا تقولوا ثلاثة} فالكفر لا خير فيه[1]، "وإن أراد بالخير ضد الشر كان اسما من الأسماء فيقبح الوصف به"[2] وردّ ابن مالك أيضًا ما ذهب إليه الفرّاء "بقولهم: حسبك خيرًا لك؛ فإن تقدير مصدر هاهنا لا يحسن، وبقولهم: وراءك أوسع لك، فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر."[3] وقِيل بأنّه قد يفهم من تقديره أن الإيمان منقسم لخير وغيره[4]، وما احتج به من أن الكناية تصلح قبل الخبر، فإن مثل هذا لا يكون في الخبر عند الخليل وسيبويه[5].

ومذهب الخليل وسيبويه فيها، أنّها منصوبة بفعل مضمر وجوبا حذف لكثرة الاستعمال، والتقدير: وأتوا خيرًا لكم[6]،" لأنك حين قلت: "انته" فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر"[7] وأنها من قبيل قول العرب: وراءك أوسع لك، وحسبك خيرًا لك، في حال الأمر[8]، ومنه قول الشاعر:

فَواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِكٍ أَوِ الرُّبَا بينهما أَسهَلاَ[9]

نصب (أسهلا) بإضمار فعل دل عليه ما قبله، تقديره: ليأت أسهل الأمرين.

---

١ - يُنظر: المرجع السابق ٢/ ٥٨٥.

٢ - المرجع السابق ٢/٥٨٥.

٣ - شرح التسهيل لابن مالك، ٢/٨٩.

٤ - الدر المصون، ٢/٤٦٨.

٥ - الارتشاف، ٣/١٤٧٥.

٦ - يُنظر: الكتاب، ١/ ٢٨٢.

٧ - المرجع السابق، ١/ ٢٨٣.

٨ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٢٨٢.

٩ - البيت لعمر بن ربيعة، يُنظر: ديوانه، ٢٧٨، والكتاب، ١/٢٨٣، ومعاني القرآن للأخفش،١/٢٤٩، ومعاني القرآن للزجاج، ٢/١٠٩، وشرح التسهيل، ٢/٨٩، وشرح الرضي، ١/٣٣٩، ولسان العرب، ٦/٤٨٧١، مادة (وعد).

ويرى الأخفش رأيهما، وأنّ المقصود (اعملوا خيرًا لكم)، وأنّ ذلك يكون في الأمر والنّهي خاصة[١]، والزجّاج[٢]، وذهب مذهبهم الزمخشريّ[٣]، والمعنى عنده " اقصدوا، أو ائتوا أمرًا خيرًا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث، وهو الإيمان والتوحيد"[٤]، وهو تقدير سيبويه في الآية[٥]،وابن الحاجب[٦]، والرضيّ[٧]، وابن مالك[٨]، وأبو حيّان[٩]، وخالد الأزهريّ[١٠]، فكلهم على أن (خيرًا) منصوب بفعل محذوف وجوبًا لأنه جار مجرى المثل، لكثرة الاستعمال، ورأي آخر في ناصب (خيرًا) وهو أنه منصوب على الاستغناء وتمام الكلام، وهذا الرأي نُسب للخليل[١١]، وليس للكسائي، كما ذكر أبو حيّان[١٢]، ورأي خامس وهو، أنّه منصوب على الحال، ذكره أبو البقاء ولم يعزه[١٣]، ونقله مكي عن بعض الكوفيين وقال: "وهو بعيد".[١٤]

موقف أبي حيّان والترجيح:

يرى أبو حيّان رأي البصريين، فصرّح بأنّ" (انتهوا خيرًا لكم) يجب فيه إضمار الفعل"[١٥]، ولم يتخذ موقفًا حيال ما ذهب إليه الفرّاء.

ومن الآراء السابقة يترجّح لي ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، من كونه منصوبا بفعل مضمر وجوبًا.

---

١ - معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٩.

٢ - معاني القرآن للزجاج، ٢/١٠٩.

٣ - يُنظر: المفصل، ص٩٩.

٤- الكشاف للزمخشري، ١/٢٧٢.

٥ - تعقيب أبي حيّان على الزمخشري، يُنظر البحر المحيط، ٣/ ٤١٨.

٦ - يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٣٠٩.

٧ - يُنظر: شرح الرضي على الكافية، ١/٣٣٩.

٨ - يُنظر: شرح التسهيل ٢/٨٩.

٩- يُنظر: الارتشاف، ٣/ ١٤٧٦.

١٠ - يُنظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/٤٧٣.

١١ - الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو (ط ٥؛ ١٩٩٥) تحقيق:د فخر الدين قباوة، ص ١٠٨.

١٢- يُنظر: الارتشاف ٣/.١٤٧٦.

١٣ - التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ١/٤١١.

١٤ -مشكل إعراب القرآن للقيسي، ١/٢١٤.

١٥ - يُنظر: الارتشاف ٣/١٤٧٦.

[١٧] نصب (أَيَّامًا) في: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ** أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة/ ١٨٣-١٨٤.

في انتصاب (أيامًا) أربعة وجوه ذكرها أبو حيّان، منها أنّهم" أجازوا أيضاً انتصاب (أياماً) على الظرف، والعامل فيه (كُتِبَ)، وأن يكون مفعولاً على السعة ثانياً، والعامل فيه (كُتِبَ)، وإلى هذا ذهب الفرّاء، والحوفي، وكلا القولين خطأ.

أما النصب على الظرف فإنه محل للفعل، والكتابة ليست واقعة في الأيام، لكن متعلقها هو الواقع في الأيام، فلو قال الإنسان لولده وكان ولد يوم الجمعة: سرني ولادتك يوم الجمعة، لم يكن أن يكون يوم الجمعة معمولاً لسرني، لأن، السرور يستحيل أن يكون يوم الجمعة، إذ ليس بمحل للسرور الذي أسنده إلى نفسه، وأما النصب على المفعول اتساعاً فإن ذلك مبني على جواز وقوعه ظرفاً لكُتِبَ، وقد بينا أن ذلك خطأ.[١]"

جعل الفرّاء الفعل المبني لغير فاعله (كُتِبَ) من الأفعال التي تنصب مفعولين، فرفع الأول وهو (الصّيام) نائبًا عن الفاعل، و(أيامًا) مفعولًا به، وفي ذلك يقول:" نصبت على أن كلّ ما لم تسمّ فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت واحدا ونصبت الآخر كما تقول : أُعْطِيَ عبدُ اللّه المالَ."[٢]

وإعرابه هذا هو نفس إعراب الأخفش، الذي يرى أنّ المعنى: " كُتِبَ الصّيامُ أيامًا، شَغلْت الفعلَ بالصّيام، وصارت الأيّامُ كأنّك ذكرت من فعل بها."[٣]

---

١ - البحر المحيط، ٢/٣٧ – ٣٨.

٢ - معاني القرآن، ١/١١٢.

٣ - معاني القرآن للأخفش، ١/١٥٨.

وقد ردّ عليهما الزجّاج هذا الإعراب وذكر أنّه ليس بشيء؛" لأن الأيام هاهنا معلقة بالصّيام، وزيد والمال مفعولان لأعطى، فلك أن تقيم أيّهما شئت مقام الفاعل، وليس في هذا إلا نصب الأيام بالصّيام"[1]، فظاهر كلامه أنّ (أيامًا) مفعولًا به للمصدر (الصّيام)، وله رأي آخر، هو: أن تكون (أيامًا) منصوبة " على الظرف، كأنّه قال: كُتب عليكم الصّيام في هذه الأيّام، أيامًا."[2]

ويرى النّحاس أنّ جَعْلها مفعولًا به بـــ (الصّيام) لا يجوز؛ لأنّ فيه فصلًا بين أجزاء الصلة – (الصيّام) و (أيامًا) بقوله: (كَمَا كُتِبَ...) – ويصح أنْ تجعلها ظرفًا؛ لأن الظروف يُتوسع فيها، وتعملُ فيها المعاني[3]، بينما ثعلب الكوفي يرى أنّ هذا الوجه غير جائز البتة[4]، والقيسيّ يرى أنّ جواز ما ذهب إليه الزجّاج متوقف على إعراب الكاف في قوله: (كَمَا كُتِبَ) فهي إمّا أنْ تكون منصوبة في محل نعت لمصدر محذوف، تقديره: كتبًا – أو صومًا – كما كُتِبَ، أو تكون في موضع نصب على الحال من الصيّام، والتقدير: مشبهًا لما كُتِبَ، أو تكون في موضع رفع نعت للصيام، فإن كانت الأخيرة نصبت (أيامًا) بالصّيام؛ لأنّه كله داخل في صلته، ولا يجوز النصب على الوجهين الآخرين في الكاف؛ لأنّ فيه فصلًا بين أجزاء الصلة[5]. والعكبري يردّ على القيسيّ توجيهه بأنّه لا يجوز؛ "لأن المصدر إذا وصف لا يعمل"[6]، والوجه عنده "أن يكون العامل في أيام محذوفا تقديره صوموا أيامًا، فعلى هذا يكون أيامًا ظرفًا لأن الظرف يعمل فيه المعنى"[7]، وهو ما سبقه إليه الطبريّ[8]، ويجيز كذلك نصب" (أيامًا) بكُتِبَ؛

---

١ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/٢١٨.

٢ - المرجع السابق، ١/٢١٨.

٣ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٢٨٤.

٤ - يُنظر إعراب القرآن للنحّاس، ١/٢٨٤.

٥ - يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ١/ ١٢٠ – ١٢١.

٦ - التبيان في إعراب القرآن، ١/١٤٩، يُنظر: البحر المحيط، ٢/٣٧، ويُنظر شروط إعمال المصدر في: شرح الأشموني، ٢/٢٠٢، وحاشية الصبان، ٢/٤٤٨.

٧ - التبيان في إعراب القرآن، ١/١٤٩.

٨ - يُنظر: تفسير الطبري، ٣/٤١٣.

لأنّ الصّيام مرفوع به، و(كما) إمّا مصدر لكُتِبَ أو نعت للصّيام، وكلاهما لا يمنع عمل الفعل، وعلى هذا يجوز أن يكون ظرفا ومفعولا به على السعة"[1].

واختار الزمخشريّ انتصاب (أيامًا) على الظرفية، "كقولك نويت الخروج يوم الجمعة"[2] وهو أحد رأيي الزجّاج، الذي منعه القيسيّ، والأشموني[3]، والبيضاويّ[4]، وأبو حيّان[5]، والسمين الحلبي[6] والألوسيّ[7]، وقدّر بعضهم فعلًا مناسبًا تقديره (تصوموا) لنصب (أيامًا)[8]، وما منعوه قَبِله الرضيّ الذي لا يرى" مانعًا من تقدم معموله عليه – أي معمول المصدر - إذا كان ظرفا أو شبهه... وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أُول به، فلا ما نع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنّه لا يلزمه أحكامه... ويجوز أيضًا الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، على هذا، فلا يقدر الفعل لقوله تعالى: (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ)"[9].

ومعنى كلامه أنّ المصدر المنسبك غير صريح في الموصولية فلا يلزم أن يتساوى مع الموصول في أحكامه ومنها منع الفصل بأجنبي، ويقول ابن عقيل في ذلك: " ويُحتمل في المصدر المنسبك ما لا يُحتمل في الموصول؛ إذ هو غير صريح في الموصولية."[10]

وكذلك محمد الطاهر بن عاشور يؤيد ما ذهب إليه الزجّاج، والزمخشريّ، والرضيّ؛ لأن فيه بُعدًا عن تشتيت الكلام واختلال نظامه المعروف.[11]

---

١ - التبيان في إعراب القرآن، ١/١٤٩.

٢ - الكشاف، ١/٢٥١.

٣ - يُنظر: شرح الأشموني، ٢/ ٢١٣.

٤ - يُنظر: تفسير البيضاويّ، ١/٤٦٢.

٥ - يُنظر: البحر المحيط، ٢/٣٧.

٦ - يُنظر: الدر المصون، ١/٤٦٠.

٧ - يُنظر: روح المعاني، ٢/٥٧.

٨ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/١٤٩، شرح الأشموني، ٢/ ٢١٣، والبحر المحيط، ٢/٣٧، وروح المعاني، ٢/٥٧.

٩ - شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب، ٤/ ٣٧٩ – ٣٨٠.

١٠ - بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات (جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي وأحياء التراث، ١٩٨٠م) ٢/ ٢٣٣.

١١ - يُنظر: التحرير والتنوير، ٢/١٥٨.

موقف أبي حيّان والترجيح:

ذكر أبو حيّان في انتصاب (أيامًا) أربعة وجوه[1]، اختار منها انتصابه بفعل محذوف دل عليه المصدر المذكور، تقديره: صوموا أيامًا معدوداتٍ، وخطّأ ما ذهب إليه الزمخشريّ – وهو رأي الزجّاج – بحجة الفصل بين أجزاء الصلة، وكذلك خطّأ نصبه على الظرفية، وما ذهب إليه الفرّاء من نصبه على أنّه مفعول ثانٍ لـــ (كُتِبَ) لأن "ذلك مبني على جواز وقوعه ظرفاً لكُتِبَ"[2] وهذا خطأ عنده؛ لأن الظرف" محل للفعل، والكتابة ليست واقعة في الأيام، لكن متعلقها – الصيّام - هو الواقع في الأيام"[3] ورُدّ عليه" بأنّه يكفي للظرفية ظرفية المتعلق كما في: (يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) وبأنّ معنى (كُتِبَ) (فُرِضَ) وفرضية الصيام واقعة في الأيام."[4] وتجوز عندي الوجوه السابقة التي منعها بعضهم؛ لأدلة المجيزين لها، ويترجّح عندي ما ذهب إليه الفرّاء والأخفش من أنه مفعول ثاني لـــ(كُتِب)، على ما ذهب إليه الطبريّ وأبو حيّان وغيرهما من نصبه بفعلٍ مضمرٍ مقدرٍ؛ لأنّ ما لا يحتاج لتأويل مقدم على ما يحتاج.

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ٢/ ٣٧ – ٣٨.

٢- المرجع السابق، ٢/٣٨.

٣ - المرجع السابق، ٢/٣٨.

٤ - روح المعاني، ٢/٥٧.

[١٨] تعلق الجار والمجرور في ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ** كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ آل عمران/١٠-١١.

وردتْ في البحر المحيط، الوجوهُ الإعرابية المتعددة لكلمة (كدأب) فذكر أبو حيّان أنّ النحاة "اختلفوا في إعراب:كدأب، فقيل: هو خبر مبتدأ محذوف، فهو في موضع رفع، التقدير: دأبه كدأب، وبه بدأ الزمخشري وابن عطية، وقيل: هو نعت لمصدر محذوف تقديره: كفراً كدأب، والعامل فيه: كفروا، قاله الفرّاء وهو خطأ، لأنه إذا كان معمولاً للصلة كان من الصلة، ولا يجوز أن يخبر عن الموصول حتى يستوفي صلته ومتعلقاتها، وهنا قد أخبر، فلا تجوز أن يكون معمولاً لما في الصلة، وقيل: بفعل محذوف يدل عليه : كفروا ، التقدير : كفروا كفراً كعادة آل فرعون..."[١]

يذكر أبو حيّان أنّ النحاة اختلفوا في إعرابها ما بين موضع رفع، وموضع نصب، فيرى الزجّاج[٢]، ويوافقه النّحاس[٣]، أنّ الكاف رفع في موضع خبر الابتداء، والمعنى دأبُهم مثلُ دأب آل فرعون، وتبعهما الزمخشريّ[٤]، وابن عطية[٥]، اللذان بدآ به في ذكر الوجوه الإعرابية.
والوجه الثاني في إعرابها النصب، نقله أبو حيّان عن الفرّاء[٦]، وقال به العكبريّ، والقيسيّ، فذكرا أنّ الكاف في موضع نصب نعتًا لمصدر محذوف، وفي ذلك المحذوف أقوال: كفروا كفرًا كعادة آل فرعون، وليس الفعل ها هنا هو الذي في صلة (الذين)؛ لأن الفعل انقطع تعلقه بالكاف

---

١ - البحر المحيط ٢/ ٤٠٦.
٢ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٨٠.
٣ - إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٥٧.
٤ - يُنظر:الكشاف،١/ ١٥٤.
٥ - المحرر الوجيز لابن عطية، ١/٤٠٥.
٦ - يُنظر: البحر المحيط ٢/٤٠٦.

ولكن بفعل مقدر دل عليه (كفروا) التي في الصلة، أو عُذِّبُوا تعذيبًا كدأب آل فرعون ودل عليه (وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ)، أو يكون التقدير: بَطَلَ انتفاعهم بالأموال والأولاد بطلانًا كعادة فرعون، ودل عليه (أولئك هم وقود النار) أو كذبوا تكذيبا كدأب آل فرعون[1].

ومن المفسرين من اختار الوجه الأول ورجحه، كالقرطبي[2]، والألوسي[3]، والملاحظ على المعربين والمفسرين، أن من اختار منهم الرفع لم يمنع النصب، إن لم يخالف القاعدة، ومن اختار النصب أشار للرفع و لم يمنعه، والجدير بالذكر أنّ تغير المتعلق به أدى إلى تغير المعنى، وتعدد الأوجه الإعرابية للآية جعل المقصود إما أن يكون: أنّ صنيع هؤلاء الكفار معك كصنيع آل فرعون مع موسى، أو أنّ الله أخذهم أخذًا كما أخذ آل فرعون، أو أن يكون فيها جواب لمن تخلف عن الجهاد بأنّ أموالهم وأولادهم لن تغني عنهم غناء، كما لم تغن الأموال والأولاد عن آل فرعون، إلى غير ذلك من المعاني المحتملة.[4]

موقف أبي حيّان والترجّيح:

ساق أبو حيّان الأقوال في إعراب (كدأب) وردّ على ما رآه ضعيفًا، أو بعيدًا، أو خطأً، و لم يرجّح، لكن يبدو أنّه يختار الرفع لأنّه بدأ به، و لم يمنع النصب إن لم يخالف ما عليه النحاة من قواعد[5]، وقَبْل الحديث عن موقفه من الفرّاء، نشير لموقف النحاة قبله من إعراب الفرّاء، فالزجّاج ردّ إعراب الفرّاء و لم يصرح باسمه فمنع أن تكون الكاف "في موضع نصب بكفروا لأن (كفروا) في صلة (الذين)، وقد تمت جملة الصلة بالإخبار عنها بـــ (لن تغني)، فلا يعمل في الكاف ما يعمل في الصلة؛ لأنها خارجة عنها[6]، وذكر النّحاس أنّ الفرّاء زعم أنّ المعنى: كفرت

---

١ - يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ١/١٥٠، والتبيان للعكبري، ١/٢٤١.

٢ - يُنظر: تفسير القرطبي، ٤/ ٢٣.

٣ - روح المعاني للألوسي، ٣/ ٩٣.

٤ - يُنظر: تفسير القرطبي، ٤/٢٣، والتبيان للعكبري، ١/٢٤١.

٥ - يُنظر: البحر المحيط ٢/ ٤٠٦.

٦ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٢١.

العرب كفرًا ككفر آل فرعون، محتجًا بما احتج به الزجّاج[1]، وأبو حيّان خطّأ الفرّاء نقلًا عن الزجّاج، وذكر أنّها عنده في محل نصب نعت لمصدر محذوف[2].

والناظر في معاني القرآن للفراء، يجد أنّه لم يعربها، واكتفى بذكر المعنى المراد منها، وهو "كفرت اليهود ككفر آل فرعون وشأنهم"[3]فلم يقدر مصدرًا كما ذكر النّحاس، ولم يحدد إذ ما كان (ككفر)- وهي معنى دأب عنده- متعلقًا بـــ (كفروا) المذكورة، أو بأخرى مقدرة دلت عليها المذكورة، فإن قصد تعلقها بالمذكورة فخطأ؛ ففي الآية إخبار عن الذين بلن تغني، ولا يخبر إلا بعد اكتمال الصلة فلا يصح عدّها متعلقة بـــ(كفروا)؛ لأنها الصلة وقد انتهت وأخبر، وإن قَصَدَ أخرى مقدرة فصحيح، مثلما ذكر أبو البقاء، ولا يمكن الجزم بأنّ الفرّاء قصد الفصل بين أجزاء الصلة - بالإخبار عن الموصول- وفي كلٍ يترجح عندي الرفع على النصب.

١ - إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٧.

٢ - يُنظر: البحر المحيط ٢ /٤٠٦.

٣ - معاني القرآن للفراء ١/ ١٩١.

[١٩] نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ

﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلاَّ الْفَاسِقُونَ﴾ البقرة/٩٩.

من أنواع الاستثناء ما يسمى بالاستثناء المفرّغ: ويكون الاستثناء فيه ناقصاً منفياً أو شبه منفي؛ وذلك أن المستثنى منه يكون محذوفاً، وفي هذه الحالة تعرب (إلاّ) أداة حصر، ويعرب الاسم الواقع بعدها حسب موقعه من الجملة وكأن (إلاّ) غير موجودة، وسمي مفرغاً لأنه مفرّغ من المستثنى منه وما قبل الأداة متفرغ ليعمل في ما بعدها، هذا ما اتفق عليه جمهور النحاة.

إلا أن أبا حيّان نسب للفراء جواز نصب المستثنى في هذه الحالة، وكأن (إلا) موجودة، فذكر في إعراب (إلا الفاسقون) أنه: "استثناء مفرغ، إذ تقديره: وما يكفر بها أحد، فنفى أن يكفر بالآيات الواضحات أحد، ثم استثنى الفسّاق من أحد، وأنهم يكفرون بها، ويجوز في مذهب الفرّاء أن ينصب في نحو من هذا الاستثناء، فأجاز: ما قام إلا زيداً، على مراعاة ذلك المحذوف، إذ لو كان لم يحذف، لجاز النصب، ولا يجيز ذلك البصريون."[١]

وعليه فالفرّاء يجيز في مثل هذه الآية، بقاء المستثنى في الاستثناء المفرّغ على نصبه؛ مراعاة للمستثنى منه المحذوف وكأنه موجود، متبعًا في ذلك أستاذه الكسائيّ[٢]، الذي يجيز في قولهم: ما قام إلا زيدًا، النصب على الاستثناء، لتجويزه حذف الفاعل، استدلالًا بقول أحد الشعراء:

لَمْ يبقَ إلا المجدَ والقصائدَ غَيركَ يا بنَ الأكرمينَ والدًا[٣]

بنصب المجد، وغيرك مع الاستثناء المفرّغ، والتقدير: لم يبق أحد إلا المجدَ.

وقول حذيفة بن أنس الهذلي :

---

١ - البحر المحيط، ١/٤٩١- ٤٩٢.

٢ - يُنظر رأي الكسائيّ في: الارتشاف، ٣/ ١٥٠٥، ١٥٦٠، الهمع ٣/٢٥٢، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (بيروت: دار الفكر) ١/ ٢٠٦.

٣ - قائله مجهول، يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس،١/٥٥، والهمع، ٣/٢٥٢.

نَجَا سالمُ والنّفسُ مِنْهُ بشدقِهِ ولم يَنْجُ إلا جفنَ سيفٍ ومِئْزَرَا[1]

والتقدير: لم ينج بشيء إلا جفنَ سيف.

وقول عروة بن حزام:

يُطَالِبُنِي عَمّي ثَمَانِينَ ناقةٍ وَمَالِي يَا عَفْراءُ إلا ثَمَانِيا[2]

والتقدير: ومالي من النوق إلا ثمانيا، ففي الشواهد الثلاث حجة عندهم على جواز بقاء المستثنى على نصبه في الاستثناء المفرّغ.

وممن أجاز نصب المستثنى في الاستثناء المفرّغ أبو حيّان، في ردّه وتعقّبه أبا البقاء العكبري الذي تبع البصريين في المنع[3]، فذكر أن المستثنى في هذه الحالة يجوز فيه الأمران " إما أن يفرغ له العامل، فيكون على حسب العامل، نحو: ما قام إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ، إذا جعلت زيداً وبزيد معمولاً للعامل قبل إلا، أو لا يفرّغ، وإذا لم يفرّغ ، فإما أن يكون العامل طالباً مرفوعاً، فلا يجوز إلا ذكره قبل (إلا)، وإضماره إن كان مما يضمر، أو منصوباً، أو مجروراً ، فيجوز حذفه لأنه فضلة وإثباته، فإن حذفته كان الاسم الذي بعد إلا منصوباً على الاستثناء فتقول: ما ضربت إلا زيداً، تريد ما ضربت أحداً إلا زيداً، وما مررت إلا عمراً، تريد ما ضربت أحداً إلا عمرًا، وما مررت إلا عمرا، قال الشاعر :

نجا سالم والنفس منه بشدقه... "[4]

فأبو حيّان يجيز بقاؤه منصوبًا في حالة كون المستثنى منه منصوبًا، أو مجرورًا، كما في البيت الشعري الذي ساقه، وقوله تعالى:{وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ} البقرة/٢٦، الذي ردّ من خلاله

---

١ - يُنظر: مجالس ثعلب ٤٥٦/٢، والبحر المحيط ٢٧١/١، والدر المصون ١٦٨/١، واللسان مادة "جفن" ٨٩/٣.

٢ - يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٢، والخزانة، ٣٤٩/٣.

٣ - يُنظر: التبيان للعكبري، ٤٤/١.

٤ - البحر المحيط، ٢٧١/١.

على أبي البقاء، فأجاز في (الفاسقين) "أن يكون معمولاً ليضل، ويكون من الاستثناء المفرغ، ويجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء، ويكون معمول يضل قد حذف لفهم المعنى."[١]

ونصْب المستثنى في الاستثناء المفرّغ لم يجزه البصريون فسيبويه ينصّ في كتابه على أن مثل قوله: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ "ليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (إلا)؛ لأنها بعد (إلا) محمولة على ما يجر ويرفع وينصب، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (إلا)"[٢] ويبقى عمل (إلا) المعنوي في هذه الحالة فتأتي" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة."[٣]

والمبرد يرى ما رآه سيبويه من كون " الكلام محمولًا على ما كان عليه قبل الاستثناء"[٤]، ولا يجيز النّحاس النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرّغ" لأن الاستثناء لا يكون إلا بعد تمام الكلام"[٥]ويعني بتمام الكلام اكتمال أركان جملة الاستثناء، وتبعهم في رأيهم كثير، أمثال: الزمخشريّ[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، والرضيّ[٩]، والسيوطيّ[١٠]، فهم يرون أنه جار على إعرابه قبل دخول (إلا) عليه، وما قبل (إلا) تفرغ للعمل فيما بعدها، ومعنى (إلا) باق كما لو كان المستثنى منه مذكورًا، وهو حصر ذلك المعنى لما ذُكر بعده.

---

١ - المرجع السابق ١/٢٧١- ويُنظر: الارتشاف، ٣/١٥٦٠، ١٥٠٥.

٢ - الكتاب ٢/٣١٠.

٣- المرجع السابق ٢/ ٣١٠.

٤ - المقتضب ٤/ ٣٨٩.

٥ - إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٥.

٦ - يُنظر: أبو القاسم الزمخشري محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق: د. خالد إسماعيل حسّان (ط١؛ القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٦م)، ص١٢١.

٧ - يُنظر: شرح جمل الزجّاجي، ٢/٣٨٨.

٨ - يُنظر: شرح التسهيل ٢/١٩٢.

٩ - يُنظر: شرح الرضي، ٢/ ١٥٦- ١٥٧.

١٠ - يُنظر: الهمع ٣/٢٥٠.

وأُجيب عن الأبيات المُحتج بها من قبل المجيزين على أوجه توافق القواعد المتفق عليها، على النحو التالي: (لم يبق إلا المجدَ والقصائدَ غيرَك)، خُرّج على أنّ: (غير) فاعل مرفوع، والفتحة بناء لإضافته إلى مبني[1]، والتقدير: لم يبق غيرك إلا المجد والقصائد.

وقول عروة بن حزام:

يُطَالِبُنِي عَمّي ثَمَانِينَ ناقةٍ وَمَالِي يَا عَفْراءُ إِلا ثَمَانِيا[2]

نُسب إليه التحريف؛ للاستشهاد به على هذه المسألة، وروايته الصحيحة كالتالي:

يُكَلفُنِي عَمِي ثَلاثِينَ بَكْرَةٍ وَمَالِي يَا عَفْراءُ غيرُ ثَمَان

فالاستثناء في هذه الرواية على الطريقة المألوفة[3].

واختلافهم على جواز نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ، لا يغير من معنى الكلام شيئا، إذ أنهم نصّوا على بقاء معنى الاستثناء، حتى بعد حذف المستثنى منه.

موقف أبي حيّان والترجيح:

اتضح موقف أبي حيّان من المسألة، أمّا موقفه من الفرّاء، فقد نَسب إليه جواز نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ في الآية –شاهدنا في المسألة- ، و لم يُعقّب على ذلك، وفي آية قبلها في قوله تعالى: { وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِين} البقرة/٢٦، ردّ على أبي البقاء في منعه النصب على الاستثناء، وذكر أنه يجوز في حالة كون المستثنى منه منصوبًا، أو مجرورًا، و لم يُشر إلى مذهب الفرّاء فيها، والحقُّ أنّ هذا ليس مذهب الفرّاء؛ فهو لا يجيز النصب في هذه الحالة ويرى ما رآه الجمهور فنصّ في المعاني على أنّه " إذا لم تر قبل (إلا) اسما فأعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: (ما قام إلا زيد) رفعت (زيدًا) لإعمالك (قام)؛ إذ لم تجد قام اسمًا بعدها، وكذلك ما ضربتُ إلا أخاك، وما مررتُ إلا بأخيك."[4] فظاهر كلامه وجوب إعمال ما قبل (إلا) فيما بعدها في

---

١ - يُنظر: الهمع، ٣/ ٢٥٢

٢ - يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢/١٥٦، والخزانة، ٣/٣٤٩.

٣ - يُنظر الخزانة، ٣/٣٤٩.

٤ - معاني القرآن، ١/١٦٧.

هذه الحالة، ولو كان يرى الجواز لنبه على ذلك.

ونقل عنه ثعلب في المجالس، أنه خطّأ نصب (الجفن) من قول حذيفة الهذلي: و لم ينجُ إلا جفن سيف ومئزرا، وهذا نصُ ما نقله: "قال:- يعني من أنشد البيت وهو ابن الأعرابي- وقال الفرّاء: هكذا أنشدني يونس، فقلت له: لم نصب الجفن؟ فقال: أراد سيف، قال أبو العباس: قال الفرّاء: هذا خطأ"[1]

وأبو حيّان في تناوله الاستثناء المفرّغ في الارتشاف نسب هذا الرأي للكسائيّ، فذكر أن نحو: ما قام إلا زيد " أجاز فيه الكسائيّ الرفع على الفاعل، والرفع على البدل من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء"[2]، و لم يشر للفرّاء.

ويترجّح لي مما سبق أن هذا الرأي للكسائيّ، وليس للفرّاء، واتضح أنّ النحاة وقفوا من هذه المسألة ثلاث مواقف هي:

الأول: لا يجيز نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ، ويبقى على إعرابه قبل أن تدخل عليه "إلا"، وهم البصريون ومن تبعهم، كالفرّاء، والزمخشري، وابن مالك، والرضي وغيرهم، وهو ما أراه وأميل إليه.

الثاني: يرى جواز نصبه، في حالة لو كان المستثنى منه منصوبًا، أو مجرورًا، وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان.

الثالث: يرى جواز نصبه على الاستثناء، كما لو كان المستثنى منه موجودًا، وهذا ما ذهب إليه الكسائيّ.

---

١ - مجالس ثعلب، ٢/ ٤٥٦.

٢ - الارتشاف، ٣/١٥٠٥، ١٥٦٠.

المبحث الثالث: التقديم والتأخير

[٢٠] تقديـــم ضمير الفصل مع الخبر المتقدم

﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ البقرة/٨٥.

من أنواع المضمرات ما يسمى عند البصريين "فصلًا"؛ لأنّه يفصل في الأمر حين الشك؛ فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس؛ بسبب دلالته على أن الاسم بعده خبر لما قبله؛ من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة، ولا بدلًا، ولا غيرهما من التوابع[١].

ويُسمى عند الكوفيين (عمادًا)؛ لأنه يُعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة، وبيان أن الثاني خبر لا تابع[٢].

وبعضهم يسميه: "دعامة"؛ لأنه يَدْعَم الأول، أي: يؤكده، ويقويه[٣]،كقوله تعالى: {وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِين} القصص/٥٨.

ويُشترط فيه أن يكون ضميرا منفصلًا مرفوعًا، ويُشترط في الاسم قبله أن يكون معرفة، وأن يكون مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ،كاسم (كان) وأخواتها، واسم (إن) وأخواتها، ومعمول (ظننت) وأخواتها، وفي الاسم الذي بعده: أن يكون خبرًا لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ، ويكون معرفة، أو ما يقاربها في التعريف، هذا ما اتفق عليه جمهور النحاة في ضمير الفصل[٤].

وذكر أبو حيّان في إعراب قوله تعالى:{وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ} رأيًا للفراء مخالفًا لما عليه الجمهور "أجاز الكوفيون أن يكون (هو) عماداً، وهو الذي يعبر عنه البصريون بالفصل، وقد تقدّم مع الخبر والتقدير: وإخراجهم هو محرّم عليكم، فلما قدّم خبر المبتدأ على المبتدأ، قدّم معه الفصل، قال الفرّاء: لأن الواو ها هنا تطلب الاسم، وكل موضعٍ تطلب فيه الاسم، فالعماد فيه

---

١ - النحو الوافي، ١/٢٤٤، ويُنظر: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد(ط٣؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م) ١/١٦٣، وشرح الرضي، ٣/٢٠١- ٢٠٢، ، وهمع الهوامع، ١/٢٣٦.

٢ - يُنظر: المراجع السابقة.

٣ - يُنظر: الهمع، ١/٢٣٦، و النحو الوافي، ١/٢٤٥.

٤ - يُنظر: شرح التسهيل، ١/١٦٣، وشرح الرضي، ٣/٢٠١-٢٠٢، والهمع، ١/٢٣٦، والنحو الوافي، ١/٢٤٤.

جائز، ولا يجوز هذا التخريج عند البصريين؛ لأنّ فيه أمرين لا يجوزان عندهم: أحدهما: وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة، إذ التقدير: وإخراجهم هو محرّم، فمحرّم نكرة لا تقارب المعرفة، الثاني: أنّ فيه تقديم الفصل، وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطاً بين المبتدأ والخبر، أو بين ما هما أصله، وهذه كلها مسائل تحقق في علم النحو."[1]

قبل الحديث عن موقف الفرّاء من إعراب الضمير (هو) في الآية، يجدر بنا الوقوف على مصطلح (العماد) عنده، فقد ذُكر غير مرة في معانيه، نحو تعليقه على قوله تعالى:{وَإِذْ قالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ} الأنفال/٣٢، "في (الحقّ) النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسما رفعت (الحقّ) بهو، وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصبت (الحقّ)، وكذلك فافعل في أخوات (كان)، و(أظنّ) وأخواتها كما قال اللّه تبارك وتعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ) سبأ/٦، تنصب (الحقّ)؛ لأن (رأيت) من أخوات ظننت "[2]

وفي قوله تعالى: {وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ}الزخرف/٧٦."جعلت (هم) هاهنا عمادًا، فنصب الظالمين، ومن جعلها اسما رفع، وهي في قراءة عبد اللّه: {ولكن كانوا هم الظّالمون}."[3]

فقد جعل الفرّاء للضميرين (هو وهم) حالتين، إمّا أن يكونا مرفوعين على أنّهما اسمان، أو يكونا عمادًا بمنزلة الصلة، ويقصد بالصلة أنّهما زائدان، فإن كانا عمادًا نصبت (الحقَّ) و(الظَّالِمِينَ)، والعماد في هذه الحالة توافرت له شروط الفصل التي وضعها النحاة، فأتى متوسطًا بن معرفتين هما ما أصله المبتدأ والخبر.

وفي تعليق له على آيات أُخر ذكر مصطلح العماد لكن ليس كمثل الحالة السابقة، في نحو قوله: " {فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا}تكون (هي) عمادا يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله : {إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}ومثله قوله: {فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ}فجاء التأنيث لأنّ الأبصار مؤنّثة والتذكير للعماد... و إن شئت جعلت (هي) للأبصار كنيت عنها ثم

---

١ - البحر المحيط، ٤٦٠/١.

٢ - معاني القرآن، ٤٠٩/١.

٣ - المرجع السابق، ٣٧/٣، ويُنظر أيضًا: ١٤٥/٢.

أَظْهرَت الأبصار لتفسرها"[1]، ويقول أيضًا في قوله تعالى: "{إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ} هذه الهاء هاء عماد، وهو اسم لا يظهر، وقد فسّر."[2]، ويقول في موضع آخر: " ولا يكون العماد مستأنفًا به حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن."٣، فمصطلح العماد الوارد في هذين النصين، يختلف وضعه عن (العماد) المذكور في النصوص السابقة، وإنما هنا يقصد به (ضمير الشأن)[4]؛ إذ أنّ من شروطه[5] عند النحاة: أن يكون مبتدأً، أو ما أصله مبتدأ، ويكون بعده جملة مفسرة له، متأخرة عنه وجوبًا، تقع خبرًا عنه، وأنّه يجيء بلفظ المفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا، وهذه الشروط موافقة لما ذكره الفرّاء آنفًا، وقوله: "لتفسرها – وقد فسّر" يعني أنّه مفسّر للجملة بعده، وقوله: إنّه "اسم" وأنّه لا يكون "مستأنفا به حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن" يعنى أنّه يكون مبتدأً أو ما أصله مبتدأ.

فيتضح إذن أنّ الفرّاء في كثير من المواضع أطلق على ضميري (الفصل والشأن) مصطلح العماد، أمّا في الاستعمال فقد اتضح الفرق من خلال ما سبق من نصوص، من هنا لا يمكننا الجزم أنّ الفرّاء أراد بالعماد في قوله تعالى: {وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ} ضمير الفصل، يدلنا على ذلك قياسه هذه الآية على قوله تعالى: "{ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ} البقرة/٩٦، فالمعنى - واللّه أعلم - ليس بمزحزحه من العذاب التّعمير"[6] ففي ذكره للمعنى جرّد النصّ من الضمير المتقدم وفسّره بما بعده، وشأن (ضمير الشأن) عند النحاة أن يُقدم ويُفسّر بما بعده كما اتضح آنفًا، أضف لذلك قوله: "فإن قلت: إنّ العرب إنّما تجعل العماد في الظّنّ لأنّه ناصب، وفي (كان) و(ليس) لأنّهما يرفعان، وفى (إنّ) وأخواتها لأنهنّ ينصبن، ولا ينبغي للواو وهى لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عماد، قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يُبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل،

---

١ - معاني القرآن، ٢/٢١٢.

٢ - المرجع السابق، ٢/٢٨٧.

٣ - المرجع السابق، ٣/٢٩٩.

٤ - يُعرف (ضمير الشأن) عن الكوفيين بـ(الضمير المجهول)، يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ١/٣٦١-٣٦٣، ٢/٣٩٤.

٥ - يُنظر شروطه في: شرح التسهيل، ١/ ١٥٨ – ١٦٠، وهمع الهوامع،١/٢٢٧، والنحو الوافي، ٢٤٢ – ٢٥٠.

٦ - معاني القرآن، ١/٥١.

فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العمادُ؛ كقولك: أتيت زيدًا وأبوه قائم، فقبيحٌ أن تقول: أتيت زيدًا وقائم أبوه، وأتيت زيدًا ويقوم أبوه؛ لأنّ الواو تطلب الأبَ، فلما بدأتَ بالفعل وإنما تطلب الواوُ الاسمَ أدخلوا لها "هو" لأنّه اسمٌ"[1]

واضح من كلامه أنّه يشترط الابتداء بهذا الضمير، سواء كان مبتدأً، أو جاء مع (كان) و(إنّ) و(ظن) وأخواتهن، ولا مانع عنده من مجيئه مبتدأً مع الواو؛ لأنه يطلب الاسم، مستشهدًا بما سمعه عن العرب من قولهم: كان مرّة وهو ينفع النّاسَ أحسابُهم[2]، ومن شعرهم:

بِثَوْبٍ ودِينـــارٍ وشاةٍ ودِرهمٍ فهَلْ هو مَرْفوعٌ بما هَا هُنا رَأْسُ[3]

فقاس الواو في طلبها للاسم على (هل).

نُسب أيضًا للفرّاء – كما ورد في نصّ أبي حيّان – أنّه يجيز وقوع الفصل بين النكرات، وللفرّاء قول واضح وصريح في اشتراطه وقوع (العماد) بين معرفتين أو معرفة ونكرة قريبة من المعرفة، عندما ذكر أن (رأيت) من أخوات (ظننت) وهذا نصّه: " وكل موضع صلحت فيه (يفعل)[4] مكان الفعل[5] المنصوب، ففيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعه بـــ (هو) على أن تجعلها اسمًا، ولا بدّ من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل"[6] فإن تعذر دخول الألف واللام كما في أسماء التفضيل ففيه " النصب والرفع، النصب على أن ينوى الألف واللام، وإن لم يمكن إدخالهما، والرفع على أن تجعل (هو) اسمًا، فتقول: ظننتُ أخاكَ هو أصغرُ منك، وهو أصغرَ منك"[7] فإن نويت به المعرفة جعلته عمادًا ونصبت الخبر، وإن نويت النكرة جعلته اسمًا ورفعته، " وإنما أجازوا

---

١ - معاني القرآن للفراء ١/٥٢.

٢ - ورد في التذييل والتكميل، كالآتي: كان ذلك مَرةً وهو تنفعُ الناسَ أحسابُهم، ٢/٢٧٠.

٣ - الشاهد قائله مجهول، يُنظر: معاني القرآن، ١/٥٢، وشرح التسهيل،٢/٤٢٤، والتذييل والتكميل، ٢/٢٧٠، وشرح التصريح، ٢/٩٤، والهمع، ٥/٩٩.

٤ - يقصد به: أن يكون دالًا على الحاضر أو المستقبل.

٥ - يقصد به الخبر، يُنظر حاشية معاني القرآن، ١/٤٠٩.

٦ - معاني القرآن، ١/٤٠٩.

٧ - المرجع السابق، ١/ ٤٠٩، يُنظر أيضًا: ١/ ٤١٠.

النصب في أفضل منك وجنسه؛ لأنه يوصَل فيه إلى إدخال الألف واللام، فاستجازوا إعمال معناهما وإن لم تظهر؛ إذ لم يمكن إظهارهما"[1] وفي نحو قولهم: كان عبد الله هو قائمًا ذكر أنّك " تقدر فيه على الألف واللام، فإذا لم تأت بهما، جعلوا (هو) قبلها اسمًا ليست بعماد"[2].

وقد شنّع الزجّاج على الفرّاء والكسائيّ أنّهما أجازا وقوع الفصل بين نكرتين وحملا عليه قوله تعالى:{أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ} النحل/٩٢، فجعلا (هي) عمادًا، ونصبا (أربى)، وهي عندهما مثل قوله تعالى:{ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا}[3] المزمل/٢٠، والردّ عليه أنّهما لا يجيزان ذلك كما اتضح، فنصب (أربى) بـــ (تكون) على أنّها اسم تفضيل وهو نكرة قريبة من المعرفة، أمّا (أُمة) فاحتج ابن عطية للكوفيين أنّها" وما جرى مجراها من أسماء الأجناس وتنكيرها قريب من التعريف"[4]، ومع ذلك فالفرّاء يرى أنّه لو كانت (أربى) مرفوعة كان صوابا.[5]

والبصريون أيضًا منعوا تقديم الفصل، فنصّ سيبويه في كتابه على" أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة، أو ما أشبه بالمعرفة، مما طال و لم تدخله الألف واللام، فضارع زيدًا وعمرًا نحو: خير منك ومثلك، وأفضل منك، وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة، أو ما ضارعها... لو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أوماضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام "[6]وظاهر كلامه أنّ الفصل لا يكون إلا بين معرفتين، وكان الخليل يستثقل وجوده بين المعارف، فكيف به النكرات؟[7]

---

١ - معاني القرآن، ٢/٣٥٢.

٢ - المرجع السابق، ٢/٣٥٣.

٣ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٧٨، وإعراب القرآن للنحاس٢/٤٠٧.

٤ - المحرر الوجيز، ٣/٤١٨

٥ - معاني القرآن، ٢/١١٣.

٦ - الكتاب، ٢/٣٩٢.

٧ - يُنظر: المرجع السابق٢، /٣٩٧.

وتبع جمهورُ البصريين سيبويه في المنع، كالمبرد[1]، والزجّاج الذي شنّع على الفرّاء وغلّطه في الفصل بين النكرتين[2]، والنّحاس[3] الذي رأى أن تقديمه للفصل لا معنى له، وقد رُدّ عليهما آنفًا. ووافق الرضيّ[4]، وأبو حيّان[5]، والسيوطيّ[6] البصريين في عدم جواز التقديم محتجين بانتفاء الغرض من ضمير الفصل بتقديمه، فـــ " لا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو: هو القائم زيد لأمنهم من التباس الخبر بالصفة؛ إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف"[7].

وقد خُرّج الضمير في قوله تعالى:{ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ}، تخريجات عدة[8]، وأحسن ما رأيت من تخريجاته، هو أن يكون (هو) ضمير الشأن والقصة فيكون في محل رفع بالابتداء، و(محرم) خبر مقدم وفيه ضمير قائم مقام الفاعل، و(إخراجهم) مبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر لضمير الشأن، وهو ما أُرجّح أنّ الفرّاء أراده، والآية الأخرى خَرّجوها على أنّ: تكون: يجوز أن يكون تاما و "أمة" فاعل به، أو أن يكون ناقصًا و (أمة) اسمه، و (هي) مبتدأ، و (أربى) خبره، والجملة في محل نصب على الحال، أو على الجر، وذلك على تقدير بسبب أن تكون.[9]

موقف أبي حيّان:

لم يحدد أبو حيّان موقفه من المسألة في تفسيره، واكتفى بعرض آراء الفريقين، والإحالة لكتب النحو، لكنّه في كتابه التذييل والتكميل، تعرّض للمسألة، ووقف منها موقف البصريين في عدم

---

١ - يُنظر: المقتضب، ٤/١٠٣- ١٠٤.

٢ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/٢١٨.

٣- إعراب القرآن للنحاس٢/٤٠٧.

٤ - يُنظر: شرح الرضيّ، ٢/٢٠٧.

٥- يُنظر: التذييل والتكميل، ٢/٢٨٥.

٦- يُنظر: همع الهوامع، ١/٢٤٠.

٧ - شرح الرضي ٢/ ٢٠٧- يُنظر أيضًا: الهمع ١/٢٤٠.

٨ - يُنظر: الدر المصون، ١/٢٨٧ وما بعدها.

٩ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٠٧، والدر المصون ٤/٣٥٦.

جواز تقدم الفصل مع الخبر المتقدم، مستندًا على الشروط المذكورة، وهذا نصّه" والصحيح أنّه يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين معمولي الناسخ، بالشروط التي تذكر".[1]

ونَسبَ للفرّاء ما نسبه إليه سابقوه[2]، وقد ترجّح أنّ الفرّاء لم يخالف جمهور النحاة فيما اشترطوه لضمير الفصل، وأُرْجعُ سبب نسبة هذا الرأي له إلى أنّ الفرّاء في كثير من المواضع أطلق على ضميري (الفصل والشأن) مصطلح العماد.

١ - التذييل والتكميل، ٢/ ٢٨٩.

٢ - يُنظر: البحر المحيط، ١/٤٦٠، التذييل والتكميل، ٢/٢٨٨.

[٢١] تقديم معمول صلة الموصول الحرفي عليها

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ النساء/٥٨.

ذهب جمهور النحاة إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول صلة الموصول الحرفي عليها[١]، إلا أنّ الفرّاء أجاز ذلك، بحسب ما هو مذكور عند أبي حيّان في إعرابه لـــ (إذا) حين قال:" والذي يظهر أن (إذا) معمولة لـــ (أنْ تحكموا) مقدرة، و(أنْ تحكموا) المذكورة مفسرة لتلك المقدرة، هذا إذا فرَّعناه على قول الجمهور، وأما إذا قلنا بمذهب الفرّاء فـــ (إذا) منصوبة بـــ (أن تحكموا) هذه الملفوظ بها، لأنه يجيز: يعجبني العسلَ أن يشربَ[٢]، فتقدم معمول صلة (أنْ) عليها."[٣]

ذكر أبو حيّان أنّ الفرّاء يجيز تقديم معمول صلة (أنْ) عليها، وبهذا نُصب (إذا) بـــ (أنْ تحكموا) المذكورة لا المقدرة، وقذره أبو حيّان؛ لأن الفعل في صلة (أنْ)، ومعمول هذه الصلة لا يتقدم عليها، و لم أجد للفرّاء رأيًا في إعراب الآية، ولا في تقديم معمول صلة الموصول الحرفي عليها، غير أنّ ابن السرّاج في أصوله قال عنه إنّه لا يُجيـــز:" أن تقول: أقوم زيدًا كي تضربَ، والكسائيّ يجيزه وينشد:

وشِفَاءُ غَيك خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي. "[٤]

وقد نصب الفرّاء (خابرًا) على أنّه حال من النفي وليس مفعولًا للفعل المضارع (تسألي)، كما ذهب إليه الكسائيّ[٥]، وبناءً عليه يتضح أنّ الكسائيّ هو من ذهب إلى جواز تقديم معمول الصلة عليها، محتجًا بالشاهد الشعري المذكور آنفًا، وبقول الشاعر[٦]:

---

١ - يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٢٦/١، الهمع، ٣٠٤/١.

٢ - في التذييل: أعجبني العسلَ أنْ تَشْرب، ١٧٩/٢.

٣ - البحر المحيط، ٢٨٩/٣.

٤ - الأصول لابن السرّاج، ١٨٨/٢.

٥ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٢

٦ - للعجاج يشكو عقوق ابنه، يُنظر: التذييل، ١٧٦/٣، والهمع، ٣٠٥/١، وتمعدد الغلام: شب وغلظ.

رَبّيتـــهُ حَتى إِذَا تَمَعَـــدَدَا كانَ جَزائي بَالعصَا أنْ أُجْلدَا

والشاهد فيه: تقدم معمول الصلة الجار والمجرور على الموصول الحرفي، وليس المجوز هو الفرّاء، وتبع الكسائيّ في الجواز ابنُ الحاجب[1]، والسيوطيّ[2].

والبصريون يمنعون تقدم معمول صلة الموصول الحرفي عليها مطلقًا[3]؛ ذلك أن "الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا"[4] وخرّجوا الآية والأبيات المذكورة على تقدير فعل من جنس المذكور يعمل في المعمول الموجود[5]، واتبعهم في رأيهم العكبريّ[6]، وابنُ عصفور[7]، وابنُ مالك[8]، وابنُ هشام[9]، وأبو حيّان[10]، وغيرهم.

موقف أبي حيّان والترجيح:

وقف أبو حيّان من المسألة موقف البصريين منها، وخرّج ما احتج به المجيزون بنفس تخريجهم[11]، وذكر في قوله تعالى: {وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} أن (إذا) متعلقة بـــ (أن تحكموا) المذكورة بناءً على مذهب الفرّاء على حدّ قوله، وقد اتضح موقف الفرّاء من تقديم معمول الصلة عليها، فهو لا يُجيزه بناءً على ما ذُكر في أصول ابن السراج، وأنّ الكسائيّ هو من يُجيز ذلك[12]، وأبو حيّان في كتابيه: التذييل، والارتشاف ذكر أنّ الفرّاء يجيز التقديم مع

---

١ - يُنظر: حاشية الصبان، ١/٢٣٥.

٢ - يُنظر: الهمع، ١/ ٣٠٤.

٣ - يُنظر: المقتضب، ١٩٧/٣، والهمع، ٣٠٤/١، ٣٦٢/٢

٤ - المقتضب، ١٩٧/٣.

٥ - يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور، ١٣٣/١، والهمع، ٣٠٥/١، ٩٠/٤.

٦ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ١٨٤/١.

٧ - يُنظر: شرح الجمل، ١٣٣/١.

٨ - يُنظر: شرح التسهيل، ٢٢٦/١.

٩ - يُنظر: المغني، ٥٠٢/٣.

١٠ - يُنظر: التذييل والتكميل، ١٧٩/٣.

١١ - يُنظر: المرجع السابق، ١٧٩/٣، والارتشاف، ، ١٠٤٧/٢– ١٠٤٨، ١٥٦٠/٣.

١٢ - يُنظر: الأصول لابن السراج، ١٨٨/٢.

صلة (أنْ) وأنّ الكسائيّ يجيزه مع (كي)[1]، وهذا الرأي هو الشائع عن الفرّاء في كتب النحاة نحو: المغني لابن هشام[2]، والدر المصون للسمين[3]، والهمع للسيوطيّ[4].

ويترجّح عندي ممّا سبق أنّ الفرّاء لا يرى تعلق (إذا) بـــ (أن تحكموا) المذكورة بناءً على رأيه الذي يمنع فيه تقديم معمول الصلة عليها، وأرى تعلقها بـــ (أنْ تحكموا) مقدرة، ولا مانع عندي في جواز تقديم معمول الصلة عليها إن كان جارًا ومجرورًا؛ لأنّهما محل توسع.

١ - يُنظر: الارتشاف، ٢/١٠٤٧، ٣/١٥٦٠.

٢ - يُنظر: المغني، ٣/٥٠٢.

٣ - يُنظر: الدر المصون، ٢/٣٨٠.

٤ - يُنظر: الهمع، ١/ ٣٠٤.

[٢٢] العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ المائدة/٦٩.

أجاز النحاة الإتيان باسم مرفوع يلي خبر (إنّ)، بعد تمام الجملة، لكنهم اختلفوا في جواز رفعه قبل تمامها، وذكر أبو حيّان في تفسيره اختلافهم في هذه المسألة، من خلال توجيههم لرفع (الصَّابِئُونَ) في الآية الكريمة، فقال: "في توجيه هذه القراءة وجوه: أحدها: مذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة: أنّه مرفوع بالابتداء، وهو منوي به التأخير، ونظيره: إنّ زيداً وعمرو قائم، التقدير: وإنّ زيداً قائم وعمرو قائم، فحذف خبر (عمرو) لدلالة خبر (إنّ) عليه، والنية بقوله: وعمرو، التأخير، ويكون (عمرو قائم) بخبره هذا المقدر معطوفاً على الجملة من أنّ زيداً قائم، وكلاهما لا موضع له من الإعراب.

الوجه الثاني: أنّه معطوف على موضع اسم إنّ؛ لأنّه قبل دخول (إنّ) كان في موضع رفع، وهذا مذهب الكسائيّ والفرّاء، أما الكسائيّ فإنّه أجاز رفع المعطوف على الموضع سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب، أو مما ظهر فيه، وأما الفرّاء فإنه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب، واسم (إنّ) هنا خفي فيه الإعراب، الوجه الثالث: أنّه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في (هادوا) وروي هذا عن الكسائيّ، ورد بأنّ العطف عليه يقتضي أنّ الصابئين تهودوا ، وليس الأمر كذلك.

والوجه الرابع: أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم) حرف جواب وَمَا بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، فَيَكُونُ وَالصَّابِئُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ"[١]

١ - البحر المحيط، ٣/.٥٤١.

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر، وعليه خرّجوا هذه الآية، فيرى الكسائيّ[1]، والفرّاء[2]، وثعلب[3] جواز ذلك، بحجة النقل والقياس، فما نقل عن العرب من شعرها نحو قول أحدهم :

فمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[4]

حيث جاء فيه عطف (قيّار) على موضع اسم إ(نّ) وهو الضمير المتصل فيها.

وقول الآخر:

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بُغاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ [5]

حيث عطف ضمير الرفع (أنتم) على موضع اسم (أنّ)

وقول الآخر:

يَا ليْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ بِبَلدٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ[6]

والشاهد فيه عطف ضمير الرفع (أنت) على (الياء) في (ليتني).

وقولهم أيضا:

يَا ليْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمنْزلةٍ حَتّى يَرى بعْضُنَا بَعْضًا وَنأْتَلِفُ[7]

---

١ - يُنظر رأي الكسائيّ في: معاني القرآن للفراء ٣١١/١، ومجالس ثعلب،٢٦٢.

٢ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ٣١١/١.

٣ - يُنظر: مجالس ثعلب، ٥٨٧.

٤ - لضابِئٌ البُرْجُمِيُّ قالها في سجنه في المدينة على عهد عثمان رضي الله عنه، يُنظر: الكتاب، ٧٥/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ٢٢/٢، ومعاني الفرّاء، ٣١١/١، ومجالس ثعلب، ٢٦٢، ٥٣٠، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ١٦٧/١، ومغني اللبيب، ٤٧٢/٥، والهمع، ٢٩٠/٥،و الخزانة، ٣٢٦/٩.

٢- لبشر بن أبي خازم، يُنظر ديوانه، تحقيق: عزة حسن (دمشق: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٩٦٠م) ١٦٥، الكتاب، ١٥٦/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١٥٦/٢، الإنصاف، ١٥٤/١، توضيح المقاصد، ١٨٩/١، الخزانة، ٣١٥/١٠.

٦ - لجران العود،يُنظر: معاني الفرّاء، ٣١١/١، مجالس ثعلب، ٢٦٢، أوضح المسالك، ٣٢٥/١، الخزانة، ٣٣٧/١٠، وفي ديوان جرّان (ط؛١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م) ص١١١، رجز كالآتي: قد ندع المنزل يا لميس يَعْتَسُّ فيه السبع الجروس
بالليلِ معتسُّ السِّباع
الذئب أو ذو لبدٍ هموسُ بابًا ليس بهِ أنيس
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ وبقر ملمّع كنُوسُ

٧ - بلا نسبة في معاني الفرّاء، ٣١١/١، الخزانة، ٣٣٧/١٠.

والشاهد فيه عطف ضمير الرفع (هما) على اسم (ليت) وهو (الياء).

وما نقل عن الثقات من العرب قولهم: إنك وزيد ذاهبان[١]، ويؤيد رأيهم أيضًا ما ذكره أبو عبيدة، من قول الفصحاء من المُحْرِمِين:" إنّ الحمدَ والنعمةُ لك والملكُ لا شريك له."[٢] وأمّا القياس، فإنّهم قاسوا (إنّ) على (لا) في جواز العطف فيها على الموضع قبل تمام الخبر نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك؛ لأنها بمنزلتها[٣]، ولضعف (إنّ) عندهم من جهة أنها تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر فيبقى على ما كان مرفوعا به قبل دخولها، فكان نصب (إنّ) للاسم نصبًا ضعيفًا[٤]، لهذه الأدلـــة مجتمعة أجمع الكوفيون على تخريج رفع (الصابئون) بعطفه على موضع اسم (إنّ) وهو (الَّذِينَ)، وفي تخريج قراءة الرفعه٥ لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ}الأحزاب/ ٥٦، حيث عطفوا (ملائكتُه) على موضع اسم (إنّ) وهو (الله) غير أنّ الفرّاء خالفهم، في كونه لا يجيز العطف إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب[٦] كالأسماء المبنية، والمقصور، وهم يجيزون ذلك فيما يتبين، وما لا يتبين فيه الإعراب، بدليل تخريجهم لآية الأحزاب السابقة، وفي ردِّه على الكسائيّ ذكر بأن ما سُمع عن العرب ليس بحجة له[٧] في جواز العطف على ما يتبين فيه الإعراب؛ فالعطف فيما استُدل به من أشعار كان على "اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب فيه"[٨] فسُهل ذلك عنده؛ لعدم التخالف اللفظي في الإعراب بين المتعاطفين[٩]، وعليه فالفرّاء لا يجيز رفع (ملائكتُه) بالعطف على موضع اسم (إنّ)؛ لأنه مما يتبين فيه الإعراب[١٠]،

---

١ - يُنظر: الكتاب، ٢/ ١٥٥، والإنصاف، ١/١٥١.

٢ - مجاز القرآن، ٢/٢٢.

٣ - يُنظر: الإنصاف، ١/ ١٥١-١٥٢.

٤ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ١/٣١٠-٣١١، والإنصاف، ١/١٥٢.

٥ - مروية عن ابن عباس، وعبد الوارث عن أبي عمرو، يُنظر: البحر المحيط ٧/٢٣٩، والدر المصون، ٥/٤٢٥.

٦ - يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ١/٣١١.

٧ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ١/٣١١.

٨ - المرجع السابق، ١/٣١١.

٩ - يُنظر: شرح التصريح ، ١/٣٢٣.

١٠ - يُنظر: البحر المحيط، ٧/٢٣٩.

وممن وافقهم في جواز العطف على الموضع الأخفش الذي ذكر أنّها معطوفة على (إنّ الذين آمنوا) وهي" في موضع رفع في المعنى لأنه كلام مبتدأ"[1]

أمّا البصريون فلا يجيزون العطف بالرفع على موضع اسم (إنّ) إلا بعد تمام الخبر سواء عندهم ما تبين فيه الإعراب وما لم يتبين فيه، قال الخليل:" إن زيدًا خارجٌ ومحمدٌ، نصبت زيدا بـــ(إنّ) ورفعت (خارجًا) لأنه خبره ورفعت، (محمدًا) لأنه اسم جاء بعد خبر مرفوع، وإن شئت نصبت (محمدًا)؛ لأنّك نسقته بالواو على زيد، ومثله قول الله جلّ وعزّ في التوبة: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} رفع (رسوله) لأنّه اسم جاء بعد خبر مرفوع وإن شئت نصبت والرفع أجود، ."٢ وأنشد سيبويه في كتابه عن جرير قوله[3]:

إنّ الخلافةَ والنبوةَ فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ

حيث رفع (المكرمات) بعد تمام الخبر، ونصب (النبوة)؛ لعدم تمام الخبر، فظاهر مما استشهدا به أنّهما لا يجيزان العطف بالرفع إلا بعد تمام الجملة، ووافقهما المبرد[4]، وابن السراج[5]، والنّحاس[6]، والزمخشريّ[7]، والأنباريّ[8]، والعكبريّ[9]، وابن عصفور[10]، وابن مالك[11]، وابن الحاجب[12]، والرفع بعد تمام الجملة عند الخليل وسيبويه إما أن يكون محمولا على الابتداء "لأن معنى: إنّ

---

١ - معاني القرآن للأخفش، ٢٦٢/١.

٢ - الجمل في النحو للخليل، ١٥٤.

٣ - لم يرد البيت في ديوانه، يُنظر: الكتاب، ١٤٥/٢، المفصل للزمخشري، ٤٠٣.

٤ - يُنظر: المقتضب، ١١٣/٤.

٥ - يُنظر: الأصول، ٤٤٩/١.

٦ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢/ ٣٢-٣٣.

٧- يُنظر: المفصل، ٤٠٣ – ٤٠٤.

٨ - يُنظر: الإنصاف ١/ ١٥٥وما بعدها، و أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ، تحقيق: د. فخر صالح قدارة (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م) ١٥٣.

٩- يُنظر: اللباب في علل الإعراب للعكبري، ٢١٢/١.

١٠ - يُنظر: شرح الجمل، ٤٥٥/١.

١١ - يُنظر: شرح التسهيل، ١/ ٤٣١-٤٣٣.

١٢ - يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١٨١/٢.

زيدًا منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، و(إنّ) للتوكيد"[1]، أو معطوفًا على المضمر في الخبر، وأحسنها الوجه الأول[2]، ويكون بذلك من قبيل عطف جملة على جملة.

وأمّا جوابهم عمّا احتج به الكوفيون من القياس فهو أنّ العطف قبل مضي الجملة يؤدي إلى عمل عاملين مختلفين هما (إنّ) والابتداء على معمول واحد هو الخبر[3]، وأمّا قياسهم (إنّ) على (لا) في جواز العطف فيها على الموضع قبل تمام الخبر فهذا مردود عليهم من جهة أن (لا) لا تعمل في الخبر فجاز معها العطف على المحل قبل تمام الخبر، بخلاف (إنّ) – العاملة في مذهب البصريين[4] - ، وكون أنّ (لا) مع اسمها النكرة رُكّبا فصارا شيئًا واحدًا، فكأنّه لم يجتمع في الخبر عاملان، بخلاف (إنّ)[5].

وخرّجوا ما استدل به الكوفيون، تخريجات تؤيد ما ذهبوا إليه، فرفع الصابئين عندهم على وجوه عدة لا تخالف المألوف من القواعد المتفق عليها:

أولها: توجيه الخليل وهو أنه مرفوع على الابتداء و لم يعطف على ما قبله[6].

أو ما ذهب إليه سيبويه[7]، وهو أنّه على التقديم والتأخير، أي أنه مبتدأ خبره محذوف، والجملة ابتدائية معطوفة على موضع (إنّ) واسمها؛ لأن موضعها الابتداء والتقدير: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك، ومثله تخريج قول الشاعر: فإني وقيّار بها لغريب، خُرّج على التقديم والتأخير، فقد رفعه

---

١ - السابق، ٢/١٤٤.

٢ - السابق، ٢/١٤٤، ويُنظر أوجه الرفع في، الجمل في النحو للخليل ١٢٩-١٣٠، والكتاب ٢/١٤٤، والمقتضب ٤/١١٣ واللباب للعكبري ١/٢١٥، والتذييل والتكميل، ٥/.١٨٦

٣ - ينظ:ر الإنصاف للأنباريّ ١/١٥٢، واللباب للعكبري ١/٢١٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٨١، والهمع للسيوطي ٢/٢٧٨.

٤ - يُنظر: الخلاف في عمل (إن) في: الإنصاف المسألة ٢٢، ١/١٤٤، أبي البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: (جامعة الملك عبد العزيز: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٣٩٦هـ) ٢٦٤-٢٧٤، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، (ط ١؛ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ) ١٦٦.

٥ - يُنظر: الإنصاف،١/١٥٨، وأبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل النحو والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٥٩م) ١/٢١٤.

٦ يُنظر: الجمل للخليل، ١٥٥.

٧ - يُنظر: المرجع السابق،١٥٥، والكتاب، ٢/١٥٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢/١٥٦.

الخليل "بتوهم أنّه اسم جاء بعد الخبر على تقدير قوله: إني لغريب وقيار بها[1]"، وقوله: بغاة ما بقينا في شقاق: على تقدير: بُغاة ما بقينا وأنتم كذلك[2].

أو يكون مرفوعًا بإضمار خبر (إن) دالًا عليه ما بعده، والتقدير: إن الذين آمنوا (فرحون أو مأجورون أو آمنون)، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون[3]، وهذا كثير في كلام العرب نحو قول الشاعر:

نَحنُ بما عِنْدنَا وَأنتَ بما عِنْدَكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِف[4]

فحُذف الخبر (راضون) لدلالة الخبر (راضٍ) عليه، ورجّح ابنُ عصفور[5]، وابنُ مالك[6] هذا التخريج على تخريج التقديم والتأخير؛ لكثرة وروده في الفصيح من كلام العرب، ولأنّه ليس فيه إلا حذف خبر (إنّ) لدلالة ما بعده عليه[7]، وكذلك خُرّج رفع (ملائكته) على حذف الخبر الأول والتقدير: إنّ الله يصلي وملائكتُه يصلون[8].

وما نقل عن العرب من قولهم: إنّك وزيد ذاهبان، عدّه سيبويه من أغلاط العرب[9]، وخُرّج بعطف (زيد) على اسم (إنّ) بتوهم عدم ذكرها، والتقدير: أنت وزيد ذاهبان، أو أنّه تابع لمبتدأ محذوف والتقدير: إنك أنت وزيد ذاهبان[10]، وجعله بمنزلة قول الشاعر[11]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيئاً إذا كان جَائِيَا

---

١ - الجمل للخليل، ١٥٤.

٢ - يُنظر: الكتاب،٢/١٥٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢/١٥٦، والدر المصون، ٢/٥٧٢.

٣ - يُنظر: شرح التسهيل، ٢/٤٣١، و مغني اللبيب، ٥/٤٧٠.

٤ - منسوب في الكتاب لقيس بن الخطيم، ١/٧٥، وفي معاني الفرّاء لمرّار الأسدي، ١/٤٣٤، وفي الخزانة لعمرو بن امرئ القيس، ٤/٢٥٥، ويُنظر: المقتضب، ٣/١١٢، ٤/٧٣، ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ١/١٦٧، والمغني، ٦/ ٤٠٣، والهمع، ٥/١٣٩.

٥ - يُنظر: شرح الجمل ١/٤٥٦.

٦ - يُنظر: شرح التسهيل ١/٤٣١.

٧ - يُنظر: شرح الجمل ١/٤٥٦.

٨ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣/٣٢٣، والدر المصون، ٥/٤٢٥.

٩ - يُنظر: الكتاب ٢/١٥٥.

١٠ - يُنظر: المرجع السابق ٢/١٥٥، ومغني اللبيب ٥/٤٧٣، والتذييل والتكميل ٥/١٩٦.

١١ - نسبه سيبويه لصرمة الأنصاري في، ١/٣٩٦، ولزهير بن أبي سلمى في، ١/١٦٥، ٣/٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/١٦٠، ويُنظر: المغني، ٢/٨٩، ٣/٥٢٩، ٥/٤٠٧، والهمع، ٥/٢٧٨، والخزانة، ٨/٤٩٤، ٥٥٤.

فقال: (سابقٍ) بالجر عطفًا على (مدرك) بتوهم دخول حرف الجر عليها[1]، وبهذا لم يجعل البصريون للكوفيين ثغرة إلا وسدوها عليهم، من خلال تأويلاتهم وتقديراتهم، في حين اعتمد الكوفيون على ظاهر النصّ القرآني والأبيات المُستشهد بها و لم يلجأوا لتأويل أو تقدير ليناسب المألوف من القواعد، وبدا لي مما سبق أن الخليل وسيبويه لا يجيزان العطف على موضع اسم (إنّ) وحدها، سواء تبين الإعراب أو لم يتبين، بعد تمام الجملة، أو قبلها، وحملوا الرفع على الابتداء وحذف الخبر، و لم يُجمع النحاة على جواز ذلك كما نصّ أبو مالك[2]، الذي ردّ عليه أبو حيّان بأن المتفهم من كلام سيبويه أنّ الرفع على الابتداء، وأنّ الإجماع على جواز رفع الاسم بعد خبر (إنّ)، والاختلاف على ماذا يكون رفعه[3].

وقد خُرّجت الآية تخريجات عدة غير المذكورة[4]، إلا أن ما يهمنا هو تخريج الكوفيين والردّ عليه، وكان من تخريجاتهم أيضًا ما ذهب إليه الكسائيّ من أنّ الصابئين مرفوع بعطفه على الضمير المستكن في (هادوا) باعتبار أنّه بمعنى (تابوا) [5] كما في قوله عزّ وجل: {إنّا هدنا إليك} الأعراف/١٥٦، ورُدّ عليه أنّ المعنى غير ذلك، وأنّ المعني بـــ (هادوا) اليهود، فيكون المعنى: أنّ الصابئين دخلوا اليهودية، وهذا محال[6]، ورُدّ أيضًا بأنّ العطف على المضمر المرفوع قبل تأكيده قبيح[7].

ويجوز العطف على موضع (إنّ) بالرفع مع (إنّ) و (لكنّ) لأنهما لا تغيران معنى الابتداء، ولا يجوز مع (ليت) و(لعل) و(كأنّ) لتغير معنى الابتداء معهن إلى تمنٍ وترجٍ وتشبيه[8] ، وعليه لا

---

١ - يُنظر: الكتاب ١/٣٠٦، ٢/١٥٥.

٢ - يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٢٩

٣ - يُنظر: التذييل والتكميل ٥/١٨٤

٤ - يُنظر: أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض (لاهور: المكتبة العلمية) ١/٤٥١-٤٥٢، البحر المحيط، ٣/٥٤١، والدر المصون، ٢/ ٥٧٥ - ٥٧٦.

٥ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ١/٣١٢، وإعراب القرآن للنحاس، ٢/٣٢، والبحر المحيط، ٣/٥٤١.

٦ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ١/٣١٢، وإعراب القرآن للنحاس، ٢/٣٢، والبحر المحيط، ٣/٥٤١.

٧ - يُنظر: التبيان للعكبري، ١/٤٥١، ومشكل إعراب القرآن للقيسي١/٢٣٢، والدر المصون ٢/٥٧٣.

٨ - يُنظر: الجمل ١٥٥- ١٥٦ ، والكتاب ٢/١٤٨، والمقتضب، ٤/١١٤، وأسرار العربية، ١٤٦.

يجوز عند البصريين استشهاد الفرّاء على جواز العطف على غير اسم (إنّ) بقوله: يا ليتني وأنت يا لميس، الذي خرّجه ابن مالك على تقدير خبر للضمير (أنت) والتقدير: يا ليتني وأنت معي، والجملة حالية واقعة بين اسم (ليت) وخبرها،[1] ، واعترض بعضهم على تقديره بحجة؛ ندور تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا[2]، وخرّجه أبو حيّان تخريجًا آخر فقال "ويحتمل أن يكون التقدير: يا ليتني أنا وأنت يا لميس فيكون (أنا وأنت) مبتدأ، و(في بلدة)خبر، والجملة خبر (ليتني)"[3]

أمّا المفسرون فمنهم من اختار تخريج البصريين، ومنع ما ذهب إليه الكوفيون[4]، ومنهم من قدم تفسير الكوفيين وانتصر له، نحو الرازيّ[5] الذي رأى أن تأويل سيبويه يقتضي أن الترتيب الذي وردت عليه الآية ليس بصحيح، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم، وأما قول الفرّاء فلا حاجة فيه إلى غير الترتيب المذكور، فكان أحسن وأولى[6]، ولم يكتف بترجيح رأي الفرّاء، بل ردّ أيضا على البصريين بضعف حجتهم في أنّ القول بالعطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر يقتضي عمل عاملين في معمول واحد، وضَعُف ما ذهبوا إليه من وجوه: "أولها: أن الأدوات الرافعة والناصبة ليس معناها أنها كذلك لذواتها وأعيانها، بل المراد أنها معرفات بحسب الوضع والاصطلاح لهذه الحركات، واجتماع المعرفات الكثيرة على الشيء الواحد غير محال ألا ترى أن جميع أجزاء المحدثات دالة على وجود الله تعالى. والوجه الثاني: في ضعف هذا الجواب أنه بناه على أن كلمة (أن) مؤثرة في نصب الاسم ورفع الخبر والكوفيون ينكرون ذلك ويقولون لا تأثير لهذا الحرف في رفع الخبر البتة.

---

١ - يُنظر: شرح التسهيل١/٤٣٣، والتذييل، ٥/٢٠٧.

٢ - يُنظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣٢٥.

٣ - التذييل والتكميل ٥/٢٠٧.

٤ - يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، ١/٥٦٩، وتفسير النسفي،١/٢٧٥، وروح المعاني، ٦/٢٠١، وتفسير البيضاوي، ٢/٣٤٩، ٣٥٠.

٥ - يُنظر: تفسير الفخر الرازي، ١٢/٤٤، ورأي أبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري، تفسير الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور(بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م) ٤/٩٥.

٦ - مفاتيح الغيب للفخر الرازي بتصرف ١٢/٤٤.

والوجه الثالث: وهو أن الأشياء الكثيرة إذا عُطف بعضها على بعض فالخبر الواحد لا يكون خبراً عنها؛ لأن الخبر عن الشيء عبارة عن تعريف حاله وبيان صفته ومن المحال أن يكون حال الشيء وصفته عين حال الآخر وصفته لامتناع قيام الصفة الواحدة بالذوات المختلفة، وإذا ثبت هذا ظهر أن الخبر وإن كان في اللفظ واحداً إلا أنه في التقدير متعدد وهو لا محالة موجود بحسب التقدير والنية وإذا حصل التعدد في الحقيقة لم يمتنع كون البعض مرتفعاً بالحرف والبعض بالابتداء.

موقف أبي حيّان والترجيح:

لم يحدد له موقفًا في تفسيره، واكتفى بذكر التوجيهات وأحال القارئ لكتب النحو[1]، لكنّه في التذييل والتكميل وضّح موقفه من المسألة، وهو موقف الخليل وسيبويه منها، المقتضي منع العطف على موضع (إنّ) واسمها قبل تمام الخبر وبعده، فهو يرى رأيهما بأنّ الرفع بعد تمام الخبر يكون على الابتداء وحذف الخبر، وعطف الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر المحذوف على الجملة قبلها، ولا يرى جواز رفع الاسم قبل تمام الخبر[2] ، ونقل رأيي الكسائيّ والفرّاء، وآراء المانعين لما ذهبا إليه، ولم يُعلّق[3].

ومما سبق يترجّح لي ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف بالرفع على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر؛ للآية الكريمة، والشواهد الشعرية الواردة عليها، والنّصب عندي في غير الآية أولى، وعليه أختار تخريج الكوفيين للآية؛ لأنّهم أعربوها على ظاهرها ولم يلجؤوا لتأويل أو تقدير، وما لا يحتاج إلى تأويل مقدم على ما يحتاج ، يليه تخريج البصريين المقتضي تقدير خبر لاسم (إنّ) يدل عليه الخبر الثاني؛ لأنه لم يحتج إلى تقديم وتأخير، فكان النّص القرآني على ترتيبه المنزّل عليه، ولأن حذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه كثير في كلام العرب، ويضعفُ عندي ما انفرد به الفرّاء من جواز العطف على موضع اسم (ليت) و (لعل) و (كأن)؛ لتغير معنى الابتداء معهن.

---

١ - يُنظر: البحر المحيط ٣/٥٤١.

٢ - يُنظر رأيه: التذييل والتكميل ٥/١٨٤، ١٩٣.

٣ - يُنظر: المرجع السابق ٥/١٩٤- ١٩٥.

[٢٣] تقديم المصدر الجائي توكيدًا لمضمون الجملة

﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ص/٨٤-٨٥.

من المتفق عليه أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد[١]، فلا يسبق التوكيد المؤكَّد في الكلام، لكن أبا حيّان ذكر عن الفرّاء غير ذلك، فنقل عنه في نصب (الحقَّ) الأول في قراءة الجمهور[٢]، قوله: "هو على معنى قولك: حقاً لآتينك، ووجود الألف واللام وطرحهما سواء، أي لأملأنّ جهنّم حقاً، انتهى، وهذا المصدر الجائي توكيداً لمضمون الجملة، لا يجوز تقديمه عند جمهور النحاة، وذلك مخصوص بالجملة التي جزآها معرفتان جامدتان جموداً محضا...وكأنّ الفرّاء لم يشترط هذا الذي ذكره أصحابنا من كون المبتدأ والخبر معروفين جامدين، لأنّه لا فرق بين تأكيد مضمون الجملة الابتدائية وبين تأكيد الجملة الفعلية."[٣]

أخذ أبو حيّان في كلامه على الفرّاء، تقديمَه للمصدر المؤكِّد لمضمون الجملة وحقه التأخير، وعدم اشتراطه كون المبتدأ والخبر معرفتين جامدين في الجملة المؤكَّدة بالمصدر، وبالنظر لإعراب الفرّاء في معانيه، نلفيه يعربها على وجهين قياسيين في العربية:

أحدهما: نَصْب (الحقّ) الأول على نزع الخافض على نية القسم، إذ قال: أنه "على معنى والحقِّ (لأملأنّ جهنّم) "[٤] حُذف واو القسم فنُصب المقسم به (الحقّ)، وقد سُمع عن العرب: "الله لآتينك، والحق لآتينك"[٥] وقال فيه أبو العباس ثعلب: " إذا جاء بالأسماء في الأقسام ومعها واو خَفَضَ، وإذا أسقط الواو نَصَبَ"[٦]، يقوي هذا الوجه قوله: (لَأَمْلَأَنّ)، وورد عن العرب من

---

١ - يُنظر: أسرار العربية للأنباري، ص ١٧٣.

٢ - يُنظر قراءة الجمهور: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٣/٣، وأبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق: د.شوقي ضيف، (مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ) ص٥٥٧، والحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ) ص٣٠٧، والبحر المحيط، ٣٩٢/٧، والدر المصون، ٥٤٦/٥.

٣ - البحر المحيط، ٣٩٣/٧.

٤ - معاني القرآن، ١/ ١٥٥.

٥ - المرجع السابق، ٣٢٣/١.

٦ - مجالس ثعلب، ٣٢٣/١.

شعرهم قول أحدهم:

إنَّ عليَّ اللهَ أنْ تُبايعا تُؤخّذْ كُرهاً أوْ تَجيءَ طائعَا [1]

أي: عليّ والله، نصب (الله) على نزع الخافض.

أخذ بهذا وأجازه، العكبريّ[2]، والقيسيّ[3] وابن هشام[4]، وابن عطية[5] والرازيّ[6]، والألوسيّ[7]، والزركشيّ[8].

والوجه الثاني عند الفرّاء جَعْله منصوبًا على المصدر، يُفهم هذا من قوله: " ومن نصب (الحقَّ والحقَّ) فعلى معنى قولك حقّا لآتينّك ، والألف واللام وطرحهما سواء. وهو بمنزلة قولك حمدا للّه والحمد للّه"[9] فقياسه على حمدًا لله، المصدر المنصوب بفعل محذوف تقديره: أحمد حمدًا، أو حمدت حمدًا، يدل على جعله (الحقَّ) مصدرًا لفعل محذوف تقديره: أحق حقًا لأملأن جهنّم، ولو كان يقصد المصدر المؤكد لمضمون الجملة، ما قاس على (حمدًا لله)، وأن ذِكْر الألف واللام وحذفهما سواء لا يغير معنى الكلمة، وقد ذكر النّحاس شيئًا من هذا حين قال في وجوه نصب (الحق) في قوله تعالى: {وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ} يونس/٣٠ : " يكون التقدير حقًا ثم جيء بالألف واللام" ذكر هذا الوجه، الدمياطيّ[10].

---

١ - مجهول القائل، يُنظر: الكتاب، ١/١٥٦، والمقتضب، ٢/٦٣، والأصول لابن السراج، ٢/٤٨، وشرح الرضيّ، ٣/١٣٠، والخزانة، ٥/٢٠٠.

٢ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/١١٠٧.

٣ - يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ٢/٦٢٩.

٤ - يُنظر: مغني اللبيب، ٥/٦٩.

٥ - يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية، ٤/٥٨٦.

٦ - يُنظر: تفسير مفاتيح الغيب للرازي، ٢٦/٢٠٥.

٧ - يُنظر: روح المعاني للألوسي، ٢٣/٢٢٩.

٨ - يُنظر: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، البرهان في علوم القرآن (بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١هـ) ٣/٤٥.

٩ - معاني القرآن، ٢/٤١٣.

١٠ - شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ط١٤، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م) ١/ ٤٧٩.

والبصريون يرون أنّ نصب (الحقّ) الأول على الإغراء، أي: فاتبعوا الحقَّ واستمعوا الحقَّ[1]، وتخريج ثالث لها عند أبي عبيدة[2]، والعكبريّ[3]، وهو كونها مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: قال حقًا، أو فأحق الحقَّ، أو فاذكر الحقَّ.

موقف أبي حيّان والترجيح:

ذكر أبو حيّان كل الآراء المذكورة سالفًا في نصب (الحقَّ) الأول و لم يُفاضل بينها[4]، وأخذ على الفرّاء مأخذين:

أولهما: تقديمَه للمصدر المؤكِّد لمضمون الجملة وحقه التأخير، وكان ناقلًا عن غيره[5] فيما أخذه على الفرّاء، فأبو حيّان - وقَبْله النّحاس - أخذ تقدير الفرّاء لحالة نصب (الحقّ) الأولى على معنى (حقًا لآتينك) وخطّأه، في أنّ ذلك لا يجوز؛ إذ أنّ ما بعد اللام مقطوع مما قبلها[6]، وقياس الفرّاء على (حمدًا لله أو الحمدَ لله) المصدر المنصوب بفعل محذوف تقديره: أحمد أو حمدت، يدل على أنّ (حقًا) مصدر منصوب لفعل محذوف تقديره (أحق)، أضف لذلك أنّ للفرّاء رأيًا ثانيًا وهو نصب (الحقّ) بترع الخافض، ويؤخذ على النّحاس أيضًا ومن نقل عنه من غير تحقق، نسبتهم لأبي عبيدة رأيًا غير المذكور عنده في مجاز القرآن، إذ أنّه جعلها مفعولًا به للفعل (قال).

والمأخذ الثاني الذي أخذه أبو حيّان على الفرّاء هو: عدم اشتراطه كون المبتدأ والخبر معرفتين جامدين في الجملة المؤكَّدة بالمصدر، وللفرّاء نصّ في معانيه يدحض ما نُسب إليه من قِبل أبي حيّان، في قوله تعالى: {وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ} البقرة/٢٤١، فذكر أنّ

---

١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٤/٣، ومشكل إعراب القرآن للقيسي، ٦٢٩/٢، والمحرر الوجيز لابن عطية، ٥٨٦/٤، والدر المصون، ٥٤٦/٥.

٢ - مجاز القرآن لأبي عبيدة، ١٨٧/٢.

٣ - يُنظر: التبيان للعكبري، ١١٠٧/٢.

٤ - يُنظر: البحر المحيط، ٣٩٣/٧.

٥ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٤/٣.

٦ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٤/٣.

حَقًّا نُصب "من نيّة الخبر لا أنه من نعت المتاع، وهو كقولك في الكلام: عبد اللّه في الدار حقّا، إنما نصب الحق من نيّة كلام المخبر كأنه قال: أخبركم خبرًا حقًا"[1] يُفهم من كلامه ومما ذكره من أمثلة نحو: عبد الله في الدار حقًا، أنه يوافقُ البصريين في اشتراطهم كون المبتدأ والخبر معرفتين جامدين في الجملة المؤكدة بالمصدر، أضف لذلك أنّا نجده غير مرة في معانيه ينصب مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة من غير تقديم[2]، وعلى الوجه الموافق للبصريين[3].

فالفرّاء إذن لم يكن له رأي مخالف للنحاة في هذه المسألة، ولم يُجز تقديم المصدر المؤكد لمضمون الجملة عليها، والأقرب عندي في نصب (الحقّ) الأول من قوله تعالى: {قَالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ} أنّها مفعول به لفعل محذوف تقديره: (فأقول)؛ لتناسبه مع (الحقّ) الثانية المُجمع على نصبها بالفعل (أقول)[4].

---

١ - معاني القرآن للفراء، ١/١٥٤.

٢ - يُنظر: معاني القرآن، ١/٣٧٣، ٤٥٧ ، ٤٦٣.

٣ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢/ ١١٥، ٢٤٤، ٢٥٢.

٤ - يُنظر: المرجع السابق، ٣/٤٧٤، ومشكل إعراب القرآن للقيسي، ٢/٦٢٩، والتبيان للعكبري، ٢/١١٠٧، والدر المصون، ٥/٥٤٧.

[٢٤] تقديم معمول ما بعد لام القسم عليه

﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ المؤمنون/٤٠.

ذكر أبو حيّان في الآية أنّ: "اللام في (لَّيُصْبِحُنَّ) لام القسم و (عَمَّا قَلِيلٍ) متعلق بما بعد اللام، إما بيصبحنّ وإما بنادمين، وجاز ذلك لأنه جار ومجرور ويتسامح في المجرورات والظروف ما لا يتسامح في غيرها، ألا ترى أنه لو كان مفعولاً به لم يجز تقديمه لو قلت: لأضربن زيداً لم يجز زيداً لأضربن، وهذا الذي قررناه من أن (عَمَّا قَلِيلٍ) يتعلق بما بعد لام القسم هو قول بعض أصحابنا، وجمهورهم على أن لام القسم لا يتقدم شيء من معمولات ما بعدها عليها سواء كان ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما، فعلى قول هؤلاء يكون (عَمَّا قَلِيلٍ) يتعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله تقديره (عَمَّا قَلِيلٍ) تنصر لأن قبله قال (رَبِّ انصُرْنِى) وذهب الفرّاء وأبو عبيدة إلى جواز تقديم معمول ما بعد هذه اللام عليها مطلقاً.[١] "

يظهر من كلام أبي حيّان أنّ في المسألة ثلاثة آراء، رأي للبصريين وهو المنع مطلقًا[٢]، وآخر يجيزه مطلقًا، وهو منسوب لأبي عبيدة والفرّاء، وثالث يجيزها في حالة كون المُتقدم عليه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، والبصريون في منعهم المسألة احتجوا بأن لام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٣]، ويرون أنّ (عمّا قليل) متعلق بمحذوف تقديره (تنصر) دل عليه الفعل المذكور في (ربّ انصرني).

والعكبريّ[٤]، وابن مالك[٥]، وتبعهما ابن هشام[٦]، وأبو حيّان[٧]، يجيزون تقدم معمول جواب القسم عليه، إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ لأنّه يُتسامح فيهما؛ محتجين

---

١ - البحر المحيط، ٦/٣٧٥.

٢ - يُنظر رأي البصريين في: إعراب القرآن للنحاس، ٣/٤٧٤، والدر المصون، ٥/١٨٧.

٣ - يُنظر: الارتشاف لأبي حيّان، ٤/١٧٨٧.

٤ - يُنظر: التبيان للعكبري، ٢/١٤٩.

٥ - يُنظر: شرح التسهيل، ٣/٨٤.

٦ - يُنظر: مغني اللبيب، ٣/١٥٧.

٧ - يُنظر: مغني اللبيب، ٣/١٥٧.

بقول الشاعر[1]:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا بِأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

والشاهد فيه (عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ)، أي: أبدًا لا نتفرّق.[2]

وفي قوله تعالى:{قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ} الأعراف/١٦، أجاز العكبريّ تعلق (فبما) بقوله (لأقعدن)[3]، واحتج ابن هشام بقوله تعالى:{وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا} مريم/٦٦، فذكر أنّ (إذا) ظرف لـــ (أخرج) وإنما جاز ذلك لتوسعهم في الظروف[4]، وردّ عليه المانعون أنه متعلق "بفعل مقدر مدلول عليه بقوله تعالى: (لسوف أُخرج) تقديره: إذا مت أُبعث أو أُحْيى"[5]

والرأي الثالث في المسألة الجواز مطلقًا، وهو منسوب لأبي عبيدة والفرّاء، فهما كما نُسب إليهما عند أبي حيّان يُجيزان نحو: زيداً لأضربن، والحق أنّ أبا عبيدة والفرّاء لم يرد عنهما في كتابيهما – فيما أعلم- أنهما يجيزان المسألة على إطلاقها، والنّحاس هو من نسب لهما الجواز[6]، وأبو حيّان كان ناقلًا عنه، وكان السبب في نسبة هذا الرأي للفرّاء أنّه في قوله تعالى :{قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ} ص/٨٤-٨٥ ، في إحدى تخريجاته لنصب (الحقّ) الأول، نَصَبَها على أنّها نحو: حقًا لآتينك، فكان ظاهرها تقديم المعمول (حقًا) على جواب القسم وهو ما يمنعه النحاة، إلا أنّ الفرّاء كان يقصد نصبها بفعل محذوف، على غرار قولهم: حمدًا لله المنصوب بفعل محذوف تقديره: أحمد حمدًا لله، أو حمدت

---

١ - الأعشى بن ميمون في قصيدة مدح فيها عبد العزى بن حنتم بن شداد، يُنظر: شرح التسهيل،٣/٨٥، ومغني اللبيب، ٣/١٥٧، وتهذيب اللغة، ٣/٤٥، ٤/٢٠٠، وخزانة الأدب، ٧/١٢٦.

٢ - يُنظر: مغني اللبيب، ٣/١٥٧، وخزانة الأدب، ٧/١٢٦.

٣ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/٢٦٩.

٤ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/٢٦٩.

٥ - يُنظر: الدر المصون، ٤/ ٥١٥.

٦ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣/٤٧٤.

حمدًا لله[1]، وأبو عبيدة كذلك كان له رأي غير المنقول عنه عند النّحاس[2]، أضف لذلك أنّ ما نُقل عنهما يوحي بوجود نص صريح يُجيزان فيه المسألة، وهو ما لم يوجد في كتابيهما، فضلًا عن أنّ هذا الرأي غير مذكور عنهما عند النحاة المتقدمين إلا النّحاس في الموضع المذكور، ومن نقل الرأي من المتأخرين كان ناقلًا عن النّحاس.

موقف أبي حيّان والترجيح:

يظهر من كلامه على قوله تعالى:{قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} أنّه يقف من مسألة تقديم معمول ما بعد لام القسم عليه، موقفًا وسطا وهو الجواز مع الظرف والجار والمجرور[3]؛ لأنّهما محل توسع، إلا أنّه في الارتشاف يرجّح ما ذهب إليه البصريون وهو المنع مطلقًا[4]، وموقفه من الفرّاء كان مجرد نقلِ رأيٍ منسوب له من قِبل النّحاس، وثبت مما سبق أنّه لم يجز لا كما نُسب إليه، وأرى في المسألة ما رآه العكبري وابن مالك وابن هشام، في إجازة تقدم معمول القسم على لام القسم مع الظرف والجار والمجرور؛ لأنّهما محل توسع، وهو ما ذهب إليه أبو حيّان في البحر المحيط.

---

١ - يُنظر: معاني القرآن، ٢/٤١٣.

٢ - يُنظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة، ٢/١٨٧.

٣ - يُنظر: البحر ٦/٢٩٥.

٤ - يُنظر: الارتشاف، ٤/١٧٨٦.

المبحث الرابع: الحذف والإضمار

[٢٥] ترك الإخبار عن المبتدأ اكتفاءً بالإخبار عما أضيف إليه

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ البقرة/٢٣٤.

اختلف المعربون في إعراب (الذين) هل له خبر أم لا ؟ " فذهب الكسائيّ والفرّاء إلى أنّه لا خبر له، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين؛ لأنّ الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر، فجاء الخبر عما هو المقصود، والمعنى: مَنْ ماتَ عنها زوجُها تربصَتْ، وأنشد الفرّاء رحمه الله:

لعلِّي إن مالتْ بي الريحُ ميلةً على ابن أبي ذبّان أن يتندّما

فقال: لعلِّي، ثم قال: أن يتندّما، لأن المعنى: لعل ابن أبي ذبّان إن مالت بي الريح ميلة أن يتندما، وقال الشاعر :

بني أسدٍ إن ابن قيس وقتلَهُ بغير دمٍ دارُ المذلَّة حُلَّت

ألغى (ابن قيس)، وقد ابتدأ بذكره وأخبر عن (قتله) أنه ذُلّ؛ وتحرير مذهب الفرّاء أن العرب إذا ذكرت أسماءً مضافةً إليها، فيها معنى الخبر، أنها تترك الإخبار عن الاسم الأول ويكون الخبر عن المضاف، مثاله: إن زيداً وأخته منطلقة، لأن المعنى: إن أخت زيد منطلقة؛ والبيت الأول ليس من هذا الضرب، وإنما أوردوا مما يشبه هذا الضرب قول الشاعر:

ومنْ يكُ سائلاً عني فَإنّي وجروةَ لا ترودُ ولا تعارُ

والردّ على الفرّاء، وتأويل الأبيات والآية، مذكور في النحو."[١]

يرى الفرّاء جوازَ ترك الإخبار عن الأول، والإخبار عن الثاني[٢]، في حال ذِكْر اسم، وذِكْر آخر مضاف إليه وفيه معنى الخبر، محتجًا بما ورد عن العرب من أشعارها، وهي المذكورة في النّص الآنف لأبي حيّان.[٣] وبما سبق من المسموع أجاز الفرّاء ترك الإخبار عن الأول، والإخبار عمّا أُضيف إليه في قوله تعالى:{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ} إذ رأى أنّ (الَّذِينَ) لا خبر له، وإنّما الخبر عن النساء المتصل ذكرهن بـــ (الَّذِينَ)؛ لأن المعنى – والله

---

١ - البحر المحيط، ٢/٢٣٢.

٢ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ١/١٥٠، ١٥١.

٣ - معاني القرآن للفراء، ١/ ١٥٠، ١٥١.

أعلم - أُريد به: "ومن مات عنها زوجها تربصت، فترك الأوّل بلا خبر، وقصد الثاني لأنّ فيه الخبر والمعنى"[1] أي أنّه مناسب للمقصود من الآية فالحديث مُنْصب على حكم الاعتداد بالأشهر الخاص بمن مات عنها زوجها؛ فكان الإخبار عما هو المقصود[2].

ومن ذلك أيضًا قولهم: (بعض جبتك محترقة) فترك الإخبار عمّا ابتدأ به من كلام، إلى ما أُضيف إليه[3]، وكان حق الكلام أن يُقال: "بعض جبتك محترق بالتذكير خبرا عن"بعض"، فصرفه إلى(جبتك)."[4]

وما ذهب إليه الفرّاء أجازه مفسرون ونحاة نحو: أبي عبيدة[5]، والطبريّ[6] الذي أزال الغموض عن قصد الفرّاء بكلامه، على النحو الذي بُيّن آنفًا، وابنِ فارس[7]، فكلهم متفقون على إجازة الإخبار عن الاسم الثاني، إن كان فيه معنى الخبر، وترك الإخبار عن الأول، وعليه أجازوا ذلك في الآية المُستشهد بها.

أمّا البصريون فلم ألفِ عندهم مصرحًا بمنع المسألة ومخطئًا للفراء فيها سوى الزجّاج[8]، وكان وجه اعتراضه أنّه لا يجوز أن يُبدأ باسم ولا يُخبر عنه، فضلًا عن كون هذا مخالفًا لمذهب الكوفيين فهم يرون أنّ المبتدأ مرفوع بالخبر[9]، فإن كان للاسم الثاني دون الأول خبرًا، وجب ألّا يرتفع الأول لعدم وجود رافع له، ولا ذُكر عائد عليه[10]، وأكد منعه للمسألة في قوله تعال:{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ} لعدم وجود رابط في جملة الخبر يعود

---

١ - معاني القرآن للفرّاء، ١/ ١٥٠.

٢ - يُنظر: تفسير الطبري، ٥/٧٧، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، ١/١٨٧، والبحر المحيط، ٢/٢٣٢.

٣ - يُنظر: تفسير الطبري، ٥/ ٧٧.

٤ - المرجع السابق، يُنظر: تعليق المحقق في الحاشية، ٥/٧٧.

٥ - يُنظر: معاني القرآن لأبي عبيدة، ١/ ٢٤٣، ٢٤٥.

٦ - يُنظر: تفسير الطبري، ٥/ ٧٧، ٧٨.

٧ - يُنظر: أبو الحسين أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع(ط؛١، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٩٣م) ص٢٢١.

٨ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ٢٦٩، ٢٧٠.

٩ - مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، يُنظر: الإنصاف، ١/٣٨.

١٠ - يُنظر: معاني الزجّاج، ١/٢٧٠، والإغفال للفارسي، ٢/٩٥.

على المبتدأ.

أمّا سيبويه والمبرد والأخفش فرأوا في الآيـــة غيرَ ما رآه الفرّاء، فسيبويه قدّر الخبر المحذوف بقوله:" فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم... وقوله يتربصن بيان الحكم المتلو"[١]، والتقدير عند المبرد: " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا، أزواجهم يتربصنَ بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ثم حذف"[٢]، وهو على غرار قول الشاعر[٣]:

وما الدهرُ إلا تارتان فَمِنْهما أموتُ وأُخرَى أبتَغِي العيشَ أكدحُ

يريد: فمنهما تارة

ويرى الأخفش أنّ خبر (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ) "يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَ مَوْتِهِم"[٤]، والنّحاس نقل الآراء السابقة واستحسن منها رأي المبرد[٥]، وتَبِع الزجّاج في موقفه الفارسيّ[٦]، وابنُ عصفور[٧]، فالفارسيّ رأى ألّا حجة للفرّاء فيما استشهد به من قول: لعلِّي أن مالت بي الريح ميلة؛" لأن اسم المتكلم قد عاد إليه ذكر من قوله: ":إن مالت بي الريح"..."[٨] وابن عصفور عدّ ما استشهد به الفرّاء من قول الشاعر[٩]:

فَمَنْ يَكُ سائلاً عنِّي فإنِّي وجِرْوَة لا تَرُودُ ولا تُعار

---

١ - التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ١/ ٩٨

٢ - إعراب القرآن للنحاس، ١/٣١٨.

٣ - تميم بن أبي مقبل، يُنظر: ديوانه، شرح: مجيد طرّاد (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨م) ٢٦، والكتاب، ٢/٣٤٦، ومعاني القرآن للفراء، ٢/٣١١، وشرح الرضي، ٣/٥٤، وتهذيب اللغة، ٤/٥٩، والهمع، ٥/١٨٦، والخزانة، ٥/٥٥، ٥٦، ٥٧، ١٠/ ١٩٠، ولسان العرب، مادة (تور) ١/٤٥٦، مادة (كدح) ٥/٣٨٣٣.

٤ - معاني القرآن للأخفش، ١/ ١٧٦.

٥ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/ ٣١٧ – ٣١٨.

٦ - يُنظر: الإغفال للفارسي، ٢/ ٩٥ – ٩٧.

٧ - شرح الجمل لابن عصفور، ١/ ٤٥٧.

٨ - السابق، ٢/ ٩٧، ويُنظر أيضا: معاني القرآن للفراء، ١/١٥٠، ١٥١، ومعاني الزجّاج، ١/٢٧٠، واللسان، مادة (ذبب) ٣/١٤٨٤.

٩ - منسوب لشداد بن معاوية، في: الكتاب، ١/ ٣٠٢، وشرح الجمل،١/٤٥٧، والصاحبي لابن فارس، ٢٢١، ولعنترة بن شداد، يُنظر: ديوانه، تحقيق: محمد سعيد مولوي (جامعة القاهرة، كلية الآداب: المكتب الإسلامي) ٣٠٩، واللسان مادة (جرا)، ١/٦١٠، و(جروة) اسم لفرسه.

ضرورة شعرية لا يُقاس عليها[1]، والجواب عن اعتراض الزجّاج ومن تبعه، أنّ الفرّاء من علماء العربية العالمين بكلام العرب، وأنّ ما ذهب إليه من سنن العرب في كلامها، وقد عقد ابن فارس بابًا في الصاحبي[2] في هذا الشأن وعنون له بـــ (باب مخاطبة المخاطب ثم جعل الخطاب لغيره) وهو بمعنى الإخبار عن الشيء ثم جعل الخبر المتصل به لغيره، واستشهد بشواهد الفرّاء وأُخرى غيرها، وعدم وجود رابط في الآية لا يمنع ما ذهب إليه الفرّاء؛ إذ أن المعنى واضح من أنّ الخبر للنساء المرتبط ذكرهن بـــ (الذين)، فكأن وضوح المقصود سوغ عدم ذكر الرابط.

موقف أبي حيّان والترجيح:

لم يصرح أبو حيّان بموقفٍ حيال المسألة، واكتفى بذكر رأي الفرّاء وتحريره[3]، وتخريجات النحاة لـــ (الذين)، وردّ على الفرّاء استشهاده بقول الشاعر: لعلي إن مالت بي الريح، من أنّه ليس من قبيل الإخبار عن الاسم الثاني دون الأول، ثم أحال القارئ لكتب النحو، وأرى أن تحريره لرأي الفرّاء وتعضيده بنحو قولهم: إن زيداً وأخته منطلقة، وأن المعنى: إن أخت زيد منطلقة، توحي بقبوله للمسألة، وقد ذكر أنّ الكسائيّ أيضًا يرى أنّ (الذين) لا خبر له[4]، والحقُّ أنّ النّحاس ذكر عن الكسائيّ[5] أنّه قدّر محذوفًا وهو (يتربّصُ أزواجهم).

ويجوز عندي ما رآه الفرّاء من جواز ترك الإخبار عن الأول، والإخبار عمّا أُضيف إليه إن كان فيه معنى الخبر؛ لأنه من سنن العرب في كلامها[6]؛ ولقبوله عند بعض النحاة[7]، وأسْتَحْسنُ في الآية قول المبرد وهو أن (يَتَرَبَّصْنَ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (أزواجهم يتربّصن)، وهذه الجملة خبر عن الأول.[8]

---

١ - شرح الجمل لابن عصفور، ١/ ٤٥٧.

٢ - يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص٢٢١.

٣ - يُنظر: البحر المحيط. ٢/ ٢٣٢

٤ - يُنظر: المرجع السابق، ٢/٢٣٢.

٥ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٣١٧.

٦ - يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة، ٢٢١- ٢٢٢.

٧ - يُنظر: ص ١٠٥.

٨ - يُنظر: رأي المبرد في: إعراب القرآن للنحاس، ١/٣١٨.

[٢٦] إضمار الموصول الاسمي وإبقاء صلته

﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ النساء/٤٦.

اختلف النحاة في جواز إضمار الموصول الاسمي، وإبقاء صلته، فصُنّفوا في اختلافهم إلى: من يمنعه مطلقًا، ومن أجازه بلا قيد، ومنهم أجازه إذا عُطف على مثله[١]، ومنعه إنْ لم يعطف على مثله، أشار إلى جواز ذلك ومنعه أبو حيّان حين ذكر تخريج قوله تعالى: { مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} عن الفرّاء أنّه خرّجها " على إضمار (من) الموصولة أي: من الذين هادوا من يحرفون الكلم، وهذا عند البصريين لا يجوز، وتأولوا ما جاء مما يشبه هذا على أنه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، قال الفرّاء: ومثله قول ذي الرّمة:

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِق لَهَا وَآخَرُ يَثْنِي دَمْعة الْعَيْنِ بِالْيَدِ[٢]

وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف موصولاً، بل يترجح أن يكون موصوفاً لعطف النكرة عليه وهو آخر، إذ يكون التقدير: فظلوا ومنهم عاشق دمعه سابق لها."[٣]

ظاهر كلامه أنّ الفرّاء يُجيز إضمار الاسم الموصول في حشو الكلام، وبالرجوع لرأيه في معاني القرآن، نلفيه في تخّريج هذه الآية يُجيز إضمار (مَن) في مبتدأ الكلام؛ ذلك أنّ العرب تفعله فتقول: منّا يقول ذلك، ومنّا لا يقوله، والعلة عنده من جواز الإضمار؛ أنّ (مِن) بعضٌ لما هي عليه —يعني جزءًا من مجرورها- فلذلك أدت عن المعنى المتروك، ومثله في القرآن قوله عزّ

---

١ - يُنظر: الهمع، ٣٠٥/١، ود. محمد بن عمار بن مسعود درين، أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم (الرياض؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٨م) ص ٧٤.

٢ - البيت في ديوان ذي الرمة، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م) ص٥٧٠، وهو برواية تختلف عن المذكورة في المسألة: فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ وَآخَرُ يَثْنِي عَبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْهَمْلِ، وفي رواية: دمعة العين باليد، يُنظر: معاني الفرّاء، ٢٧١/١، ٣٨٤، والبحر المحيط، ٢٦٠/٣، الهمع، ٨٦/٢.

٣ - البحر المحيط ٢٧٣/٣.

وجلّ {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} الصافات/ ١٦٤ ، والتقدير: إلا مَن له مقام معلوم، وقوله تبارك وتعالى: {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} مريم/ ٧١، والتقدير: إلا مَن هو واردها، وقوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ} النساء/ ١٥٩، والتقدير: (مَن ليؤمنن به قبل موته[١])، ومن شعر العرب قول ذي الرمة:

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِق لَهُ وَآخَرُ يَثْنِي دَمْعة الْعَيْنِ بِالْهَمْلِ

يريد: منهم من دمعه سابق

و لم يُجز الفرّاء إضمار (مَن) في شيء من الصفات إلا على المعنى الذي أشار إليه، وهو مجيئها بعد (مِن) المفيدة للتبعيض – كما اتضح من شواهده- و لم يجز الإضمار مع غير (مِن)[٢]، وقد ورد الإضمار مع (في) في قول الشاعر[٣]:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيْثَمِ يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

يريـــد: مَن يَفْضُلها، وقال الفرّاء عنها:"ولستُ أشتهيها"[٤]

وهناك من أجاز حذف الاسم الموصول إذا عُلم، قاله الكوفيون[٥]وتبعهم المازنيّ[٦]، والبغداديون[٧]، وابنُ مالك[٨]، مستدلين على ذلك بالسماع والقياس، فما ورد من السماع، قول حسان بن ثابت:

---

١ - معاني القرآن بتصرف، ١/٢٧١,٢٩٤,٣٨٤.

٢ - معاني القرآن بتصرف، ١/٢٧١.

٣ - قيل لحكيم بن معية، وقيل لحميد الأرقط، يُنظر: الكتاب،٢/٣٤٥، والمفصل للزمخشري، ١٦٤والخصائص لابن جني،٢/١٤٩، الخزانة، ٥/٦١، والارتشاف، ٣/١٥٦٠، ٢/١٠٤٧، والهمع، ٥/١٨٧.

٤ - معاني القرآن للفراء، ١/٢٧١.

٥ - يُنظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن٢/٣١٥، ومجالس ثعلب ٤٦٥، والإنصاف٢/٥٩٣، والمغني ٨١٥، والتذييل والتكميل، ٣/ ١٦٩، والهمع ١/٣٠٥.

٦ - أبو القاسم عبد الرحمن اسحاق الزجّاجي، مجالس العلماء تحقيق: عبد السلام محمد هارون(الطبعة الثالثة؛ القاهرة: مكتبة الخانجي) ص١١٠.

٧ - يُنظر: التذييل والتكميل ٣/١٦٩، وهمع الهوامع، ١/٣٠٥.

٨ - شرح التسهيل، ١/٢٣٠,٢٢٩.

أمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ويمدحهُ، وينصرهُ سواءُ[1]

"أراد: ومن ينصره ويمدحه، فأضمر (مَن)، وقد يقع في وهم السامع أن المدح والنصر لـــ (مَن) هذه الظاهرة."[2]

وقول بعضهم[3]:

ما الذي دَأْبُه احْتِيَاطٌ وَحَزمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيانِ

يريد: والذي هواه أطاع[4].

وأقوى من ذلك ما ورد في محكم التنزيل، في قوله تعالى: {وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ} العنكبوت/٤٦، أي: وبالذي أنزل إليكم، ليكون مثل قوله عزّ وجلّ: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ} النساء/١٣٦.

وأمّا القياس، فقد قاسوا هذه المسألة على حذف المضاف إذا عُلم، فكما جاز حذف المضاف إذا عُلم، جاز حذف الاسم الموصول إذا عُلم[5]، وقياسهم ذلك أيضًا على حذف (أنْ)؛ (أنْ)؛ فإن حذفها مكتفًى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه، فكان جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُلم أولى[6].

وقد أخذ برأيهم من المحدثين عباس حسن الذي اشترط ألّا يوقع حذفه في لبس، واستشهد بما استشهدوا به.[7]

---

١ - يُنظر: ديوان حسان بن ثابت، ص٩، والمقتضب، ١٣٧/٢، ومغني اللبيب،٤١٩/٦، والخزانة، ٩/ ٢٣٥، والهمع، ٣٠٦/١.

٢ - يُنظر: معاني القرآن، ٣١٥/٢.

٣ - نُسب للطائيين في شرح التسهيل، ٢٣٠/١، وبلا نسبة في المغني،٤٢٠/٦.

٤ - شرح التسهيل، ٢٣٠/١.

٥ - شرح التسهيل، ٢٢٩/١، والهمع الهوامع ٣٠٥/١.

٦ - يُنظر: شرح التسهيل، ٢٢٩/١.

٧ - يُنظر: النحو الوافي، ٣٩٢/١.

وما أجازه الكوفيون ومن تبعهم من إضمار الموصول وإبقاء صلته منعه البصريون، وسلكوا مسلك التأويل لما ساقه المجيزون من شواهد، وقدّروا المحذوف في الآيات القرآنية على أنّه موصوف أُقيمت صفته مقامه فأغنت عنه، وحملوا الأبيات الشعرية على الضرورة[1]، فخرّجوا قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} على تقدير: قوم يحرفون الكلم، وقوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ} على تقدير: وإن من أهل الكتاب أحد أو واحد، وكذا بقية الآيات قدروا فيها نكرة موصوفة، كما أنهم في منعهم قاسوا منع الحذف في المسألة على التوكيد، يقول الفارسي" لا يجوز أن تحذف الموصول وتدع الصلة؛ لأنها تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول ونظيره: أجمعون في التوكيد، لا يجوز أن تذكره وتحذف المؤكَّد"[2].

وهو ما ذهب إليه الأخفش[3]، والزجّاج[4]، والنّحاس[5]، والأنباريّ[6]، والفارسيّ[7]، وابن جني[8]، ، والقيسيّ[9]، والعكبريّ[10].

والمتأمل فيما سبق، المتتبع لكلام النحاة يلفيهم ينسبون للفرّاء والكوفيين، جواز حذف الموصول، وليس الأمر كذلك، فالمتمعن في كلامهم واستشهاداتهم، يجد جواز ذلك عندهم إن عُلم المحذوف، ومما يدل على ذلك من كلام الكوفيين ما قاله الفرّاء عن قول حسان:

---

١ - يُنظر: الكتاب ٢/٣٤٥ وما بعدها، والمقتضب ٢/١٣٧، ومعاني القرآن للزجاج١/٥٧ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٠٥، ٤/٤٥٧، والتبيان للعكبري١/٣٦٣، والبحر المحيط ٣/٢٦٠.

٢ - أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، كتاب الشعر (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م) ص ٤٦٦.

٣ - يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ١/٢٣٩.

٤ - يُنظر: معاني القرآن للزجاج ١/٥٧ وما بعدها.

٥ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٤، ٤/٤٥٧.

٦ - اُينظر: لإنصاف، ٥٩٣.

٧ - يُنظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله، (بغداد: مطبعة العاني) ص ٥٦٥.

٨ -يُنظر: سر صناعة الإعراب، ١/١٤٢.

٩ -يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ٢/.٥٢٥

١٠ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ١/٣٦٣.

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ويمدحهُ وينصـــرهُ سواءُ

أراد: من ينصره ويمدحه فأضمر (مَن)[1]، وما نقله ثعلب عن الفرّاء قوله: "اختصم عندي من يقوم ويقعد، قال: أجازه الفرّاء في الاستواء، وهو مثله في الحذف والإقرار."[2] والمراد اختصم عندي من يقوم ومن يقعد، فحذف الاسم الموصول (مَن) لدلالة ما قبله عليه، فحذْف الموصول إذن على هذا الوجه جائز شائع في العربية، وإنْ منعه أكثر البصريين، ولا أرى اختلافًا كبيرًا بين الفرّاء والبصريين في منع تقدير اسم موصول في قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} وقوله عزّ وجلّ: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} الصافات/ ١٦٤، وقوله تبارك وتعالى: {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} مريم/ ٧١، وقوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ} النساء/١٥٩، فالبصريون قدّروا نكرة موصوفة هي (قوم) و (أحد) أو (واحد)، والفرّاء قدّر (مَن) وهي لا تكون اسما موصولًا فحسب بل قد تأتي نكرة موصوفة[3]، ويُترجّح أنّه يقصد النكرة الموصوفة، فالوضع الذي أجازه بتقدير (مَنْ) سائغ في كلام العرب، قال ابن فارس" ويضمرون من الأسماء (مَنْ) فيقولون: "مافي حينا إلا له أبل" أي: من له إبل..."[4]

و(مَنْ) المقدرة عند الفرّاء لها نظير مذكور في القرآن في قوله عزّ وجلّ: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} يونس/٤٢، {وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ} الأنبياء/٨٢، وذكر أبو البقاء أن (مَن) هنا نكرة موصوفة[5].

---

١ - يُنظر: معاني القرآن، ٢/٣١٥.

٢ - مجالس ثعلب، ص٤٦٥.

٣ - يُنظر: توضيح المقاصد، ١/٤٣٢، ومغني اللبيب، ٤/١٩٩، والهمع، ١/٣١٦.

٤ - الصاحبي في فقه اللغة، ص٢٣٣ويُنظر ص ١٧٨.

٥ - يُنظر: التبيان للعكبري، ٢/١٣٦

موقف أبي حيّان:

يجيز أبو حيّان حذف الموصول على ضعف إنْ دل عليه آخر يقابله، ويُرجّح عدم قياس الحذف؛ لأنّ الموصول وصلته كالجزء الواحد[1]، وفي حكمه على الفرّاء اتبع تعقيب الزجّاج[2]، والنّحاس[3] عليه في نسبتهما جواز الحذف له، و لم يتحقق من ذلك فكان ناقلا لرأيهما.

والحاصل أنّ الفرّاء كغيره من النحاة يجيز حذف الموصول إذا عُلم، والراجح عندي ما ذهب إليه الفرّاء وأكثر النحاة، من جواز الحذف إن دل عليه دليل؛ لأنه شائع أيّده السماع، وعضّده القياس، وتقدير (مَن) في شواهد المسألة القرآنية أولى عندي من تقدير (قوم) أو (أحد)؛ لوروده صراحة في القرآن.

١ - يُنظر: البحر المحيط، ٢/٢٧٨، ٦/٣٥٧

٢ - معاني القرآن للزجاج، ١/٥٧ وما بعدها.

٣- إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٤، ٤/٤٥٧.

[٢٧] حـــذف العائـــد من صلة (ما)

﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ المؤمنون/٣٣.

اختلف النحاة في حذف العائد من صلة (ما) بحسب نوعها إن كانت موصولة أو مصدرية، فمنهم من يرى حذفه، ومنهم من لا يرى ذلك، وآخرون يرون بألّا حاجة للعائد إن كانت (ما) مصدرية، وقد ذكر أبو حيّان هذه المذاهب في حذف العائد من قوله تعالى: {وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ} نقلًا عن التحرير أنّ الفرّاء يزعم أنّها " على حذفٍ أي: (مِمَّا تَشْرَبُونَ منه)، وهذا لا يجوز عند البصريين ولا يحتاج إلى حذف البتة؛ لأن (ما) إذا كانت مصدرًا لم تحتج إلى عائد، فإن جعلتها بمعنى (الذي) حذفت المفعول و لم تحتج إلى إضمار (من) انتهى، يعني أنّه يصير التقدير: مما تشربونه، فيكون المحذوف ضميراً متصلاً، وشروط جواز الحذف فيه موجودة، وهذا تخريج على قاعدة البصريين إلاّ أنّه يفوت فصاحة معادلة التركيب، ألا ترى أنّه قال: {مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ} فعداه بمن التبعيضية، فالمعادلة تقتضي أنْ يكون التقدير: مِمَّا تَشْرَبُونَ مِنْهُ، فلو كان التركيب مما تأكلونه لكان تقدير تشربونه هو الراجح."[١]

فالفرّاء يرى في قوله (مما تشربون) أنّه على حذفٍ بتقدير عائد مجرور بـــ (من) وذكر في معانيه أن " المعنى ممّا تشربون منه، وجاز حذف (منه) لأنك تقول: شربت من مائك فصارت (ما تشربون) بمنزلة شرابكم"[٢] وظاهر كلامه أن (ما) مصدرية بدليل تقديره (مما تشربون) بالمصدر (شرابكم) ومع هذا جعل لها عائدا وجاز حذفه، وهو مجرور بـــ(من)، ولعله على مذهبه الكوفي، فالكوفيون يذهبون إلى أن (ما) المصدرية تعد اسمًا لا حرفًا[٣]، فاحتاجت بذلك رابطًا يربطها بصلتها فكان الضمير المحذوف المجرور بـــ(من)، ووافقهم على اسمية (ما) المصدرية ابنُ السرّاج[٤]، والأخفشُ[٥]، والطبريّ الذي رأى رأي الفرّاء في الآية[٦].

---

١ - البحر المحيط، ٣٧٣/٦.

٢ - معاني القرآن للفرّاء، ٢٢٩/٢.

٣ - يُنظر رأي الكوفيين في اسمية (ما) المصدرية في: أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط (ط٢؛ دمشق: دار القلم) ٣٨١.

٤ - يُنظر: الأصول، ١٦١/١.

٥ - يُنظر رأي الأخفش في: المقتضب، ٢٠٠/٣، وشرح الرضيّ، ٢٩٢/٣.

٦ - يُنظر: تفسير الطبري، ٢٩/١٩.

والبصريون يرفضون توجيه الفرّاء[1]؛ لأنهم لا يرون اسمية (ما) المصدرية، فهي عندهم حرف، ولا تحتاج بذلك لرابط يربطها بصلتها[2]، وأما (ما) في الآية فيرون أنّها اسم موصول إلا أنّ المحذوف عندهم المفعول به (هاء الغيبة) والتقدير: (مما تشربونه)[3].

ومن النحاة والمفسرين من رأى غيرَ هذين الرأيين فابنُ عصفور[4]، وابنُ مالك[5]، وابنُ هشام[6]، وأبو حيّان[7]، والسمينُ الحلبيّ[8]، والسيوطيّ[9]، والألوسيّ[10]، متفقون مع البصريين على أنّ (ما) موصولة لا مصدرية، إلا أنّهم يختلفون معهم على المحذوف، فيرون أنّ المحذوف هو العائد المجرور، وأنّ هذا الحذف سائغ مكتملة شروطه وهي: كون الموصول مخفوضًا بمثل الحرف الذي خُفض به العائد مع اتحاد المتعلق، وهذا ما توافر في قوله تعالى: {وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ}، ومثله في شعر العرب قول الشاعر[11]:

نُصلّي لِلّذِي صَلّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُــدُهُ وإِنْ جَحَــد العُمومُ

أراد: نصلي للذي صلت له، فحذف العائد وحاره؛ وجاز ذلك لاتحاد حرف الجر والمتعلق[12]، وعليه فهم يرون أن المحذوف في الآية عائدٌ مجرورُ بـــ(من) والتقدير: (ويشرب ممّا تشربون منه)، ويقوّي ذلك عندهم أنّ هذا التقدير يحقق المعادلة والموازنة مع قوله تعالى:(يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ) وتقدير البصريين يفوّت هذه المعادلة[13].

---

١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١١٣/٣.

٢ - يُنظر: الكتاب، ١١/٣ – ١٥٦، والمقتضب، ٢٠٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس، ١١٣/٣.

٣- يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١١٣/٣.

٤ - يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور، ١٣٠/١.

٥ - يُنظر: شرح التسهيل،٢٠١/١، وشرح الكافية، ٤٤/١.

٦ - يُنظر: المغني، ٢٠٩/٥.

٧ - يُنظر: البحر، ٣٧٣/٦.

٨ - يُنظر: الدر المصون، ١٨١/٥.

٩ - يُنظر: الهمع، ٣١٠/١

١٠- يُنظر: روح المعاني، ٣٠/١٨.

١١- بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور، ١٣٠/١، وشرح التسهيل، ٢٠١/١، وقطر الندى، ١٣٢.

١٢ - يُنظر: المرجعان السابقان.

١٣ - نظر: البحر المحيط، ٣٧٣/٦، والدر المصون، ١٨١/٥، وروح المعاني للألوسي، ٣٠/١٨.

موقف أبي حيّان والترجيح:

الظاهر من موقف أبي حيّان في إعراب الآية، أنّه يقف موقف الفريق الثالث الذي يرى أنّ (ما) موصولة، وأنّ المحذوف هو العائد المجرور، وعلّق على توجيه البصريين بأنّه مفوّت لفصاحة معادلة التركيب مع ما قبله[1]، ويرى جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر مثل غيره من النحاة؛ لتوفر شروط الحذف المذكورة آنفًا[2]، واكتفى بنقل رأي الفرّاء عن النّحاس مع نقل تعليق النّحاس عليه بالنّص[3]، ويترجّح عندي موقف أبي حيّان من الآية والمسألة؛ لجواز حذف العائد المجرور بحرف جر في جملة الصلة، ولأنّ تقديرهم يحقق موازنة بين جمل الآية لا تتوافر في تقديرٍ غيره.

١ - يُنظر: البحر المحيط، ٦/٣٧٣.

٢ - يُنظر: التذييل، ٣/٧٧.

٣ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣/١١٣.

[٢٨] الإبدال من المستثنى منه المحذوف

﴿ لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ النساء/ ١٤٨.

"بالسوء متعلق بالجهر، وهو مصدر معرّف بالألف واللام، والفاعل محذوف، وبالجهر في موضع نصب، ومَنْ أجازَ أن ينوى في المصدر بناؤه للمفعول الذي لم يُسم فاعله قدّر أنّ (بالسوء) في موضع رفع، التقدير: (أن يجُهر) مبنياً للمفعول الذي لم يسم فاعله، وجوّز بعضهم أن يكون (من ظلم) بدلاً من ذلك الفاعل المحذوف التقدير: إِنْ أَحَدٌ إِلَّا الْمَظْلُومَ، وهذا مذهب الفرّاء، أجاز الفرّاء في (ما قامَ إلا زيد) أن يكون (زيد) بدلاً من (أحد)، وأمّا على مذهب الجمهور فإنه يكون من المستثنى الذي فرغ له العامل، فيكون مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر، وحسّن ذلك كون الجهر في حيز النفي، وكأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلومُ."[١]

أجاز النحاة نصب (مَنْ) في قوله تعالى: (مَنْ ظُلِمَ) على الاستثناء المنقطع[٢]، أي: لكن مَن ظُلم، أو على الاستثناء المتصل[٣]، فتكون (مَن) في محل نصب على الاستثناء، أو في محل رفع بدل من المستثنى منه المحذوف، على اعتبار أن فاعل المصدر (الجهر) محذوف، فكان (من ظُلم) بدلًا منه، والتقدير: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء إلا من ظُلم ذكره القيسيّ[٤]، وأبو البقاء[٥]، ومنهم من عدّه من الاستثناء المفرّغ فجعل (مَنْ ظُلم) بدلًا من الفاعل المحذوف، كالفرّاء، والنّحاس، اللذين يُفهم من تقديرهما: لا يحب الله أن يُجْهر بالسوء من القول إلا المظلومُ، أو من ظَلم[٦]، أنّهما يقصدان به تفرّغ العامل وهو المصدر (الجهر) لرفع الفاعل (مَنْ)، وقيل هو مذهب الجمهور[٧].

---

١ - البحر المحيط، ٣/ ٣٩٨.

٢ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ٢٩٣/١، وإعراب القرآن للنحاس، ٤٩٩/١، ومشكل إعراب القرآن للقيسي، ٢١١/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري،٤٠٢/١، والدر المصون للسمين، ٤٥١/٢.

٣ - يُنظر: المراجع السابقة.

٤ - يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ٢١١/١.

٥ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٤٠٢/١.

٦ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ٢٩٣/١،إعراب القرآن للنحاس، ٤٩٩/١.

٧ - يُنظر: البحر المحيط، ٣/ ٣٩٨، و الدر المصون للسمين، ٤٥١/٢.

موقف أبي حيّان والترجيح:

ذكر أبو حيّان وجوه إعراب (مَنْ ظُلِمَ) وحسّن منها الوجه الأخير وهو قول الجمهور، من كون الاستثناء مفرغًا، فجعل (مَنْ) مرفوعًا بالمصدر، فكان التقدير:لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم، وهو تقدير الفرّاء والنّحاس، وحسّن هذا التقدير كون الجهر في حيز النفي[1]، إلا أنّ الطبري منع ما ذهب إليه الفرّاء والنّحاس، وعدّ ذلك خطأً في العربية؛ " ذلك أن (مَن) لا يجوز أن يكون رفعًا عندهم بـــ (الجهر)؛ لأنها في صلة"أنْ" و لم ينله الجحد"[2]، فالجهر لم يتوجه إليه النفي.

أمّا موقفه من الفرّاء فظاهر كلامه أنّ الفرّاء أجاز إعراب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ، بدلًا من المستثنى منه المحذوف، نحو: ما قام إلا زيد، فـــ (زيدٌ) بدل من المستثنى منه المقدر بـــ (أحدٌ) وعليه يجوز أن يكون (مَنْ ظُلِمَ) بدلًا من فاعل (الْجَهْرَ) المحذوف، والتقدير: إن أحد إلا المظلوم، وقد اتضح في مسألة سابقة[3]، أنّ الفرّاء لا يرى الرفع على البدلية، أو النصب للمستثنى في الاستثناء المفرّغ، إنّما يرى إعرابه بحسب العامل قبل أداة الاستثناء، فقد قال:" وإذا لم تر قبل (إلا) اسما فأعمل ما قبلها فيما بعدها"[4]، وعليه فالفرّاء لم يُجز كون (مَنْ ظُلم) بدلًا من الفاعل المحذوف، فضلًا عن أنه في معانيه خرّج الرفع بمثل تخريج الجمهور له، إذ نصّ على أنّ التقدير: لا يحب الله أن يُجْهر بالسوء من القول إلا المظلوم[5]، وهو ما حسّنه أبو حيّان، وهو ما أميل إليه.

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ٣/ ٣٩٨.

٢ - تفسير الطبري، ٩/ ٣٤٥.

٣ - يُنظر: (نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرغ) ص ٧٣ – ٧٧.

٤ - يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ١/١٦٧.

٥ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٢٩٣.

[٢٩] شـــذوذ حذف واو الحال

﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ البقرة/٣٦.

الأصل في الحال أن يكون مفردًا، وقد يأتي جملة واقعة موقع المفرد، ولابد فيها حينئذ من رابط يربط الحال وصاحبه؛ ليكون المعنى متصلًا بين الحال وجملة الحال[١].

والرابط إما أن يكون ضميرًا عائدًا على صاحب الحال كقوله تعالى:{وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ}الأعراف/٤.

وإما أن يكون الضمير والواو معًا كقوله تعالى:{لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلَواةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى} النساء /٤٣، وإما أن يُستغنى بالواو عن الضمير، كقوله عزّ وجلّ:{ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاساً يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ} آل عمران/١٥٤[٢].

وأبو حيّان في تفسيره لآية البقرة تعرض لإعرابها فأعرب قوله تعالى: {بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} "جملة في موضع الحال، والعامل فيها اهبطوا، و لم يحتج للواو لإغناء الرابط عنها الذي هو الضمير، واجتماع الواو والضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً أكثر من انفراد الضمير، وفي كتاب الله تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)، وليس مجيئها بالضمير دون الواو شاذاً، خلافاً للفراء ومن وافقه كالزمخشري"[٣].

فنصّ في كلامه على أنّ الفرّاء قال بشذوذ مجيء الضمير دون الواو في الجملة الاسمية، وتبعه الزمخشري فعدّ حذف الواو من الجملة الاسمية شاذًا[٤]، وابن الحاجب أجاز حذفه على ضعف[٥]، وفي ذلك مخالفة للجمهور، فسيبويه في كتابه وإن لم يصرح بجواز حذف واو الحال، إلا أنّه

---

١ - يُنظر: شرح التسهيل، ٢/٢٧٤، وشرح الرضي، ٢/٨١-٨٢، والهمع، ٤/٤٢، وشرح ابن عقيل، ٢/ ٢٧٨.

٢ - يُنظر: المراجع السابق.

٣ - البحر، ١/٣١٦.

٤ - يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص١١٤.

٥ - يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب،١/٣٤٤.

ساق أمثلة من كلام العرب يُفهم منها جواز حذفه، فذكر أنّ " بعض العرب يقول: كلمته فوه إلى فيّ، كأنه يقول: كلمته وفوه إلى فيّ، أي كلمته وهذه حاله"[1]، ويقول المبرد: "فلو قلت: كلمته فوه إلى فيّ لجاز، لأنك تريد: كلمته وفوه إلى فيّ"[2]، والاستغناء بالضمير عن الواو عندهم قياس؛ بدليل الشواهد القرآنية، وكلام العرب شعرًا ونثرًا فيه ما يدل على جواز الحذف[3]، وساق ابنُ مالك في شرح التسهيل[4] كثيرًا منها، نحو:

وتَشربُ أسآرِي القطا الكُدْرُ بعدما سَرَتْ قَرَبًا أحْناؤُها تَتَصَلْصَلُ[5]

والتقدير: وأحناؤها.

وقوله:

ما بالُ عيْنكَ دمعُها لا يَرْقأ وحَشَاكَ مِن خَفقانه لا يَهْدَأُ[6]

والتقدير: ودمعها.

بل إنّه عند ابن مالك أقيس من إفراد الواو؛ " لأنّ إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهو الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغني بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزيّة على إفراد الواو"[7]، وتعقّبَ الزمخشريّ في رأيه، وبيّنَ خطأه، وأنّ الزمخشري تنبه لخطئه في الكشاف فأعرب قوله تعالى: {بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوّ} في موضع نصب على الحال، وكذا فعل بـــ { لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ} الرعد/٤١، فقال هو جملة محلها النصب على الحال.[8] فرجع بذلك عن رأيه إلى رأي الجمهور.

---

١ - يُنظر: الكتاب ١/٣٩١.

٢ - المقتضب، ٣/٢٣٦.

٣ - يُنظر: شرح الرضي على الكافية٢/٨٢، وشرح الأشموني٢/٣٦، والدر المصون ١/١٩٤، والمغني، ٢/٢٦٥.

٤ - ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٨ وما بعدها.

٥ - البيت من الطويل، وهو للشنفري في ديوانه،٦٦، ينظر: الأمالي لأبي علي القالي، ٣/٢١٠، وشرح التسهيل، ٢/ ٢٧٨،و الخزانة، ٧/٤٢٠.

٦ - بلا نسبة في شرح التسهيل، ٢/٢٧٩،

٧ - شرح التسهيل ٢/٢٨٠.

٨ - يُنظر: المرجع السابق ٢/٢٨٠، والكشاف للزمخشري، ٢/٩٣، ٢/٥٠٣.

موقف أبي حيّان والترجيح:

موقفه من المسألة هو موقف الجمهور الذي لا يرى شذوذ حذفها مع الجملة الاسمية الواقعة حالا والاستغناء بالضمير عنها، وإن كان اجتماعها مع الضمير هو الأكثر[1]، ونصّ في غير موضع من كتابه على موقفه من الفرّاء في هذه المسألة، فذكر عن قوله تعالى:{إِن الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ} أنّ (وَهُمْ كُفَّارٌ) جملة حالية، وواو الحال في مثل هذه الجملة إثباتها أفصح من حذفها، خلافاً لمن جعل حذفها شاذاً، وهو الفرّاء، وتبعه الزمخشري"[2]، ويقول في موضع آخر" حتى إن الفرّاء زعم أن عدم الواو شاذ، وإن كان ثم ضمير، وتبعه على ذلك الزمخشري."[3]

وموقفه من الفرّاء يحتاج إلى تحقيق؛ فبالرجوع إلى معاني القرآن للفرّاء لم أجد نصًا صريحًا له بشذوذ حذف الواو والاستغناء عنه بالضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالًا، فجملة (بعضكم لبعض عدو) لم يتعرض لها في معانيه، وقوله (وَهُمْ كُفَّارٌ) لم يقل بشذوذ حذف الواو منها[4].

وأبو حيّان نفسه نقل في كتابه الارتشاف قولًا عن الفرّاء، يُناقض ما نسبه إليه في البحر المحيط، فنقل عنه فيما سُمع عن العرب من قولهم: (كلمته فوه إلى فيّ) أنه قال: "أكثر كلام العرب فاه إلى فيّ بالنصب، والرفع مقول صحيح[5]" والظاهر من كلامه تصحيح قولهم: "كلمته فوه إلى فيّ" لا وصفه بالشذوذ، والزمخشريّ الذي رأى هذا الرأي، وتراجع عنه في الكشاف لم يشر إلى أنّ الفرّاء صاحب هذا المذهب، وابن مالك الدقيق في نقله عن القدماء تناول المسألة وعقّب على الزمخشريّ و لم يُشر أيضًا للفراء، وكذا الزجّاج والنّحاس وهما المشهوران بتعقّبه في كثير من الآراء، لم يتعرضا لشيء من هذا.

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ٣١٦/١.

٢- المرجع السابق، ٦٣٥/١.

٣ - المرجع السابق ٥١١/٣.

٤ - يُنظر: معاني القرآن، ٩٦/١.

٥ - الارتشاف، ١٥٦٠/٣.

لكنّا نجد للفراء رأيًا يخص واو الحال خالف فيه جمهور النحاة، غير الذي ذكره ابو حيّان آنفا، وهو رأيه في جواز وقوعها بعد عاطف يعطف الجملة الاسمية على ما قبلها، فذكر في المعاني" وقوله: (أو هم قائلون) واو مضمرة، المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقًا على نسق، ولو قيل لكان جائزًا كما تَقُولُ فِي الكلام:

أتيتني واليًا، أو وأنا معزول، وإن قلت: أو أنا معزول، فأنت مضم للواو"[1].

فأجاز ذكر الواو مع حرف العطف (أو) و لم يذكر أن حذفه أو إضماره شاذٌ، ولو أراد أنه شاذ لصرح بذلك، وقد يكون ثمة التباس حصل عند أبي حيّان في هاتين المسألتين، ومن نقل عنه لم يتحقق من صحة ما نُسب للفراء.

ويترجّح لي ممّا سبق أنّ الفرّاء يرى صحة حذف الواو والاستغناء عنه بالضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالا، وإن كان الأكثر ذكرهما معًا؛ بدليل النصّ المنقول عنه في الارتشاف[2]، وهو ما ذهب إليه الجمهور.

---

١ - معاني القرآن للفراء، ٣٧٢/١.

٢ - يُنظر: الارتشاف، ١٥٦٠/٣.

[٣٠] حكم الجواب إذا اجتمع شرط وقسم

﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ الإسراء/ ٨٨.

كل من الشرط والقسم يستدعي جوابًا، فإذا اجتمعا حُذف جواب المتأخر منهما؛ لدلالة جواب الأول عليه، هذا إذا لم يسبقهما ذو خبر – أي مبتدأ أو ما قام مقامه- فإذا سبقهما ذو خبر رُجّح الشرط مطلقًا، فيُجاب ويُحذف جواب القسم[١]، وإن لم يسبقهما ذو خبر وتقدم القسم فمحل خلاف بين النحاة، منهم من أجاز تقديم جواب الشرط، ومنهم من منع ذلك مطلقًا، وأبو حيّان في تعليقه على الآية ذكر أنّ" الجواب في نحو هذا للقسم المحذوف لا للشرط، ولذلك جاء مرفوعاً، فأمّا قول الأعشى:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لاتُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القومِ نَنْتَفِلُ

فاللام في (لَئِنْ) زائدة وليست موطئة لقسم قبلها، فلذلك جزم في قوله: لاتُلْفِنَا، وقد احتج بهذا ونحوه الفرّاء في زعمه أنّه إذا اجتمع القسم والشرط وتقدم القسم و لم يسبقهما ذو خبر أنّه يجوز أن يكون الجواب للقسم وهو الأكثر وللشرط، ومذهب البصريين يحتم الجواب للقسم خاصة[٢]."

وبالرجوع لمعاني القرآن للفرّاء يتضح أنّه لا يخالف النحاة كثيرًا فيما ذهب إليه، فالفعل الواقع جوابًا، إن كان فعلُ الشرط ماضيًا، أو مضارعًا منفيًا بـــ (لم)، جُعل الجواب للقسم؛ "لأن الجزم لا يستبين فيه"[٣]، والنحاة يُقرّون هذا[٤]، وإن كان شرطه مضارعًا لم يسبق بنفي، جاز جزمه،

---

١ - يُنظر: شرح التسهيل، ٨٢/٣، والهمع، ٢٥٢/٤، وأوضح المسالك، ١٩٨/٤.

٢ - البحر المحيط، ٧٥/٦.

٣ - معاني القرآن للفراء، ٦٦/١.

٤ - يُنظر: أوضح المسالك، ١٨٦/٤، والارتشاف، ١٧٨٣/٤، وحاشية الأشموني، ٢٧٥/٣، وشرح التصريح، ٤١٤/٢، والهمع، ٢٥٣/٤.

ويدل على ذلك قوله: "وإن أَظْهرَت الفعل بعدها على (يفعل) جاز ذلك وجزمته، فقلت: لئن تقم لا يقم إليك، وقال الشاعر:

لئِن تَكُ قد ضاقت عليكم بيوتُكم لَيَعلمُ ربّى أنّ بيتي واسع[1]"

فجعله في المثال جوابًا للشرط وقد سُبق بقسم، وفي البيت الشعري جعله جوابًا للقسم؛ فالشرط في كلا المثالين مضارع لم يسبق بنفي، فجاز الاستغناء عن جواب القسم بجواب الشرط، مع تقدم القسم في هذه الحالة، وفيما عداها، وقيل: اللم فيه زائدة، فهو مع الجمهور، حتى الأبيات التي خرّجها البصريون وأتباعهم لتناسب مذهبهم – كما سيأتي لاحقًا- كانت كتخريج الفرّاء لها، فخرّج ما أُنشد عن امرأة عقيلية فصيحة من قولها:

لئن كان ما حُدّثته اليومَ صَادقاً أصُمْ في نهارِ القيظ للشمس باديَا

وأرْكَبْ حمارًا بين سرجٍ وفروةٍ وَأُعْرِ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَــا[2]

على أنّ الأولى والقياس أن يبقى جوابًا القسم، أي: لأصومنّ، لكن الشاعر توهم إلغاء اللام[3] - أي كأنها غير موجودة -، "وكان الوجه في الكلام أن يقول: لئن كان كذا لآتينّك"[4]، وقول الأعشى:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لاتُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القومِ نَنْتَفِلُ[5]

ذكر أن الوجه فيه "الرفع كما قال الله: { لئنْ أُخْرِجُوا لاَ يخْرُجُونَ مَعَهُم} الحشر/١٢، ولكنّه لمــّا جاء بعد حرف يُنوى به الجزم صُيّر جزمًا جوابًا للمجزوم وهو في معنى رفع"[6]

١- أنشده الكسائيّ عن الكميت بن معروف، يُنظر: معاني القرآن للفراء،١/٦٦، ٢/١٣١، وشرح الرضيّ، ٦/٦٤، والأشموني، ٣/٢٧٦، والتصريح، ٢/٤١٤، والخزانة، ١٠/٧٥، ١١/٣٥١، ٣٧٤، ٤٥٦.

٢ - يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ١/٦٧، ٢/١٣١، وشرح الرضي، ٦/٢٣٢، والأشموني، ٣/٢٧٤، وتهذيب اللغة، ٧/١٣٨،و الخزانة، ١١/٣٥١، ٣٦٢، واللسان، ٢/١١٠١، مادة (ختم).

٣ - يُنظر: معاني القرآن، ١/٦٧.

٤ - معاني القرآن، ١/٦٧.

٥ - البيت للأعشى في ديوانه، شرح وتعليق: محمد محمد حسين (ط؛ ٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣) ١١٣، يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ١/٨٦، ٢/١٣١، وشرح الرضي، ٦/٢٣٢، والأشموني، ٣/٢٧٣، والخزانة، ٩/٤٠٥، ١١/٣٨٠،و اللسان، ٦/٤٥١٠، مادة (نفل).

٦ - معاني القرآن، ١/٦٩.

وأيضًا ما أنشده القاسم بن معن عن العرب:

حَلَفْتُ له إِنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لا يَزَلْ أَمَامكَ بيتٌ مِنْ بُيوتِى سائِرُ[1]

ذكر أنّ " المعنى حلفت له لا يزال أمامك بيت؛ فلما جاء بعد المجزوم صُيّر جوابًا للجزم"[2]، فالمختار عنده فيما سبق أن يكون الجواب للقسم، ويقد كون للشرط على قلة، وفيما ورد عن العرب في أشعارها فقط، يدل على ذلك قوله: "وربما جَزَم الشاعر، لأن (لئن) (إنْ) التي يجازى بها زيدت عليها لام، فوجّه الفعل فيها إلى فَعَل، ولو أُتى بيفعل لجاز جزمه، وقد جَزَم بعض الشعراء بلئِن، وبعضهم بـــ (لا) التي هي جوابها." [3]فقوله:"ربما جزم الشاعر"، وقوله:"وقد جزم بعض الشعراء" يدل على أن ذلك عنده على قلة أو ضرورة، وأنّ الأكثر إن تقدم القسم على الشرط و لم يسبقهما طالب خبر، أن يكون الجواب للقسم.

وممن وافق الفرّاء في قلة جواز جعْل الجواب للشرط دون القسم، مع تأخر الشرط إن لم يسبقهما ذو خبر، ابنُ مالك الذي قال: " لا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره."[4] مستشهدًا بقول الأعشى السالف الذكر، وأبيات أُخر[5]، وابن مالك يرى أنّ الجواب إن تقدم ذو خبر كان للشرط وجوبًا، وردّه عليه النحاة الذين يرون جواز ذلك لا تحتمه[6]، وزاد عليه أنه لو كانت أداة الشرط "لو أو لولا" استغني بجوابها عن جواب القسم مطلقًا نحو: والله لو فعلتَ لفعلتُ، ولو فعلتَ والله لفعلتُ"[7]، والرضيّ أيضًا يجيز ما أجازه الفرّاء بقوله إنّ ذلك: "جاز قليلًا بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه أن يُرجح الشرط فيعتبر؛ لأجل كونه أقرب إلى الجواب

---

١ - يُنظر: المرجع السابق، ٦٩/١، ٢٣٦، وشرح الرضي، ٢٣٢/٦، والخزانة، ٣٥٠/١١، ٣٥٢، ٣٦٣.

٢ - معاني القرآن، ٦٩/١.

٣ - المرجع السابق، ١٣٠/٢.

٤ - شرح التسهيل، ٨٢/٣.

٥ - يُنظر: المرجع السابق، ٨٢/٣.

٦ - يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام، ١٩٨/٤، والارتشاف، ١٧٨٤/٤، وحاشية الأشموني، ٢٧٣/٣.

٧ - شرح التسهيل، ٨٣/٣.

ويلغى القسم كما مرّ في قوله: لئن مُنيَت بنا عن غبّ معركة..."[1] معللًا جواز ذلك مع قلته بأنّ" القسم أكثر إلغاءً من الشرط؛ لأنه أكثر دورانًا في الكلام، حتى رفع الله به المؤاخذة به بلا نية ؛ لتمرن ألسنتهم عليه، وسماه لغوًا، فقال تعالى:{ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ} البقرة/٢٢٥.

وأيضًا تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم الكلام بدونه، والشرط موردٌ في جوابه معنىً لم يكن فيه، وهو التوقيف[2]... فلهذا قد يُلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يُلغى، بخلاف الشرط"[3]، ووافق ابنَ مالك فيما ذهب إليه في (لو ولولا)[4]، ووافقهم من المحدثين إبراهيم السامرائيّ، فقال: " إنّ هذا الاستعمال غير قليل، وترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما، وتقدُم القسم وارد عند عصور العربية الأولى"[5]

وما أجازوه منعه جمهور البصريين مطلقًا وحتّموا الجواب للقسم، إن تقدم على الشرط و لم يسبقهما ذو خبر، فسيبويه يُقرّ قولهم:"أنا والله إن تأتني لا آتك؛ لأن هذا الكلام مبني على أنا، ألا ترى أنّه حسن أن تقول: أنا والله إن تأتني آتك، فالقسم هاهنا لغوٌ، فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه، ألا ترى أنّك تقول: لئن أتيتني لا أفعل ذاك؛ لأنها لام قسم، ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعلْ؛ لأن الآخِر لا يكون جزمًا."[6]

---

١ - شرح الرضي على الكافية، ٦/٢٣٤.

٢ - المراد به أن جواب الشرط متوقف على حصول الشرط.

٣ - شرح الرضي على الكافية، ٦/٢٣٣.

٤ - السابق، ٦/٢٣٤.

٥ - د. إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي (ط؛ ٣، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٣م) ص١٤٠.

٦ - الكتاب، ٣/٨٤.

ووافقهم على ذلك ابن عصفور[١]، وأبو حيّان[٢]، وابن هشام[٣]، والخضريّ[٤]، وإنّما لم يبنَ عندهم "الجواب على المتأخر منهما؛ لأنّك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثاني عليه، والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيء منها إلا لتقدّم الدليل عليه"[٥]، فلا يحذف عندهم شيء إلا لدلالة ما قبله عليه، وخرّجوا الشواهد السابقة على زيادة اللام في كل من: قول المرأة العقيلية، وقول الأعشى، وما أُنشد من قولهم: (حَلَفْتُ له إِنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لا يَزَلْ)، خُرّج على أنّ (حلفت) غير مُضمّن معنى القسم بل هو خبر محض، ولو ضمنته معنى القسم لبني (لا يزال) عليه؛ لتقدمه فكأنه قال: "حلفت" وتم الكلام، ثم أراد أن يتبين بعد ذلك ما الذي حلف عليه"[٦]

إذن هم لا يجيزون مع تقدم القسم على الشرط إن لم يسبقهما ذو خبر، أن يُجعل الجواب للشرط دون القسم، إلا في ضرورة الشعر.

موقف أبي حيّان والترجيح:

وقف من مسألة اجتماع القسم والشرط موقف البصريين منها، فيرى أنّه " إذا اجتمعا فإما أنْ يتقدم عليهما ما يطلب خبرًا، أو لا، إنْ لم يتقدم، فالجواب للسابق منهما... ويُحذف جواب ما تأخّر منهما لدلالة جواب ما أثبت جوابه منهما"[٧]، وذكر أن الفرّاء يزعم جواز هذه المسألة[٨]، محتجًا بقول الأعشى السابق.

---

١ - يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور، ١/٥٥٦.

٢ - يُنظر: الارتشاف، ٤/١٧٨٣- ١٧٨٤.

٣ - يُنظر: مغني اللبيب، ١/٨٤٩، وأوضح المسالك، ٤/ ١٩٨.

٤ - حاشية الخضري، ٢/١٢٦.

٥ - شرح الجمل لابن عصفور، ١/٥٥٦.

٦ - شرح الجمل، ١/٥٥٧.

٧ - الارتشاف، ٤/١٧٨٣.

٨ - يُنظر: البحر المحيط، ٦/٧٤، ٨/٢٤٧، الارتشاف، ٤/١٧٨٣.

والواضح من موقف الفرّاء فيما سبق أنّه لم يحتجّ صراحة على تقعيد قاعدة، بناء على الشواهد المسموعة عن العرب، بل قَبِل المسألة فيما سُمع عنهم فقط، و لم يُحبذها في غيره، بدليل أنّه اختار في كل الشواهد أن يكون الجواب للقسم[1]، وبتخريجه لبيت الأعشى بأن اللام في (لئن) زائدة، فأجازه على قلة، بناء على ما سُمع.

وأقرّ أبو حيّان قلة ذلك عند الفرّاء بقوله:" وقد احتج بهذا ونحوه الفرّاء في زعمه أنه إذا اجتمع القسم والشرط وتقدم القسم و لم يسبقهما ذو خبر أنه يجوز أن يكون الجواب للقسم وهو الأكثر" يعني الأكثر عند الفرّاء أن يكون الجواب في هذه الحالة للقسم.

ويجوز عندي ما ذهب إليه الفرّاء في قلة من جواز جعْل الجواب للشرط دون القسم، مع تقدم القسم إنْ لم يسبقهما ذو خبر، للعلة المذكورة عند الرضيّ، ولما نُقل عن العرب من أشعارها التي لا سبيل لردها، خاصة " إذا كان ذلك مرتبطًا بالمعنى، فمن أراد أن يكون الكلام أكثر توكيدًا جعل الجواب للقسم، ومن أراد أن يجعله أقل توكيدًا جعل الجواب للشرط."[2]

---

١ - يُنظر: ص، ١٢٤، ١٢٥.

٢- عبد الهادي كاظم الحربي، الشاهد النحوي عن الفرّاء في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، رسالة ماجستير بإشراف: أ. د. صباح عطيوي عبود (جمهورية العراق: جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٥م) ص٣١٦.

[٣١] حذف فعل الشـــرط

﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ النحل/٥٣.

الحذف من سنن العرب في كلامها، وقد أجازوه في كثير من المواضع، و لم يكن جوازه عندهم على إطلاقه، لكن بحدود وشروط استنبطها النحاة من استقرائهم كلام العرب، وما عدا ذلك من المواضع عدوه من الضرورات.

ومن ذلك جواز حذف فعل الشرط، بشروط اتفق عليها جُلّ النحاة، وخالفهم فيها الفرّاء، فقد ذكر أبو حيّان أنّ الفرّاء أجاز في الآية ": أن تكون (ما) شرطية، وحذف فعل الشرط، قال الفرّاء: التقدير: وما يكن بكم من نعمة، وهذا ضعيف جداً؛ لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد (إنْ) وحدها في باب الاشتغال، أو متلوة بـــ (ما)[١] النافية مدلولاً عليه بما قبله، نحو قوله:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسامُ

أي: وإلّا تطلقها، حذف (تطلقها) لدلالة طلقها عليه، وحذفه بعد (إنْ) متلوة بـــ(لا) مختص بالضرورة نحو قوله:

قَالتْ بناتُ العمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدَماً قَالتْ وَإِنْ

أي: وإن كان فقيراً معدماً، وأما غير (إنْ) من أدوات الشرط فلا يجوز حذفه إلا مدلولاً عليه في باب الاشتغال مخصوصاً بالضرورة نحو قوله: أينما الريح تميلها تمل،التقدير: أينما تميلها الريح تميلها تمل."[٢]

أجاز الفرّاء حذف فعل الشرط بعد (ما)؛ لأنّه في معنى الجزاء[٣]،"والجزاء لا بدّ له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر.

---

١ - قد يكون النص محرف، والصواب (لا النافية)؛ بدليل الشاهد الشعري، وقوله:" وحذفه بعد (إنْ) متلوة بـــ(لا) "

٢ - البحر المحيط، ٤٨٦/٥.

٣ - يُنظر: معاني القرآن، ١٠٤/٢.

كما قال الشاعر[1]:

إنِ العَقْلُ فى أموالنا لا نضِق به ذِراعاً وإن صبراً فنَعْرِفُ للصبر

أراد: (إن يكن) فأضمرها."[2]

أي: إنْ يكن العقل لديه، و(إنْ صبرًا)، أي: وإنْ تصبر صبرًا، ووافقه فيما ذهب إليه، الحوفي[3]، والعكبريّ[4].

ويحسُن الحذف عند سيبويه والبصريين في هذه المسألة بعد (إنْ)، نحو قولهم: إنْ خير فخير، وإنْ خنجر فخنجر، كأنّه قال: إن كان معه خنجر حيث قَتَل فالذي يُقْتلُ به خِنجر، وإن كان في إعمالهم خير فالذي يُجزون به خير[5]، مستشهدين بالشاهد الشعري المذكور عند الفرّاء ، والتقدير إضمار رافع أو ناصب، فبإضمار رافع يكون: إن وقع صبر، أو كان فينا صبرٌ فإنّا نصبر، وبإضمار ناصب يكون التقدير: يكن صبرًا، وإضمار الناصب عند سيبويه أحسن[6].

ومنه أيضًا قول النعمان بن المنذر:

قد قِيلَ ذلكَ إنْ حقّاً وإنْ كَذِباً فما اعتذارُكَ من شيءٍ إذا قِيلا[7]

بإضمار: إن يكن، ويجوز أن يكون: إنْ وقع حقٌّ وإنْ وقع كذبٌ[8]، وقول ليلى الأخيلية:

لا تقربَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِمًا أَبداً وإنْ مَظْلُومَا[9]

والتقدير: أن تكن ظالمـــاً، وإن تكن مظلومًا.

---

١ - هدبة بن خشرم العذري، والبيت من قصيدة قالها عند معاوية بن أبي سفيان، يُنظر: الكتاب، ١/٢٥٩، ومحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٣؛ القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م)، ٤/٧١، والمغني، ٤/٣٨.

٢ - معاني القرآن للفراء، ٢/١٠٤، ١٠٥.

٣ - يُنظر: البحر المحيط، ٥/٤٨٦.

٤ - يُنظر: التبيان، ٢/٧٩٨.

٥ - يُنظر: الكتاب، ١/٢٥٩.

٦ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٢٥٩.

٧ - البيت من قصيدة وجهها النعمان للربيع بن زياد العبسي، مطلعها: شرّد برحلك عنّي حيث شئت ولا تكثر عليّ ودع عنك الأقاويلا، يُنظر: الكتاب، ١/ ١٦١، ٢٦٦، ٢٦٧، والزاهر في معاني كلمات الناس، ٢/١٤٦، ١٥١، والمفصل للزمخشري، ١٢٦، وشرح الرضي، ٢/٢٠٢، الهمع، ٢/١٠٢، الخزانة، ٤/ ٩، ١٠، ٩/ ٥٥٣ – ٥٥٥.

٨ - يُنظر: الكتاب، ١/٢٦٠ بتصرف.

٩ - يُنظر: الكتاب، ١/٢٦١، والأمالي لأبي علي القالي، ١/٢٥٢.

إلى غير ذلك من الشواهد الشعرية، على جواز إضمار فعل الشرط بعد (إنْ)، وإنما كان الإضمار بعدها؛ لأنّها من الحروف التي يُبنى عليها الفعل، وليست من الحروف التي يُبتدأ بعدها ليُبنى عليها الأسماء[1].

ولا يكون ذلك الإضمار إلا في الحروف والمواضع الواردة عن العرب، فيُظهَر ما أَظْهرَت العرب، ويُضمَر ما أضمرت[2]، ومن الحروف التي يُضمر بعدها فعل الشرط غير (إنْ)، (لو) كقولهم: "ألا طعام ولو تمرًا، كأنك قلت: ولو كان تمرًا"[3] وجاز ذلك في (لو)؛ لأنها "بمنزلة (إنْ) لا يكون بعدها إلا الأفعال"[4]، وفيما عدا هذين الحرفين يُعدّ ضرورة.

وأجاز المبرد ما أجازه سيبويه، وأجْملَ رأيه بعد شواهد عدة ساقها على الإضمار بعد حروف الجزاء بقوله" ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلومًا بما يدل عليه من متقدمِ خبرٍ، أو مشاهدة حال"[5]

فظاهر كلامهما وما ذهبا إليه أنهما يُجيزان المسألة، بعد حرفي الجزاء (إنْ) و (لو) لمجيء الأفعال بعدهما، إن دل على المحذوف دليل.

ووافقهما ابنُ عصفور[6]، وابنُ مالك[7]، وذهب ابنُ هشام إلى جواز الحذف لكون الشرط واقعًا بعد (إنْ لا)، وإن لم يكن فهو شاذ[8]، وجاز عند أبي حيّان حذف الشرط بعد (إنْ) وحدها لدلالة المعنى عليه مثبتا في باب الاشتغال كقوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

---

١ - يُنظر: الكتاب،١/٢٦٣.

٢ - يُنظر: المرجع السابق. ١/٢٦٥.

٣ - السابق، ١/٢٦٩.

٤ - السابق، ١/٢٦٩.

٥ - المقتضب، ٢/٨٢.

٦ - يُنظر: المقرب لابن عصفور،ص٣٠٣، وشرح الجمل، ٢/٣١٧.

٧ - يُنظر: شرح التسهيل، ٣/٣٩٨.

٨ - يُنظر: أوضح المسالك،٤/١٩٤، عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر (ط؛ ١، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤م) ١/٤٤٥.

فَأَجِرْهُ} التوبة/ ٦، أو متلوة بلا النافية كما في الشاهد[١]:
وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسامُ[٢].

ومما سبق يتضح أنّ النحاة المذكورين وافقوا سيبويه، في وجود دليل على المحذوف، وخالفوه في كونهم قصروا الحذف على (إنْ) متلوة بـــ (لا) النافية، في حين أنّ سيبويه أجازه بعد (إنْ) غير متلوة بنفي كما في الشواهد المذكورة آنفًا، وساقها في نقل عن العرب متلوة بـــ (لا) النافية، في قولهم:" إنْ لا حظية فلا إلية، أي: إنْ لا تكن له في الناس حظيّة فإني غير ألّية"[٣]، والنحاة قصروها على (إنْ) وحدها كما عند أبي حيّان، وسيبويه أجاز الحذف مع (لو) لأنها مثل (إنْ).

وبالموازنة بين ما ذهب إليه البصريون وأتباعهم، وبين ما ذهب إليه الفرّاء، يتلخص مذهب البصريين في: جواز الحذف إن دل على الشرط دليل، و تكون بعد حروف الجزاء (إنْ) و (لو)، والفرّاء من خلال إعرابه للآية، يتضح أنّه يُجيز حذف الشرط بعد أي أداة فيها معنى الجزاء، يدل على ذلك قوله: " (ما) فِي معنى جزاء وَلَهَا فعلٌ مضمر، كأنك قلت: (ما يكن بكم من نعمة فمن الله) [٤]،" فحَذَفه بعد (ما) في الآية، واستشهد عليه بشاهد، حُذف منه بعد (إنْ) ويؤيد ما ذهب إليه الفرّاء، ما أنشده ابن مالك في شرح الكافية[٥]:
متى تُؤْخَذوا قسراً بظِنّة عامر ولا يَنْجُ إلاّ في الصِّفاد يزيدُ
وتقدير الكلام: متى ندرككم تُؤخذوا قسرًا، فحُذف فعل الشرط وليست الأداة (إنْ) ولا وجد

---

١ - يُنظر: الارتشاف، ٤/ ١٨٦٩، ١٨٨٣.

٢ - البيت من قصيدة للأحوص الأنصاري، وصدره: فطلقها فلست لها بكفءٍ، يُنظر: شرح الكافية، ١٢٧/٢، وتوضيح المقاصد، ١٢٨٦/٣، ومغني اللبيب، ٥٢٢/٦، وأوضح المسالك، ١٩٤/٤، وتهذيب اللغة، ٣٠٣/١٢، والارتشاف، ١٨٨٣/٤، والهمع، ٣٣٦/٤، والخزانة، ٣٣٦/٤.

٣ - الكتاب، ٢٦١/١.

٤ - يُنظر معاني القرآن، ١٠٤/٢.

٥ - يُنظر: الكافية، ١٢٧/٢، وتوضيح المقاصد، ١٢٨٧/٣، والهمع، ٣٣٧/٤.

في الكلام نفي بـــ (لا)، وابن مالك يرى أنّ حذفه مع (إنْ) كثير ومع غيرها قليل، و لم يمنعه[1] وتبعه الأزهريّ[2]، وعدّه البصريون من قبيل الضرورة الشعرية.

فالكوفيون إذن لم يُحجّروا واسعًا فجعلوا الحذف بعد (إنْ) متلوة بنفي[3] كقوله: وإلا يعل مفرقك الحسام، وغير متلوة به[4] كقوله: وإن صبرًا فنعرف للصبر، وأجازوه مع غير (إنْ) كما اتضح آنفًا.

موقف أبي حيّان والترجيح:

أكثر ما يكون فعل الشرط عنده ظاهرًا، ويقل إضماره في باب الاشتغال دون غيره[5]، ويُجيز حذفه منفيًا بـــ (لا) بعد (إنْ)، ولا يكون ذلك عنده إلا مع (إنْ) وحدها دون غيرها من أدوات الشرط[6]، وعدّ غير ذلك من الضرورات، وهو بذلك مخالف لسيبويه الذي أجازه مع غير (إنْ)، وبغير نفي، ومُخالف للفرّاء الذي أجازه مع غير (إنْ) و(لو)[7]، ويظهر لي جواز ما ذهب إليه الفرّاء مع قلته، ولا يُعدّ شاذًا أو من قبيل الضرورات كما ذهب لذلك المخالفون، ويترجّح عندي في الآية كون (ما) موصولة، كما أجاز ذلك الفرّاء.[8]

---

١ - يُنظر: شرح الكافية، ١٢٧/٢، وتوضيح المقاصد، ١٢٨٧/٣.

٢ - يُنظر: شرح التصريح للأزهري، ٤١٠/٢.

٣ - يُنظر: مجالس ثعلب ٥٨٢/٢.

٤ - يُنظر: معاني القرآن ١٠٥/٢.

٥ - يُنظر: الارتشاف، ١٨٦٩/٤، والبحر المحيط، ٤٨٦/٥.

٦- الارتشاف، ١٨٨٣/٤.

٧ - يُنظر: البحر المحيط، ٥/ ٤٨٦.

٨ - يُنظر: معاني القرآن، ١٠٥/٢.

[٣٢] حكم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ البقرة/٨٥.

منع النحاة حذف حرف النداء في مواضع[١]، منها: حذفه مع اسم الإشارة، وقد نقل أبو حيّان عن الفرّاء جوازه، فذكر في قوله تعالى: (أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) أن بعض المعربين ذهب " إلى أنّ هؤلاء منادى محذوف منه حرف النداء، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأنّ اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء، ونقل جوازه عن الفرّاء، وخرّج عليه الآية الزجّاج وغيره، جنوحاً إلى مذهب الفرّاء، فيكون على هذا القول (تقتلون) خبراً عن أنتم، وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء، والفصل بينهما بالنداء جائز، وإنّما ذهب من ذهب إلى هذا في هذه الآية؛ لأنّه صعب عنده أن ينعقد من ضمير المخاطب واسم الإشارة جملة من مبتدأ وخبر، وقد بينا كيفية انعقاد هذه الجملة، وقد أنشدوا أبياتاً حُذف منها حرف النداء مع اسم الإشارة، من ذلك قول رجل من طيئ:

إن الأُولَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِم هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ"[٢]

نُقل عن الكوفيين جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة[٣]، وبالرجوع لآرائهم في مظانها لا نجد للفرّاء رأيًا في معانيه يجيز فيه الحذف مع اسم الإشارة، وثعلب وهو أحد الكوفيين المُعتد بآرائهم في النحو يمنع ذلك مع اسم الجنس فقال: إنّه لا يجوز" رجلُ أقبلْ كما يجوز زيدُ أقبلُ؛ لأنّ الرجل يتصرف فيما لا يتصرف فيه زيد"[٤] فـــ (رجل) نكرة تحتاج إلى حرف نداء لتحديدها وتعريفها بعكس (زيد) المـــُعرّفة، ومَنْعُ ثعلب للمسألة مع اسم الجنس، يجعله من باب أولى يمنعها مع اسم الإشارة، فالكوفيون إذن ليسوا متفقين على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة والجنس، وما يهمنا في المسألة اسم الإشارة، فقد ساق المجيزون أمثال ابن

---

١ - يُنظر: شرح التسهيل، ٢٤٣/٣، وأوضح المسالك، ١٥/٤، والهمع، ٤٣/٣، وشرح الأشموني، ١٨/٣.

٢ - البحر المحيط، ٤٥٨/١.

٣ - يُنظر رأي الكوفيين في: شرح الكافية الشافية لابن مالك،٣٤/٢.

٤ - مجالس ثعلب، ٢١٠/١.

مالك[1] الشواهد الشعرية على جواز حذفه منها، قول ذي الرمة:[2]

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

والتقدير: بمثلك يا هذا

وقول الآخر وهو رجل من طيئ:

إن الأُولَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِبهِم هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ [3]

والتقدير: فبهم يا هذا

وغيرها من الشواهد الشعرية[4]، التي ساقها المجيزون للدلالة على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وجعلوا منه قوله تعالى: (أنتم هؤلاء) بحذف حرف النداء (يا) من اسم الإشارة (هؤلاء)[5]، إذ أنه يصعب عندهم انعقاد جملة مبتدأ وخبر من ضمير مخاطب واسم إشارة؛ لأن قوله : (أَنتُمْ) للحاضرين و(هَؤُلاءِ) للغائبين فكيف يكون الحاضر نفس الغائب"[6]، وأجاز المحدثون، نحو: عباس حسن حذف حرف النداء في هذه الحالة على قلة.[7]

في المقابل لم يجز البصريون وأتباعهم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس، فسيبويه يرى أنه "لا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجل"[8]، والنّحاس خطّأ من قال بجواز حذفه مع اسم الإشارة معتدًا برأي سيبويه[9]، وقصروا ما جاء من هذا على المسموع مع وصفه بالقلة[10]، وقد أخذ برأيهم في شذوذ الحذف وقلته مع اسم الإشارة، وقصره على المسموع، ابن عصفور الذي لم يجزه حتى في ضرورة الشعر[11]، وابن

---

١ - يُنظر: شرح التسهيل، ٢٤٣/٣، وشرح الكافية، ٣٤/٢.

٢ - يُنظر: ديوانه (ط؛ ٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م) ٦٤٦، وشرح التسهيل، ٢٤٣/٣، والكافية، ٣٤/٢، والمغني، ٦/ ٤٩٤، والأشموني، ١٨/٣، والتصريح، ٢٠٩/٢، وتوضيح المقاصد، ١٠٥٥/٢، والهمع، ٤٤/٣.

٣- يُنظر: شرح التسهيل، ٤٠٩/١، ٢٤٣/٣، وشرح الكافية لابن مالك، ٣٤/٢، والبحر المحيط، ٤٥٨/١، والأشموني، ١٩/٣.

٤ - يُنظر: شرح التسهيل، ٢٤٤/٣

٥ - يُنظر: تفسير الفخر الرازي، ٥٩١/٣

٦ - المرجع السابق، ٥٩١/٣

٧ - يُنظر: النحو الوافي، ٤/٤.

٨ - الكتاب لسيبويه، ٢٣٠/٢

٩ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢٤٣/١

١٠ - يُنظر: الكتاب لسيبويه، ٢٣١/٢

١١ - يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور، ١٨٤/٢-١٨٦

الناظم[1]، وابن هشام[2]، وابن عقيل[3]، والسيوطي[4]، وإنما لم يجز الحذف عندهم؛ لأن الأصل: "يا أيهذا الرجل" فلم يحذف حرف النداء لئلا يتوالى الحذف[5]، وسبب ثان وهو قياسهم اسم الإشارة على اسم الجنس؛ إذ أن حرف النداء في اسم الجنس عوض من أداة التعريف فحقه ألا يحذف كما لا تحذف الأداة، واسم الإشارة في معناه فجرى مجراه[6]، فالبصريون وأتباعهم منعوا الحذف وحكموا بالشذوذ والقلة على المسموع، وحملوا قوله تعالى: (أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) على الابتداء والخبر[7]، ولا حجة عندهم لمن رأى أنّ (هؤلاء) منادى، وحرف النداء محذوف، بحجة صعوبة انعقاد جملة اسمية من ضمير مخاطب واسم إشارة[8]، وردّ أبو حيان على حجتهم بأنّ العرب تقول: ها أنت ذا قائمًا، وتقول أيضًا: هذا أنا قائمًا، فاسم الإشارة مبتدأ خبره ضمير المتكلم وقائمًا حال، والحال جاء بعد أنّ تم الكلام، وهو كقوله تعالى: { ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ}، فمجيء جملة (تقتلون أنفسكم) في محل نصب حال دليل على تمام الكلام قبلها.[9]

موقف أبي حيّان والترجيح:

وقف أبو حيّان من المسألة موقف البصريين، فذكر أن الحذف جاء في الشعر وهو قليل[10]، واختياره في قوله تعالى: (أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) أن تكون على الابتداء والخبر[11]، دليل على اختياره مذهبهم، فضلًا عن أنه ذكر في الارتشاف مذهب البصريين في عدم الجواز و لم يشر لمذهب الكوفيين[12]، وردّ على من رأى صعوبة انعقاد جملة اسمية من اسم الإشارة وضمير المخاطب.

---

١ - محمد بن محمد بن مالك الطائي ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ، (بيروت؛ دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م) ص٤٠٢

٢ - يُنظر: المغني، ٤٩٣/٦

٣ - يُنظر: شرح ابن عقيل، ٢٣٤/٢

٤ - يُنظر: همع الهوامع، ٤٣/٣

٥ - شرح الجمل لابن عصفور، ١٨٦/٢

٦ - شرح ابن الناظم، ٤٠٢.

٧ - يُنظر: البحر المحيط، ٤٥٨/١، والهمع، ٤٣/٣.

٨ - البحر المحيط، ٤٥٨/١.

٩ - يُنظر: المرجع السابق، ٤٥٨/١.

١٠ - يُنظر: المرجع السابق، ٥١١/٢.

١١ - المرجع السابق، ٤٥٨/١.

١٢ - يُنظر: الارتشاف، ٢١٨٠/٤.

وذكر أيضًا في تخريج الآية أن الزجّاج أجاز حذف حرف النداء جنوحًا لمذهب الفرّاء، والحق أن الزجّاج لم يجنح لذلك لكنه جنح لمذهب الفرّاء في جعل أسماء الإشارة كالأسماء الموصولة[1]، إذ ذكر أن "(هؤلاء) في معنى (الذين) و(تقتلون) صلة لهؤلاء كقولك: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، ومثله (وما تلك بيمينك يا موسى)."[2]

وأمّا موقفه من الفرّاء فقد ذكر عنه أنه أجاز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، ولا يمكن الجزم بأن الجواز منقول عن الفرّاء؛ إذ أن النّحاس نقله عن القتبي[3]، ولو كان عن الفرّاء لأشار لذلك، والفرّاء كما ذُكر سالفًا لم ألفِ له رأيًا في معانيه عن جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وما ذكر عنده من نحو هذا الحذف كان مع اسم الجنس[4]، هذا فضلًا عن أن ثعلب وهو من الكوفيين منع المسألة مع اسم الجنس فمن باب أولى أنه منعها مع اسم الإشارة، فهم لم يتفقوا على جواز الحذف كما نُقل عنهم، وقد يكون ابن قتيبة نقل الرأي عن الفرّاء؛ إذ أنه كثير النقل عنه وفي بعض الأحيّان لا يشير لذلك[5]، وعلى كل حال لا يمكننا الجزم بأن الرأي للفرّاء، وأرى في المسألة ما رآه ابن مالك من الجواز؛ لكثرة الشواهد الشعرية على ذلك، وعليه لا أرى مانعًا من تخريج قوله تعالى: (أنتم هؤلاء) على نصب اسم الإشارة بحذف حرف النداء (يا)، خلافًا للبصريين

---

١ - يُنظر: رأي الفرّاء، معاني القرآن، ١٧٧/٢.

٢ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٩/١.

٣ - يقصد به ابن قتيبة، يُنظر: تعليق المحقق في هامش معاني القرآن للنحاس، ٢٢/٣.

٤ - يُنظر: ص ٧٣ من البحث.

٥ - يُنظر: مقدمة المحقق السيد أحمد صقر لكتاب: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، (بيروت: دار الكتب العلميـــة؛ ١٩٧٨م).

المبحث الخامس: اشتراطات الأبواب

[٣٣] الخلاف في مجيء الفاعل جملة

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة/ ٦.

المشهور عند جمهور النحاة أنّ الفاعل لا يكون إلا مفردًا، أو ما في حكمه[١] إلا أنّ بعضهم أجاز أن تكون الجملة فاعلًا، أشار لذلك أبو حيّان في قوله: إنه " إذا كان لقوله تعالى: (أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) موضع من الإعراب فيحتمل أن يكون (سواء) خبر (إنّ)، والجملة في موضع رفع على الفاعلية، وقد اعتمد بكونه خبر (الذين)، والمعنى: إنّ الذين كفروا مُسْتوٍ إنذارُهُم وعدَمُهُ، وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف، مذهبُ جمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو ما هو في تقديره، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلة، وأجازوا يعجبني يقومُ زيدٌ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو، أي قيامُ أحدِهما، ومذهب الفرّاء وجماعة أنه إن كانت الجملةُ معمولةً لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها، جاز أن تقع في موضع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وإلَّا فلا، ونسب هذا لسيبويه، قال أصحابنا: والصحيح المنع مطلقًا، وتقرير هذا في المبسوطات من كتب النحو ."[٢]

فالمذاهب في ذلك على ما ذكر أبو حيّان ثلاثة، منها: مذهب الفرّاء ومن وافقه، وبالرجوع لمعاني القرآن، وقفت على كلام له على هذه المسألة، في تعليقه على قوله تعالى:{أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} طه/ ١٢٨، الذي يُفهم منه أنّ فاعل (يهد) هو الجملة المؤولة بمفرد، فقد ذكر أن "جملة الكلام فيها معنى رفع"[٣] وعلى ذلك يكون الإسناد إلى هذه الجملة المؤولة بمفردوالفرّاء يقيس جواز ذلك على جوازه في باب الابتداء في نحو قوله تعالى: {سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون} إذ أن "فيه شيء يرفع (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ)، لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّن الرّفع الذي في الجملة."[٤]، وفي نحو قول: قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد[٥]، وهو ما قصده أبو حيّان في قوله إنّ شرط ذلك عند

---

١ - يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٩٣/١، وأوضح المسالك لابن هشام، ٧٥/٢.

٢ - البحر المحيط، ١٧٣/١.

٣ - معاني القرآن، ١٩٥/٢.

٤ - المرجع السابق،١٩٠/٢

٥ - يُنظر: المرجع السابق، ١٩٥/٢.

الفرّاء أن تكون الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب، وعُلق عنها، فالفاعل عنده هذه الحالة هو جملة مؤولة بمفرد.

وقد أجاز ابنُ كيسان[١]، والفارسيّ[٢] والعكبريّ[٣]، والزمخشريّ[٤]، والرازيّ[٥] ، والرضيّ[٦] و ابنُ مالك[٧]، وابنُ هشام - الذي قصر التعليق على الاستفهام فقط[٨] -، وناظرُ الجيش[٩]، ما ذهب إليه الفرّاء إذ جعلوا الإسناد في قوله تعالى:{أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} إلى مضمون الجملة وما تدل عليه[١٠]، على تأويل: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا، ومنه قوله تعالى :{وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} إبراهيم/٤٥ ، ففاعل (تبين) جملة (كيف فعلنا) المؤولة بمفرد، فكأنه قال: وتبين كيفية فعلنا بهم[١١]، وهم في إجازتهم ذلك يقيسون على ما قاس عليه الفرّاء، وهو جوازه في باب الابتداء في نحو قوله تعالى:{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} البقرة/٦، على أن التقدير: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فوقعت الجملة الفعلية موقع المبتدأ، ومثله في قولهم:" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فقوله (خير) خبر المبتدأ، و (تسمع) في موضع رفع بالابتداء"[١٢] مستدلين كذلك بالإضافة لما سبق من الآيات، بقول الشاعر[١٣]:

ما ضرّ تغلبَ وائلٍ أَهَجوْتَها أمْ بلْتَ حَيثُ تَناطَح البَحْرانِ

على تأويل: ما ضرها هجوك إياها.

---

١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/١٨٤.

٢ - يُنظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسيّ، ٢/٤٩٦، ٥٢١.

٣ - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/٩٠٧.

٤ - يُنظر: الكشاف للزمخشري، ٣/٩٦.

٥ - يُنظر: تفسير الفخر الرازي،١/٣١١١.

٦ - يُنظر: شرح الرضي، ١/٢١١.

٧ - يُنظر: شرح التسهيل، ٢/٥٥.

٨ - يُنظر: المغني، ٥/١١٨.

٩ - يُنظر: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط ١، ٢٠٠٧) ٤/١٦١١.

١٠ - يُنظر: المراجع السابقة.

١١ - يُنظر: المراجع السابقة.

١٢ - كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، ٢/ ٥٢١.

١٣ - الفرزدق من قصيدة يمدح فيها بني تغلب، ويهجو جرير، يُنظر: ديوانه ص ٦٣٩، والخزانة، ٦/١٠.

وقول الشاعر:

وما راعنا إلاّ يسيرُ بشرطةٍ وعَهْدي به قينا يُفشُّ بكِيرِ[1]

بتقدير: ما راعنا إلا سيرُه بشرطة، فالأفعال عندهم فيما سبق مؤولة بالفاعل؛ لأن معناها ومضمونها يدل عليه، فكأنها في موقعه.

والمذهب الثاني المذكور عند أبي حيّان، مذهب جمهور البصريين[2]،، ومن تبعهم نحو: خالد الأزهريّ[3]، والألوسيّ[4]، وهو أنّ الفاعل لا يكون إلا اسمًا أو ما في حكمه[5]، ومنع هؤلاء كون الفاعل غير ذلك، وأوّلوا ما استدل به المجيزون تأويلات تؤيد مذهبهم، فخرجوا قوله تعالى: {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} على أن فاعل (يهدي) ضمير عائد على الله تعالى[6]، وقوله تعالى:{وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} أن فاعله مضمر يدل عليه الكلام، أي: وتبين لكم هو، أي: حالهم[7]، وخُرّج قول الشاعر: ما راعني إلا يسير بشرطة، على أن يكون حالًا، والفاعل مضمر، أي: وما راعني إلا سائرًا بشرطة[8]، وقد ردّ ابن هشام عليهم هذا المنع بقوله: إن الجملة" التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر إلى ربط في نحو قولي لا إله إلا الله كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد"[9].

والمذهب الثالث الذي أشار إليه، هو مذهب جماعة من الكوفيين، وهشام وثعلب الذين أجازوا وقوع الجملة الفعلية فاعلة مطلقًا[10]، وهو ما يمنعه البصريون[11]، وحتى الفرّاء منع ما ذهبوا ليه[12].

---

١ - منسوب لمعاوية بن خليل النصري، في الخزانة، ٨/٥٨٥، وبلا نسبة في: الخصائص، ٢/٢٠١، وشرح المفصل، ٣/٥، ومغني اللبيب، ٥/٢٤٤.

٢- يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٥/١٧٩.

٣- يُنظر: شرح التصريح، ١/٣٩٢.

٤- يُنظر: روح المعاني، ٩/١١.

٥- يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيّان، ٦/١٧٣، والمغني ٦/٢٢١.

٦- يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢/٩٠٧،و البحر المحيط٦/٢٦٧، والتذييل والتكميل،٦/٢٢٣، الدر المصون،٥/٦٣.

٧- يُنظر: البحر المحيط، ٥/٤٢٥.

٨- يُنظر: الخصائص لابن جني، ٢/٢٠١.

٩- المغني، ٥/١٢٠.

١٠- يُنظر: رأيهم في: كتاب الشعر للفارسي، ٢/٥٢١، الخصائص، ٢/٢٠١، مغني اللبيب، ٥/٢٤٤، البحر المحيط لأبي حيّان، ١/١٧٣.

١١- يُنظر: كتاب الشعر للفارسي،٢/٥٢٠، الخصائص، ٢/١٤٨ المغني، ٥/٢٤٣.

١٢- يُنظر: كتاب الشعر للفارسي، ٢/٥٢١.

موقف أبي حيّان والترجيح:

تعرض أبو حيّان في غير موضع من تفسيره للمسألة، ففي مواضع نسب جواز كون الجملة فاعلة للكوفيين دون تفصيل[١]، وفي مواضع أُخر تطرق لمذهبهم دون نسبته لهم[٢] وفي تعليقه على قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} البقرة/٦ ، فصّل المسألة، فذكر أن هشام وثعلب أجازاه مطلقًا، والفرّاء أجازه في حال كون الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعُلّق عنها، ومما يحسُن الإشارة إليه أنّ أبا حيّان ذكر في تعليقه على الآية، أنّ (سواء) خبر (إنّ)، والجملة في موضع رفع على الفاعلية، والمشهور في هذه الآية أن الجملة في موضع رفع على الابتداء، وليس الفاعلية[٣]، إذ التقدير: إن الذين كفروا مستوٍ إنذارهم وعدمه، ونحو ذلك ما قاس عليه الفرّاء جواز المسألة وهو قوله تعالى: {سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون}[٤]، وهو كون (سواء) خبر والجملة الفعلية واقعة موقع المبتدأ، والتقدير: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم.

فأبو حيّان بقوله: "الجملة في موضع رفع على الفاعلية"[٥] يُقرّ بمجيء الجملة فاعلًا، إلا أنّه في مواضع أُخر من تفسيره يذهب مذهب البصريين المانعين لذلك[٦]، ويتأكد موقفه من المسألة في كتابه التذييل والتكميل في ردّه منتصرًا للبصريين على ابن مالك الذي أجاز ما أجازه الفرّاء[٧]، فذكر أنّ تأويل الجملة الفعلية بالفاعل، كتأويل الحرف المصدري والفعل[٨]، وقد ردّ عليه ناظر

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ٥/٢٦٧.

٢ - يُنظر: المرجع السابق،٥/٣٠٦.

٣ - يُنظر: التبيان للعكبري، ١/٢١، ومغني اللبيب، ٥/٢٤٢، والدر المصون، ١/١٠٣.

٤ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ٢/١٩٥.

٥ - البحر المحيط، ١/١٧٣.

٦ - يُنظر: المرجع السابق،٥/٢٦٧- ٣٠٦.

٧ - يُنظر: التذييل والتكميل، ٦/٢٢٣.

٨ - يُنظر: المرجع السابق، ٦/٢٢٣.

الجيش ووضّح أنّ المراد كون الفعل يفيد الفاعل ويدل عليه "فنحن نستفيد من {كيف فعلنا بهم} : كيفية فعلنا بهم، ونستفيد من (كم أهلكنا) : كثرة إهلاكنا."[1]

وجدير بالذكر أنّ بعضهم ذكر أنّ من أصول المذهب الكوفي كون الجملة تقع فاعلة دون أن يُفصّل[2]، والحقّ أنّ ذلك ليس من أصولهم؛ إذ أنّ الفرّاء وهو من كبار نحاتهم، يمنع ذلك، في نصّ ذُكر عند الفارسي قال فيه: " يعجبني تقومُ، كان هشام يقوله، والفرّاء قال: محال؛ لأنه لا صاحب للإعجاب."[3] وهو نصّ واضح وصريح في موافقة الفرّاء للجمهور في منع كون الجملة تقع فاعلة، إلا بالشروط التي ذكرها وهو أن مضمون الجملة وما تدل عليه يقع موقع الفاعل، في حالة كون الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعُلق عنها، وهو ما وافقه عليه أغلب النحاة[4]، ويرى عباس حسن الاقتصارَ على رأي البصريين؛ إذ أنّه "أكثر مسايرة للأصول اللغوية، وأبعد من التشتيت والتفريق، وآثارهما السيئة في الإبانة والتعبير"[5] إلا أنّه لم يمنع ما ذهب إليه الفرّاء ومؤيدوه، فذكر أنّ الجملة إنْ قُصد لفظها " تعتبر بمنزلة المفرد، كأن تسمع صوتًا يقول: "رأيتُ البشيرَ"، فتقول: "سرني رأيتُ البشيرَ"، فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة فاعلًا، مرفوعًا بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية."[6]

ورأى أحد الباحثين أيضًا أن ما ذهب إليه الفرّاء"أقرب إلى واقع اللغة، ويساير المنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة"[7]، ولهذا يجوز عندي ما ذهب إليه الفرّاء ومؤيدوه.

---

١ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ٤/١٦١١.

٢ - يُنظر: الدر المصون،٤/١٨١، والتصريح للأزهري، ١/٣٩٢.

٣ - يُنظر: كتاب الشعر للفارسي، ٢/٥٢١.

٤ - يُنظر: ص١٣٩.

٥ - النحو الوافي، ٢/٦٧.

٦ - المرجع السابق، ٢/٦٧.

٧ - محمد حماد ساعد القرشي، تعقبات أبي حيّان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، إشراف الدكتور: تمام حسان. ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ) ص١١٢.

[٣٤] التمييـــز معرفـــة

﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ البقرة/١٣٠.

اتفق النحاة على مجيء التمييز نكرة[١]، إلا أنّه نُقل عن بعضهم جواز مجيئه معرفة، وقد ذكر أبو حيّان في الآية أنّ (نَفْسَهُ) انتصب " على أنّه تمييز، على قول بعض الكوفيين، وهو الفرّاء، أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم، أو مفعول به، إمّا لكون (سفه) يتعدى بنفسه كسفّه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدّى، أي جهِل، وهو قول الزجّاج وابن جني، أو أهلك، وهو قول أبي عبيدة، أو على إسقاط حرف الجر، وهو قول بعض البصريين، أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفِهَ قَوْلَهُ نَفْسَهُ حكاه مكيّ، أما التمييز فلا يجيزه البصريون؛ لأنه معرفة، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة"[٢]

يرى الفرّاء كغيره من النحاة تنكير التمييز، إلا أنّه نَصَب (نَفْسَهُ) على التمييز مع كونها معرفة وساغ ذلك عنده؛ لأنّها في تأويل النكرة يُصيبها النصب في موضع نصب النكرة[٣]، والذي جعلها عنده في تأويل نكرة؛ أنها كقولهم: ضِقتُ به ذرعًا، وقوله تعالى:{فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} النساء/٤، فالطيب كان للنفس فلما أُسند لما أُضيفت له (النفس) نُصبت؛ لِتُفسر معنى الطيب، وكذا ضِقت به ذرعًا كان معناها: ضاق ذرعي به[٤]، فكذلك (سَفِهَ نَفْسَهُ) فالسفه كان للنفس، "فلما نُقل إلى(مَنْ)، نصبت (النفس)، بمعنى التفسير[٥] كما يقال: (هو أوسعكم دارا)، فتدخل (الدار) في الكلام على أن السعة فيها، لا في الرجل، فكذلك (النفس) أدخلت لأن السفه للنفس لا لـــ (مَنْ)."[٦]، وأنّ ذلك من كلام العرب[٧] وجعل منه أيضًا قوله تعالى: {بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا}[٨]القصص/ ٥٨، ومثله: نَعِمَت عينك[٩]، وممّا سبق يتضح أن الفرّاء أجاز

١- الهمع، ٤/٧٢، وأوضح المسالك، ٢/٣١٥، ٣١٦.

٢ - البحر المحيط، ١/ ٥٦٥.

٣ - يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ١/٧٩.

٤ - يُنظر: المرجع السابق، ١/٧٩، ٢/ ٣٠٨.

٥ - أي: التمييز.

٦ - تفسير الطبري، ٣/ ٩٠.

٧ - يُنظر: معاني القرآن، ١/٧٩.

٨ - يُنظر: المرجع السابق، ٢/ ٣٠٨.

٩ - يُنظر: مجالس ثعلب، ٢/٣٧٠.

تعريف التمييز في حالة كونه معرفًا بالإضافة، فهو وإن كان معرفة إلا أنّ فيه معنى التفسير فعُومل معاملة النكرة، وقد أخذ برأيه الطبري[1]، وابن الطراوة[2]، الذي استدل بقول أُمَيَّةُ بن أَبِي الصَّلْتِ[3]:

له داعٍ بمَكّـــةَ مُشْمَعِلٌّ وآخرُ فوقَ رابيـــةٍ يُنادِي

إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى مِلاءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

فنصب (لبابَ) على التمييز وهو مضاف إلى معرفة[4]، ومنه المعرّف بأل نحو قول الشاعر[5]:

رَأيتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا صَدَدْت وطِبتَ النفسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو

نصبوا (النفسَ) على التمييز.

والبصريون كلهم متفقون على تنكير التمييز[6]؛ "لأن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل فلو عُرّف وقع التعريف ضائعًا"[7] ولم يروا نصب (نَفْسَهُ) على التمييز؛ لأنها مُعرفة بالإضافة، ورأوا في نصبها، أنّها إما أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض وهذا الرأي للأخفش[8]، وهو مثل قول الكسائيّ فيها[9]، أو أنّها مفعول به وهذا الرأي لأبي عبيدة[10]، والزجّاج[11]؛ وهشام وابن كيسان[12]؛ لأنهم ضمّنوه معنى ما يتعدّى نحو: أهلك، وجهل، وقد أخذ

---

١ - يُنظر: تفسير الطبري، ٣/ ٩٠.

٢ - يُنظر: رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٤٢٣، والارتشاف، ٤/ ١٦٣٣، والتصريح، ١/ ٦١٦، والهمع، ٤/ ٧٢

٣ - يُنظر: ديوان ابن الصّلت، جمع: بشير يموت (ط؛ ١، بيروت، ١٩٣٤م) ص٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور، ٢/٤٢٣، وآمالي القالي، ١/١٢٢، واللسان، ٢/١٤٥٢، مادة (دور)، ٣/١٦٣٣، مادة (ردم)، ٤/٢٣٢٨، مادة (شمع).

٤ - يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٤٢٤

٥ - البيت لشهاب بن رشيد اليشكري في: أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (ط؛١، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٨١م)، وبلا نسبة في: الأشموني، ١/١٧٠، وتوضيح المقاصد، ١/١٨٩، وأوضح المسالك، ١/١٦٣، والهمع، ١/٢٧٨، وشرح ابن عقيل، ١/١٤٥.

٦ - يُنظر: الكتاب، ١/ ٤٤، والمقتضب، ٣/ ٣٢، ٣٤، ٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ٢١٠ ، وإعراب القرآن للنحاس، ١/ ٢٦٣

٧ - شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب، ٢/ ١١٧

٨ - يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ١/ ١٤٨-١٤٩.

٩ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/ ٢٦٣

١٠ - يُنظر: مجاز القرآن لأبي عبيـــدة، ١/ ٥٦

١١ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ٢٠٩ - ٢١٠

١٢ - يُنظر: رأيهما في: أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، الكشف والبيان (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م) ١/ ٢٧٩

برأيهم الثعلبيّ[1]، والعكبريّ[2]، وابنُ عصفور[3]، والرضيّ[4]، وأبو حيّان[5]، والسمين الحلبي[6]؛ وحجتهم في ذلك أنّ " ثعلبًا والمبرد حكيا أن (سفِه) بكسر الفاء يتعدى، كـــ(سفّهَ) بفتح الفاء وشدها"[7]، فكان أولى عندهم أن تكون مفعولًا به، وأوّلوا ما ورد من الشواهد الشعرية على زيادة الألف واللام في المعرف بـــ (أل)، والتمييز المضاف إلى معرفة أولوه بمثل تأويلهم للآية[8]. **موقف أبي حيّان والترجيح:**

وقف أبو حيّان في تفسيره من تنكير التمييز وإعراب (نَفْسَهُ) موقف البصريين، فبعد أن ذكر الآراء في نصْب (نَفْسَهُ) وردّ عليها، رجّح كونها مفعولًا به لـــ (سَفِهَ)؛ لأنه ضُمّن معنى ما يتعدى فهو كـــ (سَفَّه) المتعدي[9]، وبالنسبة لموقفه من الفرّاء فقد اكتفى بذكر رأيه والردّ عليه بأن تعريف التمييز لا يجوز عند البصريين، وفي الارتشاف نسب الرأي للكوفيين بعامة و لم يعزه لنحوي بعينه، وذكر الآراء و لم يُفاضل بينها[10]،وكان كسابقيه ممن نقل رأي الفرّاء[11] لم يوضح مقْصَد الفرّاء من كلامه، فالقصد من التمييز رفع الإبهام والتفسير، وقصد الفرّاء أنه لما كانت المعرفة (نَفْسَهُ) مفسرة ومبينة كالنكرة عوملت معاملتها، وهذا ما وضحه الفرّاء في الآيات المـُستشهد بها، وذكر الطاهر بن عاشور في نصب (نَفْسَهُ) على التمييز أنّ تحويل الإسناد إلى صاحب النفس كان على طريقة المجاز العقلي "قصدًا للمبالغة وهي أنّ السفاهة سرت من النفس إلى صاحبها من شدة تمكنها بنفسه حتى صارت صفة لجثمانه، ثم انتصب الفاعل على التمييز تفسيرًا لذلك الإبهام في الإسناد

---

١ - تفسير الثعلبي، ١/ ٢٧٩

٢ - يُنظر: التبيان للعكبريّ، ١/١١٧.

٣ - شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٤٢٣.

٤ - يُنظر: شرح الرضي على الكافية، ٢/ ١١٧.

٥ - يُنظر: البحر المحيط لأبي حيّان، ١/ ٥٦٥، ٢/ ٣٧٣.

٦ - يُنظر: الدر المصون، ١/ ٣٧٣.

٧ - البحر المحيط لأبي حيّان، ١/ ٥٦٥.

٨ - يُنظر: الارتشاف، ٤/ ١٦٣٣، والتصريح، ١/ ٦١٦، والهمع، ٤/٧٢.

٩ - يُنظر: البحر المحيط، ١/ ٥٦٥.

١٠ - يُنظر: الارتشاف، ٤/ ١٦٣٣.

١١ - نحو النّحاس، والعكبري، ومكي وغيرهم.

المجازي"[1]، ويترجّح عندي كون التمييز نكرة وما جاء معرفة على نحو ما ذُكِر عند الفرّاء فإنه يوؤل بالنكرة ويُعامل معاملتها.

١ - التحرير والتنوير، ١/ ٧٢٥.

[٣٥] إضافة الشيء إلى مثله في المعنى عند اختلاف اللفظين

﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ الأنعام/ ٣٢.

المترادفان لفظان مختلفان يقعان على حقيقة واحدة، وكذا الصفة والموصوف، وأجاز الكوفيون إضافتهما إلى بعضهما عند اختلاف اللفظ، ولم يجز ذلك البصريون، وقد ذكر أبو حيّان في غير ما موضع من تفسيره اختلافهم[١]، وفي تعليقه على الآية، ذكر أنّ ابن عامر قرأ وحده (ولدار الآخرةِ) على الإضافة "وقالوا: هو كقولهم: مسجد الجامع فقيل هو من إضافة الموصوف إلى صفته، وقال الفرّاء : هي [من] إضافة الشيء إلى نفسه كقولك: بارحة الأولى ويوم الخميس وحق اليقين، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين؛ انتهى.

وقيل: من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أي ولدار الحياة الآخرة، ويدل عليه {وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا} وهذا قول البصريين، وحسن ذلك أن هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء فوليت العوامل كقوله:{وَإِنَّ لَنَا للآخرة والأولى }، وقوله: {وللآخرة خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الأولى}."[٢]

وبالرجوع لرأي الكوفيون في مظانّه، نرى الفرّاء في (معاني القرآن) ينصّ في غير موضع على جواز إضافة الشيء لنفسه في المعنى إذا اختلف لفظه[٣]، متبعًا في إجازته العرب، فهم قد يضيفون الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، وكقوله تعالى: { وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} يوسف/١٠٩، وقوله عزّ وجلّ:{ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ}الواقعة/٩٥، وقوله عزّ وجلّ: {دِينُ الْقَيِّمَةِ} البينة/٥ " ومثله: بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس، وجميع الأيام تُضاف إلى نفسها؛ لاختلاف لفظها، كذلك شهر ربيع"[٤]، وما نقل عن العرب من شعرها قولهم:

ولو أَقْوَتْ عليكَ دِيَارُ عَبْسٍ عَرَفْتَ الذُلَّ عِرْفَانَ اليقينِ[٥]

وإنما معناه: عرفانًا يقينًا، فهو من إضافة الصفة لموصوفها، والعرب إنّما تجيز ذلك؛ لتوهمها أنّ في

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ٤/١١٣، ٥/٣٤٦.

٢- المرجع السابق، ٤/١١٣.

٣ - يُنظر معاني القرآن ١/٣٧، ٣٣٠، ٢/ ٥٥ ، ١٦٨ ، ١٥٩، ٣/ ٤١، ٧٦، ١٠٩، ٢٨٢.

٤ - المرجع السابق ٢/٥٦.

٥ - من غير نسبة في معاني القرآن للفراء، ٢/ ٥٦ ، وتفسير القرطبي، ٩/٢٧٥.

اختلاف اللفظين اختلافَ المعنى[1]، وهم بجانب استنادهم على السماع في جواز هذه المسألة، يعتمدون أيضًا على القياس، فقاسوا إضافة الشيء إلى نفسه على العطف، والنعت، والتوكيد[2]، كقولهم: (كذبًا وميناً)[3]، وقوله تعالى: {وَغَرَابِيْبُ سُوْدٌ} فاطر/٢٧ ، و {كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} الحجر/٣٠، فالأصل ألّا يعطف الشيء على نفسه، فالغالب المغايرة بين المتعاطفين" لكن العرب قد تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان: كقولهم... "وألفي قولها كذبًا ومينا" فقد عطفوا المين على الكذب "ومعناهما واحد، واللفظان مختلفان" لغرض بلاغي هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده"[4] فإن جاز عطف الشيء على نفسه، جاز قياسًا عليه، إضافة الشيء إلى نفسه، والعلة عندهم في إضافة الصفة لموصوفها والعكس"تخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جَرْد قطيفةٍ، أو بحذف اللام كما في مسجد الجامع، إذ أصلهما: قطيفةٌ جَرْدٌ، والمسجد الجامع"[5]

ووافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه، الأخفش[6]، وابنُ مالك[7]، وابنُ خروف[8]، وابنُ الطراوة[9]، وانتصر لهم الرضي[10]، كما سيتضح لاحقًا.

وما أجازه الكوفيون وأتباعهم، منعه البصريون، نحو: المبرد[11]، وابنِ السراج[12]، والزجّاج[13] ومن تَبِعهم، كالنّحاس[1]، والأنباريّ[2]، والفارسيّ[3]، وابنِ جني[4]، والزمخشريّ[5]، ، والقيسيّ[6]، والعكبريّ[7]، وابنِ الحاجب[8]، وابنِ عصفور[9]، وابنِ يعيش[10]، والألوسيّ[11]،

---

١ - يُنظر: معاني القرآن للفرّاء ١/ ٣٣٠-٣٣١، ٢/ ٥٥-٥٦.

٢ - يُنظر: الهمع ٤/٢٧٦، والنحو الوافي، ٣/٤٩.

٣ - جزء من بيت شعري لعدي بن زيد، نصّه: وقدَّمت الأديمَ لراهِشَيْهِ وألفى قولَها كذباً ومَيْنا، يُنظر: معاني الفرّاء، ١/٣٧، والزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري، ١/٥٩، ومغني اللبيب، ٤/٣٦٦، والهمع، ٥/٢٦٦، واللسان، مادة (مين).

٤ - يُنظر: النحو الوافي ٣/٦٦٠.

٥ - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٣١١.

٦ - يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ٢/٤٩٣.

٧ - يُنظر: شرح التسهيل، ٣/٩٥

٨ - يُنظر: شرح جمل الزجّاجي لابن خروف،(تحقيق د. سلوى محمد عرب، مكة المكرمة، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ) ٢/١٧٠.

٩ - يُنظر رأي ابن الطراوة في: الارتشاف ٤/١٨٠٦، وروفائيل مرجان، أبو الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو والصّرف (مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٧) العدد (٢)٢٠٠٥).

١٠ - يُنظر: شرح الرضي، ٢/٣١٣.

١١ - يُنظر: رأي المبرد في الأصول لابن السراج ١/٣٩٧.

١٢ - يُنظر: المرجع السابق ١/٣٩٧.

١٣ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٠٨.

مستندين إلى القياس في منع إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ أنّ الغرض التخصيص والتعريف، ومحال تعريف الشيء بنفسه، وما ورد عن العرب من ذلك، ما هو إلا ألفاظ ظاهرها إضافة الشيء إلى نفسه، والموصوف إلى صفته، إلا أنّ تأويلها غير ذلك، فأوّلوا ما سبق[١٢] على أنّه صفة لموصوف محذوف هو المضاف إليه في الأصل، فقامت صفته مقامه، والتقدير: دار الساعة الآخرة، وحق الأمر اليقين، و دين الملة القويمة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الموضع الجامع، وكذا بقية المسموع الوارد، فالبصريون لا يأبهون برد المسموع، وإنما يؤولون ما خالف قواعدهم تأويلات مختلفة سائغة عندهم، لكنّ بعضهم وإن كان يمنع ما ذهب إليه الكوفيون، فإنّه يقبّح تأويلات المخرّجين، كابنِ السراج[١٣]، وابنِ يعيش[١٤].

واحتجوا أيضًا بأنّه يجب تَوافق الصفة والموصوف في الإعراب[١٥]، وردّ الرضي بأنّ هذا " إنّما يكون إذا بقيا على حالهما، فأمّا مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له"[١٦] ، ويجوز عنده أن تكون هذه الإضافة من باب {طُورِ سَيْنَاءَ} المؤمنون/٢٠، فيجعلها من إضافة الأعم إلى الأخص، فالجامع مسجد مخصوص، والأولى صلاة مخصوصة، ثم يُضاف إليهما كلمتي المسجد والصلاة، فتفيد التخصيص، فتكون صلاة الأولى كصلاة الوتيرة[١٧]، ويتبعه الخضريّ الذي يجيز

---

١ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١٣٢/٤، ٣٤٨.

٢ - يُنظر: المسألة رقم (٦١) ص ٣٥٦.

٣ - - يُنظر: الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (ط٢، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٨م) ٢٨٣/١.

٤ - يُنظر: الخصائص ٢٦٧/٢.

٥ - يُنظر: المفصل ١٤٣.

٦ - يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٩٤/١.

٧ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب ٢٤٠.

٨ - يُنظر: شرح المفصل لابن الحاجب ٤١٤/١.

٩ - يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٧.

١٠ - شرح المفصل، ٣/ ٩، ١٠.

١١ - يُنظر: روح المعاني للألوسي ٦٨/١٣.

١٢ - يُنظر: مراجع البصريين وأتباعهم السابقة.

١٣ - يُنظر: الأصول لابن السراج ٣٩٧/١.

١٤ - يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش،١٠/٣.

١٥ - يُنظر: شرح المفصل لابن الحاجب، ٤١٥/١.

١٦ - يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣١٢/٢.

١٧ - يُنظر: المرجع السابق ٣١٢/٢-٣١٣.

ما ورد عن العرب، ويرى ألّا مسوغ لارتكابه في غير المسموع، ولا مانع عنده مِنْ جَعْلها من إضافة الأعم للأخص، فلا يُحتاج بذلك إلى تأويل[1]، ويرى عباس حسن أنّ "رأي الكوفيين سديد مفيد، وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس"[2] وأنّ مثل هذه الإضافات "لا تخلو من فائدة معنوية - كالإيضاح مع التوكيد —"[3]

موقف أبي حيّان والترجيح:

وقف أبو حيّان من المسألة موقفا متناقضًا، ففي تفسيره يُحسّن ما ذهب إليه البصريون من إقامتهم الصفة مقام الموصوف — وهو الأمر الذي كانت عليه تأويلاتهم - وأنّ ذلك من إجراء الصفة مجرى الاسم[4]، وفي كتابه الارتشاف يقبح تأويلهم؛ "لإقامة النعت - وليس بخاص- مقام المنعوت المحذوف"[5] وأنّ ما جاء عن العرب من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه، وذكر في تفسير قوله تعالى: {قول الحق} مريم/٣٤، "أن الحق هنا (الصدق) وهو من إضافة الموصوف إلى صفته"[6] ومثلها في غير موضع[7] من تفسيره، مما يُبدي أنّه لا يمنع مذهب الفرّاء والكوفيين وإن لم يصرح بذلك.

وعندي أنّ ما قاله الكوفيون هو الأقرب للصواب؛ لأخذهم المسموع على ظاهره، في حين أنّ البصريين أولوه؛ ليكون سائغًا في أقيستهم، وهم مع تأويلهم له يقبحونه، والأولى أخذ الكلام على ظاهره لا تأويله تأويلًا مُتفقًا على قبحه[8] ، والإنصاف ما قاله الرضي عن كثرة المسموع بأنّ "مثله كثير لا يمكن دفعه، ولو قلنا إنّ بين الاسمين في كل موضع فرقًا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة"[9] وإن كان بعض الوارد يقبل التأويل فإن البعض الآخر لا يقبل، كما ذكر ابن خروف بأن "تقديرهم: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الموضع الجامع، وجانب المكان الغربي، فاسد،

---

١ - يُنظر: حاشية الخضري، ٢/٧.

٢ - النحو الوافي، ٣/٤٩.

٣ - المرجع السابق، ٣/٤٩.

٤ - يُنظر: البحر المحيط ، ٤/١١٣.

٥- الارتشاف ٤/١٨٠٦.

٦ - البحر المحيط ٦/.١٧٨

٧ - يُنظر: المرجع السابق ٨/ ٣٧، ١٨٠، ٥٠٦..

٨ - يُنظر: رأي سيبويه وابن السراج وابن يعيش في الصفحة السابقة.

٩ - شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٣ بتصرف.

ولا يطّرد لهم في الأيام والشهور، وعرق النسا، وحبل الوريد"[1]، وهي من سنن العرب في كلامها[2] ؛"لتنزيل التغاير في اللفظ منزلة التغاير في المعنى"[3] أضف إلى ذلك، فائدة معنوية وهي أنّه "لما كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد كانت إضافة الصفة هنا إلى الموصوف قد خلقت نوعاً من التلازم والترابط بينهما، حتى لا يكادان ينفكان، ولا يكون الأمر كذلك إذا أتبعت الموصوف بالصفة"[4]، والأمثلة على ذلك كثيرة من آي القرآن الكريم وكلام العرب، ولا يمكن حصرها، مما يدل على أنه أسلوب من أساليب العرب في كلامها.

١ - شرح الجمل لابن خروف ٢/٢٧٥.

٢ - يُنظر: الإمام أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي فقه اللغة وأسرار العربية، ضبط وتعليق: د ياسين الأيوبي(صيدا؛ المكتبة العصرية) ص٣٧٠.

٣ محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١ ٢٠٠م) ٢/٣٧١.

٤ - معلقة زهير في ضوء نظرية النظم ص ١١٣، نقلا عن هاني محمد عبد الرازق القزاز، المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق) ١/١٨٣.

[٣٦] وقوع (فلمّا) في جواب (لمّا)

﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ البقرة/٨٩.

من أدوات الشرط التي ذكرها النحاة (لمـــّا)، واختلفوا في معناها[١]، وتعددت أوجه جوابها، منها ما هو محل اتفاق بين النحاة، ومنها ما هو محل خلاف[٢].

وقد ذكر أبو حيّان في الآية، آراء النحاة في تعيين جوابًا لـــ (لمّا) فقال: "اختلفوا في جواب (وَلَمـــّا) الأولى، فذهب الأخفش والزجّاج إلى أنه محذوف لدلالة المعنى عليه، واختاره الزمخشري وقدره نحو: كذبوا به واستهانوا بمجيئه، وقدره غيره: (كفروا)، فحذف لدلالة (كفروا به) عليه، والمعنى قريب في ذلك، وذهب الفرّاء إلى أن الفاءَ في قوله: (فَلَمَّا جَاءهُمُ) جَوَابُ (لمـــّا) الأولَى، و(كَفَرُوا) جواب لقوله (فلما جاءهم) وهو عنده نظير قوله:{فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ} قال:"ويدل على أن الفاء هنا ليست بناسقة أن الواو لا تصلح في موضعها"، وذهب المبرد إلى أن جواب (لما) الأولى هو: كفروا به، وكرر (لما) لطول الكلام، ويفيد ذلك تقريراً للذنب وتأكيداً له. وهذا القول كان يكون أحسن لولا أن الفاء تمنع من التأكيد، وأما قول الفرّاء فلم يثبت من لسانهم (لما جاء زيد ، فلما جاء خالد أقبل جعفر) فهو تركيب مفقود في لسانهم فلا نثبته، ولا حجة في هذا المختلف فيه، فالأولى أن كون الجواب محذوفاً لدلالة المعنى عليه، وأن يكون التقدير:(وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدّقٌ لّمَا مَعَهُمْ) كذبوه، ويكون التكذيب حاصلاً بنفس مجيء الكتاب من غير فكر فيه ولا روّية ، بل بادروا إلى تكذيبه."[٣]

رأي الفرّاء واضح في إعراب الآية، فقد جعل (كفروا به) جوابًا لـــ (فلمّا جاءهم) وهذه الجملة جوابًا لـــ (لمـــّا) الأولى، وجملة (كفروا) جواب لقوله: (فلمـــّا جاءهم) وقد عضّد ما ذهب

---

١ - يُنظر: شرح التسهيل، ٤١٧/٣، ومغني اللبيب، ٤٨٥/٣، والارتشاف، ١٨٩٦/٤، والهمع، ٣/ ٢٢٠.

٢ - يُنظر: المراجع السابقة.

٣ - البحر المحيط، ٤٧١/١.

إليه بوجود نظائر له في القرآن، نحـــو: قوله تعالى:{فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} البقرة/٣٨، وقوله تعالى: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى} طه/١٢٣، وقال في قوله تعالى: {فَلَمَّا جاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ} "وقبلها «وَلَمَّا» وليس للأولى جوابٌ، فإن الأولى صار جوابها كأنه فِي الفاء التي فِي الثانية، وصارت كَفَرُوا بِهِ كافية من جوابهما جميعا ومثله في الكلام: ما هو إلا أنْ أتاني عبد الله، فلما قعد أوسعت له وأكرمته"[١]، ففيها كلها أداة الشرط الثانية وفعلها وجوابها، جواب للأولى، وللفراء رأي آخر في جواب الشرط في مثل هذه الحالة، ذكره في موضع آخر من معانيه، في قوله تعالى: {فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ (٨٣) وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ (٨٤) وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ (٨٥) فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ (٨٦) تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٨٧)} سورة الواقعة، وهو أن (فلولا) الأولى والثانية، أُجيبتا بجواب واحد وهو (ترجعونها)، "وربما أعادت العرب الحرفين ومعناهما واحد، فهذا من ذلك، ومنه:{ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدىً فَمَنْ تَبِعَ هُدايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ }، أجيبا بجواب واحد وهما جزاءان، ومن ذلك قوله:{لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} آل عمران/١٨٨"[٢]

ومن البصريين من ذهب إلى أنّ جواب (لمـــّا) الأولى هو: كفروا به، وكُررت (لمـــّا) لطول الكلام، تقريراً للذنب وتأكيداً له، وهذا الرأي للمبرد[٣]، ومنهم من ذهب إلى أنّ جواب (لمـــّا) الأولى محذوف؛ للدلالة عليه، وهذا الرأي للأخفش[٤]، والزجّاج[٥]؛ لأنّ العرب قد تترك الجواب إن طال الكلام، استغناءً بمعرفة المخاطَبين لمعناه، والنّحاس ذكر رأييهما مع رأي الفرّاء ورأيًا آخر للكسائي، وسكت عنها جميعًا و لم يرجح كعادته، فكأنه ارتضاها[٦].

---

١ - يُنظر: معاني القرآن للفراء، ١/٥٩.

٢ - المرجع السابق، ٣/١٣٠.

٣ - يُنظر: رأيه في البحر المحيط، ١/٤٧١.

٤ - يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ١/١٣٦.

٥ - يُنظر: معاني القرآن للزجاج، ١/١٥٢.

٦ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/٢١٦- ٢٤٦.

وما ذهب إليه المبرد لم يلقَ قبولًا عند أتباع البصريين نحو: أبي حيّان[1]، والسمين الحلبي[2]؛ لأنه جعل (فلمّا) توكيدًا للتي قبلها، ويمنع ذلك الفاء؛ لأنها تمنع من التوكيد، والمختار ما ذهب إليه الأخفش والزجّاج عند الزمخشري[3]، وابن عطية[4]، وأبي حيّان[5]، وابن هشام[6]،والسمين الحلبي[7]، والألوسي[8].

وما رآه الفرّاء من كون (فلمّا) جوابًا لـــ (لمـــّا) الأولى، ضعّفه النحاة؛ كون جوابها ماضيًا مقرونًا بالفاء، وهو ما يمنعه البصريون ويجيزه ابن مالك[9] بقوله عن جواب الشرط إنّه: "ربما كان ماضيًا مقرونًا بالفاء، كقول الشاعر[10]:

فَلمّا رَأَى الرحْمنُ أنْ لَيسَ فِيهِمْ رشيدٌ ولا ناهٍ أخاهُ عن الغدرِ
فَصَبّ عَلَيْكُم تَغْلِب ابنـــةَ وائلٍ فكانوا عليكم مثلَ رَاغِيةِ البَكْرِ

والشاهد فيه: اقتران جواب الشرط الماضي (صبّ) بالفاء، ورُدّ على ابن مالك بأنّ الجواب محذوف، و(الفاء) عاطفة، والتقدير: (غضب عليكم فصبّ) أو أنّ (صبّ) جواب للشرط و(الفاء) زائدة[11].

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ١/٤٧١.

٢ - يُنظر: الدر المصون للسمين الحلبي، ١/٢٩٨

٣ - يُنظر:الكشاف للزمخشري، ١/١٩٠.

٤ - يُنظر: تفسير المحرر الوحيز لابن عطية، ١/١١٤.

٥ - يُنظر: البحر المحيط، ١/ ٤٧١.

٦ - يُنظر: مغني اللبيب، ٢/ ٥٠٤.

٧ - يُنظر: الدر المصون، ١/٢٩٨.

٨ - يُنظر: روح المعاني للألوسي، ١/ ٣٢١.

٩ - يُنظر: التبيان للعكبري، ١/٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣/٤١٨، والارتشاف لأبي حيّان، ٤/١٨٩٦، ومغني اللبيب لابن هشام، ٢/٥٠٣.

١٠ - الأخطل التغلبي النصراني، والرواية المذكورة في ديوانه لم يقترن فيها جواب الشرط الماضي بالفاء، وهي:
أمالَ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ ابنَةَ وائِلٍ فكانوا عليهمْ مثلَ راغيةِ البكرِ ، وعليه لا يكون لابن مالك حجة في الاستشهاد به، يُنظر: ديوان الأخطل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ٤٣٠، وشرح الرضي، ٦/١٥٩، وجمال الدين محمد بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري (بغداد، ١٩٧٧م) ٦٤٩، وأبو حيّان محمد بن يوسف الغرناطي،تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن (ط؛ ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م) ٤٥، والخزانة، ١١/٧٥.

١١ - يُنظر: شرح الرضي، ٦/١٥٨، ١٥٩، والخزانة، ١١/٧٥.

ولو اُعتبرت الفاء زائدة فإن (لمـــّا) لا تُجاب بمثلها فلا يُقال نحو: (لما جاء زيد، فلما جاء خالد أقبل جعفر) فهذا لم يثبت من لسان العرب، مفقود في كلامهم[1].

ويرى الطاهر بن عاشور أنّ آراء النحاة السابقة فيها مُخَالفة للظاهر، وعَدَلَ عن آرائهم إلى أنّ (لمـــّا) الأولى تتنازع الجواب مع (لمـــّا) الثانية، وهو (كفروا به)، وأنّ" مفاد جملة (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) إلخ، وجملة (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا) إلخ واحدٌ، وإعادة (لمـــّا) في الجملة الثانية دون أن يقول: وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فجاءهم ما عرفوا إلخ؛ قَصَدَ إظهار اتحاد مفاد الجملتين المفتتحتين بلمّا وزيادة الربط بين المعنيين حيث انفصل بالجملة الحالية فحصل بذلك نظم عجيب وإيجاز بديع"[2] ورأى أنّ تكرير العامل مع كون المعمول واحداً طريقة عربية فصحى، كقوله تعالى:{لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ}" فالعاملان (لَا تَحْسَبَنَّ) و (فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ) تنازعا معمولًا واحدًا هو: (بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ).

موقف أبي حيّان والترجيح:

أخذ أبو حيّان برأي الأخفش والزجّاج، في جواب (لمـــّا) الأولى، وهو كونه محذوفًا، للدلالة عليه و"التقدير:(وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدّقٌ لّمَا مَعَهُمْ) كَذّبُوه، ويكون التكذيب حاصلاً بنفس مجيء الكتاب من غير فكر فيه ولا روّية ، بل بادروا إلى تكذيبه."[3] وردّ ما ذهب إليه الفرّاء بحجة عدم وروده في كلام العرب، فلم يثبت من لسانهم: لّما جاء زيد، فلمّا جاء خالد أقبل جعفر، ولا أعلم هل اعتراضه على إجابة (لمـــّا) بمثلها، أم لاقتران جوابها الماضي بالفاء، كما اعترض بعضهم في سالف ما ذُكر من هذه المسألة، فإن كان الأول، فجوابه أن الفرّاء لم يُرد من كلامه جواز إجابة (لمـــّا) بمثلها، بدليل تمثيله بنحو: ما هو إلا أنْ أتاني عبد الله، فلما قعد أوسعت له وأكرمته، وبقية ما استشهد به من آي القرآن الكريم[4]، ففيها كلها أداة الشرط الثانية وفعلها وجوابها، جواب للأولى، وهذا ما كان يقصده الفرّاء بغض النظر عن أداة الشرط، ولو كان يرى جواز إجابة (لمـــّا) بمثلها على النحو الذي اعترض عليه أبو حيّان

---

١ - يُنظر: البحر المحيط، ١/٤٧١، وروح المعاني للألوسي، ١/٣٢١.

٢ - التحرير والتنوير، ١/٦٠٢.

٣ - البحر المحيط، ١/٤٧١

٤ - يُنظر: ص ١٥٢.

من أنّه لم يثبت عن العرب قولهم: لمّا جاء زيد، فلمّا جاء خالد أقبل جعفر، لَمَا قاس على قولهم: ما هو إلا أنْ أتاني عبد الله، فلما قعد أوسعت له وأكرمته، فـ (أنْ) هي الأداة المجابة بـ (لمّا) وليس (لمّا).

وإن كان الاعتراض لاقتران جوابها بالفاء، فليس الأمر كذلك، فالفعل الماضي (جاءهم) لم يقترن بالفاء، إنما الأداة (لمّا) هي المقترنة بها، وهذا سائغ في أدوات الشرط نحو: إن جئتني فإن أحسنت إلي جئتك، فاقترنت أداة الشرط (إن) بالفاء وكان فعلها وجوابها جوابًا للشرط الأول، وما استشهد به الفرّاء من شواهد قرآنية دليل على ذلك فقد كانت الأجوبة فيها للشرط الأول، نحو: قوله تعالى: (فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) وقوله عزّ وجلّ: (فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى) و مثاله في كلامهم: ما هو إلا أنْ أتاني عبد الله، فلمّا قعد أوسعت له وأكرمته، ففي جملة الشرط الثانية اقترنت أداة الشرط (لمّا) بالفاء، "وهذا فيه إخراج الفاء عن العطف وجعلها لربط جملة الجزاء بالشرط"[1] وهذا ما قصده الفرّاء بقوله: "ويدل على أن الفاء هنا ليست بناسقة أن الواو لا تصلح في موضعها"[2]، وإعراب النّحاس[3]، والزجّاج[4] لقوله تعالى: (فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)، يؤيد ما ذهب إليه الفرّاء، وعدم تعقيبهما على ما ذهب إليه الفرّاء، - وعادتهما التعقيب - يوحي بصحته.

وما ذهب إليه الكسائيّ وتبعه الفرّاء من الاكتفاء بجواب واحد لشرطين قد يمنعه المعنى في أحيّان كثيرة كما في قوله تعالى: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدىً فَمَنْ تَبِعَ هُدايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}[5] فإتيان الهدى وحده ليس كفيلًا بعدم الخوف والحزن، دون الاتباع، فكانت لذلك جملة الشرط الثانية جوابًا لـ (يأتينكم)، ومن الممكن الاكتفاء بجواب واحد لـ (لّما) و (فلمّا) لأن التكذيب والكفر كان بالقرآن المصدق لما معهم من التوراة والإنجيل، والنبي المذكور فيهما[6].

---

١ - خزانة الأدب للبغدادي، ٣٨٣/١١

٢ - معاني القرآن، ٥٩/١

٣ - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢١٦/١

٤ - يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١٠٩/١.

٥ - يُنظر: الدر المصون، ١٩٨/١.

٦ - يُنظر تفسيرها في : تفسير الطبري، ٣٣٢/٢.

ويجوز عندي ما ذهب إليه الفرّاء من أن (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) جوابًا لـــ (وَلَمَّا جَاءَهُمْ)، واختار في إعراب الآية ما اختاره أبو حيّان، وهو ما ذهب إليه الأخفش من أنّ الجواب محذوف، للدلالة عليه.

الخاتـــــمـــــة

الخاتمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين.

وبعد

فقد أَظْهر البحث في دراسة المسائل الأمور التالية:

١ - أن الفرّاء لم يختلف مع النحاة في كثير من المسائل منها:

- أنّه لم يخالفهم في شروط ضمير الفصل المتفق عليها، وكان سبب توهم هذه المخالفة أنّ الفرّاء في مواضعٍ من معانيه أطلق على ضميري الفصل والشأن مصطلح العماد.

- أنّه لم يـــُجز حذف الموصول مطلقًا – كما نُسب إليه– إنما أجاز ذلك إذا عُلم المحذوف وهو ما عليه أكثر النحاة.

- لم يختلف عن البصريين في منع تقدير اسم موصول في قوله تعالى: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) وما أشبهه، وترجّح أنه قدر نكرة موصوفة كما ذهب لذلك البصريون.

- موافقته للنحاة في عدم جواز نصب الخبر بعد (إلا) الناقضة لعمل (ما) النافية.

- موافقته للبصريين في عدم جوازه تقديم المصدر المؤكد لمضمون الجملة، وموافقته لهم في اشتراط كون المبتدأ والخبر معرفتين جامدين في الجملة المؤكدة بالمصدر، وعليه لم يخالفهم الفرّاء في إعراب قوله تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ).

- موافقته للنحاة في إعراب المستثنى بـــ (إلا) في الاستثناء المفرّغ، فهو كغيره يرى إعرابه بحسب العوامل الداخلة عليه، والكسائيّ هو من رأى جواز نصبه بغض النظر عن عامله.

- موافقته للنحاة في جواز حذف واو الحال والاستغناء عنه بالضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالًا.

- لم يمنع الفرّاء مجيء (لما) بمعنى (إلا) مطلقًا، بل أجاز ذلك مع (إنْ) المخففة من الثقيلة، وهو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون.

- لم يجعل (بئسما) بمنزلة (حبذا) و(كلما) مطلقًا، كما نُقل عنه.

- أنّه كغيره من النحاة لم يُجز مجيء (قعد) بمعنى (صار)، إلا إذا كان معناهما متقاربًا.

٢- أظهر البحث موافقة الفرّاءُ النحاة في إعراب بعض الآيات منها:

- جواز زيادة (كان) في قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا) هود/١٥، ولا صحة لما نُسب إليه. - -

وافقهم في إعراب قوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ) البقرة/٨٩، وهو أنّ جملة الشرط الثانية جوابٌ لجملة الشرط الأولى.

٣- نُسبت للفرّاء بعض الآراء وهي ليست له نحو:

- نُسب له جواز تقديم معمول الصلة عليها، وقد أثبت البحث أن الكسائي هو من أجاز وليس الفرّاء كما نقل عنه أبو حيّان.

٤- أظهر البحث كذلك بعض الأمور الجديرة بالذكر نحو:

- أنّ مخالفة الفرّاء للبصريين في إعراب بعض آي القرآن الكريم كان نتيجة لاختلاف مذهبيهما، على نحو ما ذكر من خلافهم في مسألة (حذف العائد من (ما)) فالكوفيون يرون اسميتها، ولا يرى ذلك البصريون، وعليه كان اختلافهم في إعراب قوله تعالى: (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ).

- أنّ من أسباب مخالفة الفرّاء للبصريين في إعراب بعض الآيات، يرجع إلى أنّ الفرّاء لا يلجأ إلى التأويل والتقدير إلا قليلًا ويقبل النصّ على ظاهره ما أمكنه ذلك، بعكس البصريين الذين يلجؤون لتأويلات وتقديرات تناسب المألوف من قواعدهم، على نحو ما اتضح من إعرابهم لقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) المائدة/٦٩.

- انفرد الفرّاء برأي مخالف للنحاة في تقدير ناصب لكلمة (خيرًا) في إعراب قوله تعالى: (فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ).

- ترتب على اختلافهم في إعراب بعض الآيات، اختلاف المعاني، فكان ذلك من ثمرة خلافهم، كما في إعرابهم لقوله تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) وقوله تعالى: (كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ)، وغيرها.

- أنّه ليس من أصول المدرسة الكوفية وقوع الجملة الفعلية فاعلة مطلقًا – كما نُسب إليهم – فالفرّاء يمنع ذلك بنصّ صريح ذُكر عند الفارسيّ.

- عدم منع الفرّاء ذكر المصدر المنون مطلقًا، وأظْهرَ كذلك عدم منع الكوفيين إعمال المصدر المنون كما نُقل عنهم.

- عدم جنوح الزجّاج لمذهب الفرّاء في جواز حذف النداء مع اسم الإشارة، إنّما وافقه في جعْل أسماء الإشارة كالأسماء الموصولة.

- في مسألة تقدم جواب القسم على جواب الشرط إذا اجتمع شرط وقسم و لم يسبقهما ذو خبر أجاز الفرّاء ذلك على قلة بناءً على شواهد مسموعة لا سبيل لردها، و لم يحتج بها صراحة على تقعيد قاعدة.

- صحة ما ذهب إليه الفرّاء والكوفيون في إضافة الشيء إلى مرادفه في المعنى، فما جاء من آي الكتاب وكلام العرب كان دليلًا على صحة مذهبهم، فلم يلجؤوا لتأويلها، بعكس البصريين الذين أولوها تأويلًا اُتفق على قبحه.

- من خلال النتائج السابقة اتضح أنّ أبا حيّان في كثير من مسائل البحث كان ناقلًا لآراء الفرّاء من الزجّاج والنّحاس وغيرهما.[1]

- كما أَظْهرَ البحث النزعة البصرية لأبي حيّان فهو في غالب مسائل البحث يميل للمذهب البصريّ.

---

١ - يُنظر مسألة: إضمار الموصول الاسمي، حذف العائد من (ما)، تقديم المصدر الجائي توكيدًا لمضمون الجملة، تقديم معمول ما بعد لام القسم عليه، إعراب (كدأب) في قوله تعالى: (كَدَأْبِ ءَال فِرْعَوْنَ).

توصيات الباحثة:

بعد دراسةِ المسائلَ وتحقيقها خرجتُ بتوصياتٍ أراها مهمة وجديرة بالوقوف عليها، أهمها:

١- التحقق من آراء الفرّاء الواردةِ في كتب المتقدمين نحو: الزجّاج والنحّاس، وغيرهما، خاصة تلك الآراء التي لم تحظ بالتحققِ من صحة نسبتها للفرّاء.

٢- كذلك أوصي بالتحقق من آراءِ النّحاة المذكورةِ في تفسير "البحر المحيط" خاصة أولئك الذين لم يحظوا بتحقيق آرائهم في البحر من قبل، نحو: أبي عبيدة.

والحمد لله الذي يسر إتمام هذا البحث حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه وعزّ جلاله.

الفهـــــــــــارس

فهرس الآيات القرآنيـــة

الآيـــــة	رقمـــها	الســـورة	رقم الصفحة
- (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)	٦	البقرة	١٣٩ - ١٤٠
- (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ...)	١٦	البقرة	٤١
- (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ...)	١٩	البقرة	٣٣
- (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِين)	٢٦	البقرة	٧٥
- (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُو...)	٣٦	البقرة	١٢٠
- (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ...)	٣٨	البقرة	١٥٣ - ١٥٤
- (وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ)	٨٥	البقرة	٧٩
- (فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)	٨٥	البقرة	٤٨
- (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ...)	٨٥	البقرة	٤٨
- (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ...)	٨٩	البقرة	١٥٣
-(بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)	٩٠	البقرة	٥٥
-(وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ)	٩٦	البقرة	٨١
-(وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلاَّ الْفَاسِقُونَ)	٩٩	البقرة	٧٤
-(وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)	١٠٢	البقرة	٣٧

-(وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)	١٣٠	البقرة	١٤٤
-(وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا...)	١٧٧	البقرة	٦١
-(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ...)	١٨٣	البقرة	٦٧
-(أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا...)	١٨٤	البقرة	٦٧
-(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ...)	١٨٥	البقرة	١٩
-(وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ)	١٩٨	البقرة	٢٣
-(لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ)	٢٢٥	البقرة	١٢٧
-(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا...)	٢٣٤	البقرة	١٠٥
-(وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)	٢٤١	البقرة	١٠٠
-(نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ...)	٣	آل عمران	٣٠
-(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ...)	١٠	آل عمران	٧١
-(كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ...)	١١	آل عمران	٧١
- (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...)	١١٠	آل عمران	٤٥
-(ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاساً...)	١٥٤	آل عمران	١٢٠
-(لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا...)	١٨٨	النساء	١٥٤
-(لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلَواةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى)	٤٣	النساء	١٢٠

-(مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ...)	٤٦	النساء	١٠٩
-(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا...)	٥٨	النساء	٨٦
-(ياأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ...)	١٧٠	النساء	٦٣
-(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...)	١٣٦	النساء	١١١
-(لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ...)	١٤٨	النساء	١١٨
-(وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ)	١٥٩	المائدة	١١٣
-(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...)	٦٩	المائدة	٨٩
-(لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ)	٨٠	الأنعام	٥٦
-(وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ...)	٣٢	الأنعام	١٤٨
-(وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ)	٧١	الأنعام	١٩
-(ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)	١٠٢	الأعراف	٥٨
-(وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)	٤	الأعراف	١٢٠
-(قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيم)	١٦	الأعراف	١٠٣
-(إنّا هدنا إليك)	١٥٦	الأنفال	٩٣
-(وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)	٤٢	الأنفال	١١
-(وَإِذْ قالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ)	٣٢	التوبة	٨٠

-(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)	٦	التوبة	١٣٢
-(يُرِيدونَ أَنْ يُطْفِؤُا...)	٣٢	التوبة	١٩
-(وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ)	٣٠	يونس	٩٩
-(وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)	٤٢	يونس	١١٣
-(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا...)	١٥	هود	٤٥
-(وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ...)	١١١	هود	٢٦
-(ما هذا بَشَرا)	٣١	يوسف	٤٨
-(فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا)	٩٦	يوسف	١٩
-(لدار الآخرة)	١٠٩	يوسف	١٤٨
_(لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ)	٤١	الرعد	١٢١
-(وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ)	٤٥	إبراهيم	١٤٠
-(كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)	٣٠	الحجر	١٤٩
-(وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ...)	٥٣	النحل	١٣٠
-(أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ)	٩٢	النحل	٨٣
-(وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ)	٨٢	الأنبياء	١١٣
-(لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا)	٢٢	الإسراء	١٨

- (قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ...)	٨٨	الإسراء	١٢٤
- (قَوْلُ الحَقّ)	٣٤	مريم	١٥١
- (وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)	٦٦	مريم	١٠٣
- (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا)	٧١	مريم	١١٠ - ١١٣
- (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ...)	١٢٣	طه	١٥٤
- (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا)	١٢٨	طه	١٣٩
- (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ...)	٣٣	المؤمنون	١١٥
- (قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)	٤٠	المؤمنون	١٠٢
- (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيناءَ...)	٢٠	المؤمنون	١٥٠
- (وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِين)	٥٨	القصص	٧٩
- (بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا)	٥٨	القصص	١٤٦
-(وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ)	٤٦	العنكبوت	١١١
-(إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)	٥٦	الأحزاب	٩١
-(وَغَرَابِيبُ سُودٌ)	٢٧	فاطر	١٤٩
-(قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ)	٢٦	يس	١٤
-(بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ)	٢٧	يس	٢٨

-(وإنْ كُلٌّ لَّمَّا جَميعٌ لّدَينا مُحْضَرُون)	٣٢	يس	٦٥
- (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ)	٦	الصافات	٥١
- (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ)	١٦٤	الصافات	١١٠- ١١٣
- (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ)	٨٤	ص	٩٨
- (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)	٨٥	ص	٥٨
- (وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)	٦٦	غافر	٥٩
- (كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)	٣	فصلت	٥٩
- (وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)	٧٦	الزخرف	٨٠
-(فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)	٢٣	الذاريات	٥٩
-(فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ)	٨٣	الواقعة	١٥٤
-(وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)	٨٤	الواقعة	١٥٤
-(وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ)	٨٥	الواقعة	١٥٤
-(فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ)	٨٦	الواقعة	١٥٤
-(تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)	٨٧	الواقعة	١٥٨
-(إنّ هَذا لَهُوَ حَقُّ اليَقِين)	٩٥	الواقعة	١٤٨
-(لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلى ما فاتَكُمْ)	٢٣	الحديد	٢٠

-(لئنْ أُخْرِجُوا لاَ يخْرُجُونَ مَعَهُم)	١٢	الحشر	١٢٥
- (يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا)	٨	الصف	١٩
- (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى)	٤٠	القيامة	١١
- (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا)	٢٠	المزمل	٨٣
- (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)	١	النبأ	١٥
- (إِنْ كُل نفْسٍ لَمَّا عَلَيْها)	٤	الطارق	٢٨
- (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِا مَسْغَبَةٍ)	١٤	البلد	٥٢
- (يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)	١٥	البلد	٥٢
- (دِينُ القَيِّمَة)	٥	البينة	١٤٨
- (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)	٤	المسد	٦٠

فهرس الشواهد الشعريـــة

مطلع الشاهـــد الشعري وقافيته	القائل	البحر	رقم الصفحة
- أمَنْ... ...سواءُ	حسان بن ثابت	الرجـــز	١١١-١١٣
- ما بالُ... ... لا يَهْدَأ	مجهـــول	الكامـــل	١٢١
- فمَنْ... ...لَغَرِيـــبُ	ضابِئٌ البُرْجُمِيُّ	الطويـــل	٩٠
- ألم... ...كاذِبُـــه	الأنفِيِّ	الطويـــل	٢٠
- علامَ... ...كَرَّتِ	عمرو بن معد يكرب	الطويـــل	١٥
- وما الدهر... أكدحُ	تميم بن أبي مقبل	الطويل	١٠٧
- رَبّيتهُ... ...أُجْلدَا	العجاج	الرجـــز	٨٧
- لم يبق... ...والدًا	مجهـــول	الرجـــز	٧٤
- لولا... ...كالموارِدِ	مجهـــول	الطويـــل	٥٣
- له... ... يُنادِي إلى رُدُحٍ... ...بالشِّهادِ	أُمية بن الصّلت	الوافـــر	١٤٥
- علَى... ...رَمـــادِ	حسان بن ثابت	الوافـــر	١٤
- متى... ...يزيـــدُ	مجهـــول	الطويـــل	١٣٣
- نجا... ...ومئْزرا	حذيفة بن أنس الهذلي	الطويـــل	٧٥
- وما... ...بكِيـــرِ	معاوية بن خليل	الطويـــل	١٤١
- رَأيتُكَ... ...عَمْـــرِو	شهاب اليشكري	الطويـــل	١٤٥

- إنِ... ...للصبـــر	هدبة بن الخشرم	الطويـــل	١٣١
- فَلمّا... ...الغـــدْرِ	الأخطل التغلبي	البسيط	١٥٥
- دَسَّتْ... ...تَوْغيـــر	الفرزدق	الكامـــل	٤٦
- لاَ يَبْعَدَنْ... ...الجُزْرِ	خِرْنق	الكامـــل	٦٠
النّازِلينَ... ...الأَزْرِ			
- إنّ... ...أطهارُ	جريـــر	الطويـــل	٩٢
- حَلَفْتُ... ...سائِرُ	مجهـــول	الطويـــل	١٢٦
- وَإِنِّي... ...مَصَادِرُهُ	مجهـــول	الطويـــل	٢٧
- فمن يكن... لا تعار	شداد بن معاوية		١٠٧
- بِثَوْبٍ... ...رَأْسُ	مجهـــول	الطويل	٨٢
- يا ليتني... ...أنيـــس	جرّان العود	الرجـــز	٩٠
- إنَّ... ...طائعَا	مجهـــول	الرجـــز	٩٩
- أردتَ... ...بلْقعِ	مجهـــول	الطويـــل	٢٠
- لئِن... ...واسعٌ	الكُميت ين معروف	الطويـــل	١٢٥
- ومَا... ...سَاطعُ	لبيد بن ربيعة	الطويـــل	١٩
- يا ليتني... ...ونأتلفُ	مجهـــول	البسيـــط	٩٠
- نَحنُ... ...مُخْتَلِف	قيس بن الخطيم، وقيل مرّار الأسدي	المنسرح	٩٤

- وإلاّ...	...شقاق	بشر بن أبي خازم	الوافـــر	٩٠
- وَمَا...	...بِبَاقِ	مجهـــول	الوافـــر	٣١
- رَضِيعَيْ...	...نَتَفَرَّقُ	الأعشى بن ميمون	الطويـــل	١٠٣
- فَواعِدِيه...	...أَسهَلاَ	عمر بن ربيـــعة	السريـــع	٦٥
- قد قِيلَ...	...قِيلا	النعمان بن المنذر	البسيـــط	١٣١
- إن...	...مَخْذُولاَ	رجل من طيئ	البسيـــط	١٣٥-١٣٦
- فَظَلُّوا...	...بِالْهَمْلِ	ذو الرمـــة	الطويـــل	١١٠
- فأَرْسَلَها...	...الدِّخالِ	لبيد بن ربيعة العامري	الوافـــر	٤٢
- يضربٍ...	...المقيـــلِ	المرّار بن منقذ التميمي	الوافـــر	٥٣
- ويَأْوِي...	...السَّعالِي	أُمية بن أبي عائذ	المتقارب	٦١
- وتَشربُ...	...تَتَصَلْصَلُ	الشّنفـــريّ	الطويـــل	١٢١
- لَئِنْ...	...نَنْتَـــفِلُ	الأعْشـــى	البسيـــط	١٢٤-١٢٥
- إنَّا...	...القِيلُ	كعب بن مالك	البسيـــط	١٤
- أَردتَ...	...فيَكْمُلُ	أبو ثروان	الطويـــل	٢١
- لا تقربَنَّ...	...مَظْلُومَا	ليلى الأخيليـــة	الكامـــل	١٣١
- لو قلتَ...	...ومِيسَـــمِ	حكيـــم بن معيـــة	الرجـــز	١١٠
- أخذتُ...	...الذمامِ	الفرزدق	الوافر	٥٣
- وَمَنْ...	...بِسُلَّمِ	زهير بن أبي سلمى	الطويـــل	٤٥

- نُصلّي... ...العُمومُ	مجهـــول	الوافـــر	١١٦
- فطلقها... ...الحُسامُ	الأحـــوص	الوافـــر	١٣٠-١٣٣
- إذا... ...وغـــرامُ	ذو الرمـــة	الطويـــل	١٣٦
- وَلَقدْ... ...سِهامُهـــا	لُبيـــد بن ربيعة	الكامـــل	٣٩
- ما الذي... ...يستويانِ	مجهـــول	الخفيـــف	١١١
- فإنْ... ...بِلبانِـــها	أبو الأسود الدؤلي	الطويـــل	٤٣
- ما... ...البَحْرانِ	الفرزدق	الكامـــل	١٤٠
- ولو... ...اليقيـــنِ	مجهـــول	الوافـــر	١٤٨
- تَعَشَّ... ...يصْطَحِبان	زهير بن أبي سلمى	الطويـــل	٤٦
- ما بالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّـــنِ	رؤبـــة	الرجـــز	٩٣
- بَدَا... ...جَائِيَـــا	صرمة الأنصاري	الطويـــل	٤٩
- يُطَالِبُني... ...ثَمَانِيـــا	عروة بن حـــزام	الطويـــل	٧٥
- لئن... ...باديَـــا	امرأة عقيلية فصيحة	الطويـــل	١٢٥
وأرْكَبْ... ...شِمَالِيَـــا			
- فكَأَنَّها... ... فتُعِـــيُّ	مجهـــول	الكامـــل	١٢

فهرس المصادر والمراجع

إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ط؛ ٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م).

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م).

الإغفال، المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق:عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م).

الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ،تحقيق: موسى بناي العليلي (العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: إحياء التراث الإسلامي).

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، (ط ١؛ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ).

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض (لاهور: المكتبة العلمية).

أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة (ط؛١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م).

أوضح المسالك إلى إلفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م).

أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، د. محمد بن عمار بن مسعود درين، (الرياض؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٨م).

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، (ط؛١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

الأمالي في لغة العرب أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م)

أبو الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو والصّرف -روفائيل مرجان، (مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٧) العدد (٢)٢٠٠٥)

الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (ط؛٢، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٨م) .

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي،(بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١ ٢٠٠١م)

أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية ، عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها؛ ج١٥، ع٢٧، جمادي الثاني ١٤٢٤هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ط؛ ١بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م)

أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي، (الطبعة الرابعة؛ مصر: المكتبة التجارية، ١٩٦٣م).

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليموسي، تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي (ط؛ ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م).

أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، الدكتور أحمد بن مكي الأنصاري، (القاهرة؛ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٤ هـ).

الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (الطبعة: الخامسة عشر؛ دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).

الأنساب، الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني تعليق: عبد الله عمر البارودي (ط؛ ١، بيروت: دار الجنان، ١٩٨٨م).

الأيام والليالي والشهور، الفرّاء تحقيق: الأستاذ إبراهيم الأبياري، وطبع سنة ١٩٥٦م، بالمطبعة الأميرية، وكانت طبعته الثانية ١٩٨٠، بمطبعة نهضة مصر.

البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١هـ).

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (صيدا: المكتبة العصرية).

تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: د. عبد الحليم نجّار (مصر: دار المعارف).

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: (جامعة الملك عبد العزيز: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٣٩٦هـ).

التحرير والتنوير الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (الطبعة التونسية؛ تونس: دار سحنون، ١٩٩٧م).

تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن (ط؛ ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م)

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي(دمشق: دار القلم).

التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ط؛٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م).

التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، (ط؛ ٣، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٣م).

تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه ، علي عادل الصراف، (رسالة ماجستير؛ جامعة القاهرة: كلية دار العلوم- قسم النحو والصرف والعروض، ٢٠٠١م).

تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط محمد حماد ساعد القرشي (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة أم القرى، إشراف الدكتور: تمام حسان، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ).

تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة (ط ٢؛ دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م).

تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض (ط٢؛ لبنان: دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠٧م).

تفسير البيضاوي (بيروت: دار الفكر).

تفسير الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوريتحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور(بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م).

تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، المحقق: السيد أحمد صقر (بيروت: دار الكتب العلمية؛ ١٩٧٨م).

تفسير النسفي أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق الشيخ : مروان محمد الشعار (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٥م).

تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب (ط؛١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

توضيح المقاصد والمسالك بشرح إلفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان(ط؛١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م).

جامع البيان في تأوي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر(ط؛١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م).

الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري (الرياض: عالم الكتب، ٢٠٠٣م).

الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة (ط؛ ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).

الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات).

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي (بيروت: دار الفكر).

حَاشِيةُ الشِّهَاب عَلَى تفْسِير البَيضَاوِي. أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي (بيروت: دار صادر).

حاشية الصبان، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي (ط؛١، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٤م).

الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ).

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي (ط؛١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (ط؛١، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٨١م).

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبي العباس المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود- جاد مخلوف جاد- زكريا عبد المجيد النوتي(ط١؛ لبنان:دار الكتب العلمية- بيروت،١٩٩٤م)

ديوان الأعشى ، شرح وتعليق: محمد محمد حسين (ط؛ ٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣).

ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: عزة حسن (دمشق: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٩٦٠م).

ديوان تميم بن أبي مقبل،شرح: مجيد طرّاد (ط؛١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨م).

ديوان جرّان العود (ط؛١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م).

ديوان حسان بن ثابت، (الناشر: مطبعة الدولة التونسية ١٢٨١هـ).

ديوان ذي الرمه (ط؛ ٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م).

ديوان رؤبة جمع: وليم بن الورد، (ليبسك، ١٩٠٣م، نسخة مصورة عنها، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م).

ديوان زهير، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠).

ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي (جامعة القاهرة، كلية الآداب: المكتب الإسلامي).

ديوان عمرو بن معد يكرب، جمعه: مطاع الطرابيشي، (ط؛ ٢، دمشق: مطبوعات مجلة اللغة العربية، ١٩٨٥م).

ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور (ط؛١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م).

ديوان كعب بن مالك، تحقيق: مجيد طراد، (ط١؛ بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م).

ديوان لبيد، تحقيق: إحسان عباس (الكويت، ١٩٦٢م).

رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط (ط؛٢، دمشق: دار القلم)

زاد المسير في علم التفسير،(عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤).

الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن (ط؛١، بيروت: دار الرسالة، ١٩٩٢م).

سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م).

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، قدم له: حسن محمد (ط؛١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)

شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد(ط؛٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م).

شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط ١، ٢٠٠٧).

شرح جمل الزجاجي لابن خروف،(تحقيق د. سلوى محمد عرب، مكة المكرمة، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ).

شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن علي بن عصفور الأشبيلي، (ط؛١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: د. إحسان عباس (الكويت: سلسلة التراث العربي، ١٩٦٢م).

شرح ديوان المتنبي، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٠م).

شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ط١؛القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م).

شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزفزاف ومحمد يحيى عبد الحميد (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٧٥م).

شرح شذور الذهب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي تحقيق: نواف بن جزا الحارثيّ (ط؛١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م).

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر (ط؛ ١، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤م).

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري (بغداد، ١٩٧٧م).

شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، (ط؛ ٣، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٨م).

شرح الكافية الشافية، وجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري (ط؛٢، بيروت: دار صادر، ٢٠١٠م).

شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدم له: د. إميل بديع يعقوب (ط؛ ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

الشاهد النحوي عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن، عبد الهادي كاظم الحربيّ، رسالة ماجستير تحت إشراف أ. د. صباح عطيوي عبود (جمهورية العراق: جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٥م).

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع (ط؛١، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٩٣م).

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ط؛٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).

صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا (ط؛ ٣، بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٧م).

فقه اللغة وأسرار العربية، الإمام أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ضبط وتعليق: د ياسين الأيوبي(صيدا؛ المكتبة العصرية).

الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٣؛ القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م).

كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: د.شوقي ضيف، (مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ).

كتاب الشعر، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).

الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٤؛ القاهرة: مكتبة الخانجي،٢٠٠٦م).

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).

الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م).

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

اللباب في علل النحو والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار طليمات (ط؛١، دمشق: دار الفكر، ١٩٥٩م).

اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، (ط؛ ١، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م).

لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي (القاهرة: دار المعارف).

مجاز القرآن، لأبي عبيدة، (القاهرة، ١٩٥٤م، تحقيق فؤاد سزكين).

مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط؛٦، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٦م).

مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن اسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون(الطبعة الثالثة؛ القاهرة: مكتبة الخانجي).

مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٨، ع٣٨، رمضان ١٤٢٧هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، القاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد (لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية)

المدارس نحوية، شوقي ضيف (ط؛٧، القاهرة: دار المعارف).

مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، مهدي المخزومي (ط؛ ٢، مصر: مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، ١٩٥٨م).

المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: رمضان عبد التواب، (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٥م).

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنتاوي، (بغداد: مطبعة العاني).

المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، هاني محمد عبد الرازق القزاز (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق).

مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم الضامن (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

معاني القرآن ، الإمام أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. فائز فارس (ط؛٣، دار البشير، ١٩٨١م).

معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمدعلى نجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبى (ط٣؛ القاهرة: دار الكتب المصرية، ٢٠٠١م).

معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٤م).

معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الروميّ الحموي، (ط؛١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).

معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ٢٠٠٢م).

المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، (ط؛ ٣، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٥م).

المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم الزمخشري محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، تحقيق: د. خالد إسماعيل حسّان (ط؛١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٦م).

المقا صد النحوية في شرح شواهد شروح الإلفية، محمود بن أحمد العيني، (دار صادر، مطبوع مع خزانة الأدب).

المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب).

المقصور والممدود، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: عبد الإله النبهان، ومحمد خير البقاعي(دمشق: دار قتيبة، سنة ١٩٨٦م).

المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني تحقيق: د. علي توفيق الحمد (ط؛ ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م).

الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، د. فخر الدين قباوة (ط؛ ١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م).

المنقوص والممدود، الفراء، تحقيق: عبد العزيز الميمني مع التنبيهات لعلي بن حمزة البصري (مصر: دار المعارف، ١٩٦٧م).

المنصف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (القاهرة، ١٩٥٤م).

منهج الكوفيين في الصرف، د. مؤمن بن صبري غنام، (ط؛ ١، الرياض: مكتبة الرشد،٢٠٠٥م).

نزهة الألباب في الألقاب، أحمد بن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري (الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٨٩م).

النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد الضباع (الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تصوير: دار الكتب العلمية).

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠١م).

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر).

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
§ **المقدمة**	أ- و
التمهيد: أ) الفرّاء وآثاره، والحديث عن كتابه (معاني القرآن) ب) الخلاف النّحوي، وأسبابه وثمرته	١ - ٩
§ **المبحث الأول: مسائل الألفاظ**	١٠ - ٣٦
إدغام ياء (يُحْيِيَ) في: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى)	١٠ - ١٢
§ حذف الألف من (ما) الاستفهامية	١٤ - ١٧
§ مجيء (قعد) بمعنى (صار)	١٦ - ١٨
§ مجيء لام (كي) بمعنى (أنْ)	١٩ - ٢٢
§ مجيء اللام بمعنى (إلا) بعد (إنْ)	٢٣ - ٢٥
§ عدم مجيء (لّما) بمعنى (إلا)	٢٦ - ٢٩
§ وزن (التوراة)	٣٠-٣٢
§ وزن كلمة (صيّب)	٣٣-٣٦
§ **المبحث الثاني: العمل والعوامل والإعراب**	٣٧-٧٨
§ (مَنْ) شرطية مبتدأ في (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)	٣٧-٤٠
§ العامل في نصب خبر (كان)	٤١-٤٤
§ مجيء (كان) زائدة	٤٥-٤٦

§ نصب خبر (ما) الحجازية بعد (إلا)	٤٨-٥٠
§ مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون	٥١-٥٤
§ ما في (بئسما) اسم موصول فاعل	٥٥-٥٧
§ النصب على القطع	٥٨-٦٢
§ تقدير الناصب لكلمة (خيرا)	٦٣-٦٦
§ نصب (أيّاماً) في قوله تعالى: (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ)	٦٧-٧٠
§ تعلق الجار والمجرور في قوله تعالى: (كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ)	٧١-٧٣
§ نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ	٧٤-٧٨
§ **المبحث الثالث: التقديم والتأخير**	٧٩-١٠٤
§ تقديم ضمير الفصل مع الخبر المتقدم	٧٩-٨٥
§ تقديم معمول صلة الموصول الحرفي عليها	٨٦-٨٨
§ العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر	٨٩-٩٧
§ تقديم المصدر الجائي توكيدًا لمضمون الجملة	٩٨-١٠١
§ تقديم معمول ما بعد لام القسم عليه	١٠٢-١٠٤
§ **المبحث الرابع: الحذف والإضمار**	١٠٥-١٣٨
§ ترك الإخبار عن المبتدأ اكتفاءً بالإخبار عما أضيف إليه	١٠٥-١٠٨
§ إضمار الموصول الاسمي وإبقاء صلته	١٠٩-١١٤

§ حذف العائد من صلة (ما)	١١٥-١١٧
§ الإبدال من المستثنى منه المحذوف	١١٨-١١٩
§ شذوذ حذف واو الحال	١٢٠-١٢٣
§ حكم الجواب إذا اجتمع شرط وقسم	١٢٤-١٢٩
§ حذف فعل الشرط	١٣٠-١٣٤
§ حكم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة	١٣٥-١٣٨
§ **المبحث الخامس: اشتراطات الأبواب**	١٣٩-١٥٨
§ الخلاف في مجيء الفاعل جملة	١٣٩-١٤٣
§ التمييز معرفة	١٤٤-١٤٧
§ إضافة الشيء إلى مثله في المعنى عند اختلاف اللفظين	١٤٨-١٥٢
§ وقوع (فلمّا) في جواب (لّما)	١٥٣-١٥٨
§ **الخاتمـــة والتوصيات**	١٥٩-١٦٢
§ **الفهـــارس:**	١٦٣-١٨٩
§ **فهرس الآيات القرآنية**	١٦٣-١٦٩
§ **فهرس الشواهد الشعرية**	١٧٠-١٧٣
§ **فهرس المصادر والمراجع**	١٧٤-١٨٦
§ **فهرس المحتويات**	١٨٧-١٨٩